نموذج ترخيص

أنا الطالب : عبدالله كريم القضاة أمنح الجَامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

تصور مقترح لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية بحكومية لتحقيق التنافسية العالمية

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليميـــة والجامعـــات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميـــع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: عبدالله كريم القضاة

التوقيـــــع:

التاريـــــخ: ٢٦/٤/٢٠١٥

تصور مقترح لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية لتحقيق التنافسية العالمية .

إعداد

عبدالله كريم القضاه

المشرف

الدكتور خالد علي السرحان

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في

الإدارة التربوية

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.....التاريخ.....

نيسان ٢٠١٥

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة (تصور مقترح لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية لتحقيق التنافسية العالمية) وأجريت بتاريخ ١٦ / ٤ / ٢٠١٥.

أعضاء لجنة المناقشة.	التوقيع .
د. خالد علي السرحان مشرفاً أستاذ مشارك – الإدارة التربوية	.....
أ. د بسام العمري ، عضواً أستاذ– إدارة التعليم العالي.	.....
أ . د سلامة يوسف طناش ، عضواً أستاذ– إدارة التعليم العالي.	.....
أ. د عبدالفتاح خليفات ، عضواً أستاذ – الإدارة التربوية (جامعة موته) .	.....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع .....
التاريخ .....

27/04/2015

الإهداء

إلى روح أبي وأمي الأعزاء عرفاناً بفضلهم وابتهالاً إلى الله أن يسكنهم فسيح جناته.

شكر وتقدير

الحمد لله حمدًا كثيرًا كما أمر والصلاة والسلام على سيد الخلق والبشر، الحمد لله الذي علَّم بالقلم ، علَّم الإنسان ما لم يعلم ، الهادي إلى صراط الله المستقيم ، الحمد لله الذي أنعم علي بنعم ٍ لا تعد ولا تحصى ، وأعانني على إنجاز بحثي هذا ، فله الحمد حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه.

أما بعد : فما كان لهذا العمل المتواضع أن يتم لولا فضل الله عز وجل وتوفيقه ، وفضل أصحاب الفضل الذين لهم أدين ، وكنت بهم بعد الله أستعين . كما إنني انتهز الفرصة لأتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل ، خاصة أستاذي الدكتور خالد علي السرحان على جهده المتميز في الإشراف على هذه الأطروحة ، ومساهمتهِ الفكرية في تعزيز منهجيتها العلمية وإثراء مضامينها التربوية.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور بسام مصطفى العمري والأستاذ الدكتور سلامة يوسف طناش والأستاذ الدكتور عبدالفتاح صالح خليفات على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة ، والذين ساهموا في إثراء هذا العمل وتجويده. فإنني بحمد الله موفق بهما ومستأنس بملاحظاتهما القيمة وآرائهما السديدة ، لإصلاح جوانب القصور في هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل الذين بذلوا جهدًا في تحكيم أداة الدراسة ، والتصور المقترح ، وأوجه لكل من قدم لي مساعدة في تنفيذ دراستي كل الشكر والعرفان وسأبقى حافظاً لمعروفهم ما مد الله لي في الحياة . وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

والله ولي التوفيق.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر التقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
قائمة الجداول	ز
قائمة الإشكال	ط
قائمة الملاحق	ي
الملخص باللغة العربية	ك
الفصل الأول : مشكلة الدراسة وأهميتها	**1**
مقدمة الدراسة	**2**
مشكلة الدراسة وأسئلتها	**5**
أهداف الدراسة	**6**
أهمية الدراسة	**7**
مصطلحات الدراسة.	**7**
حدود الدراسة.	**9**
الفصل الثاني : الأدب النظري والدراسات السابقة.	**10**
الأدب النظري.	**11**
العولمة وأثرها على التعليم العالي.	**11**
طبيعة العلاقة بين العولمة وتدويل التعليم.	**21**
تدويل التعليم العالي.	**25**
تجارب عالمية لتدويل التعليم	**57**
التنافسية.	**69**
الدراسات السابقة.	**83**
الفصل الثالث : إجراءات الدراسة.	**99**

منهجية الدراسة	**100**
مجتمع الدراسة.	**101**
عينة الدراسة.	**102**
أداة الدراسة.	**104**
المعالجة الإحصائية.	**109**
الفصل الرابع :نتائج الدراسة.	**112**
النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول.	**113**
النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني.	**131**
النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث.	**133**
النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع.	**150**
النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الخامس.	**153**
النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال السادس.	**162**
الفصل الخامس: مناقشة النتائج.	**178**
مناقشة نتائج السؤال الأول.	**179**
مناقشة نتائج السؤال الثاني.	**180**
مناقشة نتائج السؤال الثالث.	**182**
مناقشة نتائج السؤال الرابع.	**185**
مناقشة نتائج السؤال الخامس.	**186**
مناقشة نتائج السؤال السادس.	**188**
التوصيات.	**189**
المراجع.	**190**
الملاحق.	**202**
الملخص باللغة الانجليزية.	**221**

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول.	الصفحة
1	ايحابيات وسلبيات العولمة على التعليم العالي.	20
2	تداعيات العولمة على التدويل.	23
3	المقارنة بين العولمة والتدويل .	29
4	توزع مجتمع الدراسة حسب الجامعة.	102
5	توزع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي لكل جامعة.	103
6	توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات.	103
7	مقياس ليكرت الخماسي المستعمل لعبارات الأداة.	104
8	توزع عبارات إبعاد أداة الدراسة قبل وبعد التحكيم.	106
9	الاتساق الداخلي لمحوري الدراسة درجة التوافر ودرجة الأهمية.	107
10	معاملات الثبات لكل مجال من مجالات أداة الدراسة.	108
11	الاستبيانات الموزعة والمسترجعة من أفراد العينة.	109
12	درجة شيوع الفقرات.	113
13	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة توافر متطلبات فلسفة الجامعة الدولية.	115
14	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة توافر متطلبات الحراك الدولي والإعداد المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات.	117
15	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة توافر متطلبات الحراك الدولي للطلبة.	119
16	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة توافر متطلبات تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية.	121
17	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة توافر متطلبات تدويل البحث العلمي.	123
18	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة توافر متطلبات خدمة المجتمع.	125
19	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة توافر متطلبات التسويق الدولي للجامعات.	127
20	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة توافر متطلبات تمويل أنشطة التدويل.	129
21	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة توافر متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية.	130
22	نتائج اختبار(t-test) للفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول تقديرهم لدرجة توافر متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية الحكومية تبعا لمتغير التخصص العلمي.	131
23	نتائج تحليل التباين الأحادي(ONE - WAY ANOVA)) للفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول تقديرهم لدرجة توافر متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية تبعا لمتغير المركز الوظيفي.	132

24	نتائج تحليل التباين الأحادي(ONE - WAY ANOVA) للفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول تقديرهم لدرجة توافر متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية تبعا لمتغير الرتبة العلمية.	133
25	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة أهمية متطلبات فلسفة الجامعة الدولية .	135
26	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة أهمية متطلبات الحراك الدولي والإعداد المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات.	137
27	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة أهمية متطلبات الحراك الدولي للطلبة.	139
28	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة أهمية متطلبات تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية.	141
29	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة أهمية متطلبات تدويل البحث العلمي.	143
30	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة أهمية متطلبات خدمة المجتمع.	145
31	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة أهمية متطلبات التسويق الدولي للجامعات.	147
32	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة أهمية متطلبات تمويل أنشطة التدويل.	149
33	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة أهمية متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية.	150
34	نتائج اختبار(t–test)للفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول تقديرهم لدرجة أهمية متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية الحكومية تبعا لمتغير التخصص العلمي.	151
35	نتائج تحليل التباين الأحادي(ONE - WAY ANOVA) للفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول تقديرهم لدرجة أهمية متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية تبعا لمتغير المركز الوظيفي.	152
36	نتائج تحليل التباين الأحادي(ONE - WAY ANOVA) للفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول تقديرهم لدرجة أهمية متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية تبعا لمتغير الرتبة العلمية.	153
37	البعد الأول: فلسفة الجامعة الدولية.	154
38	البعد الثاني: الحراك الدولي والإعداد المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات.	155
39	البعد الثالث: الحراك الدولي للطلبة.	156
40	البعد الرابع: تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية.	157
41	البعد الخامس: تدويل البحث العلمي.	158
42	البعد السادس: خدمة المجتمع.	159
43	البعد السابع: التسويق الدولي للجامعات.	160
44	البعد الثامن: تمويل أنشطة التدويل.	161
45	متوسطات الحسابية لحاجة الجامعات لمتطلبات تدويل التعليم من وجهة نظر القادة الأكاديميين.	162

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	عملية التدويل وعلاقة التدويل بالعولمة والجودة المطلوبة من مؤسسات التعليم على اختلافها.	30

قائمة الملاحق.

الرقم	اسم الملحق	الصفحة
1	قائمة بأسماء محكمي أداة الدراسة.	202
2	الاستبانة في صورتها الأولية.	203
3	الاستبانة في صورتها النهائية.	210
	المكاتبات الرسمية.	217
4	قائمة بأسماء محكمي التصور المقترح.	220

تصور مقترح لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية لتحقيق التنافسية العالمية .

إعداد

عبدالله كريم القضاة

المشرف

الدكتور خالد علي السرحان

الملخص

هدفت الدراسة إلى بناء تصور مقترح لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية لتحقيق التنافسية العالمية. ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير أداة تكونت من (67) فقرة للكشف عن درجة التوافر ودرجة الاهمية لمتطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية الحكومية. تكون مجتمع الدراسة من القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية الحكومية والبالغ عددهم (633) قائداً أكاديمياً. اختيرت منهم عينة طبقية عشوائية من (الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة موته) والبالغ عددهم 290 قائداً أكاديمياً.

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واستخدام تحليل التباين الأحادي، وأختبار تاء الأحصائي، وبعد تحليل البيانات، تم التوصل إلى النتائج التالية: جاءت درجة توافر متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر القادة الأكاديميين ضعيفة بمتوسط حسابي (2,44). وجاءت جميع الأبعاد بدرجة توافر ضعيفة، وكان أعلى متوسط لبعد متطلبات فلسفة الجامعة الدولية بمتوسط حسابي (2,69) وأقل متوسط لبعد تدويل خدمة المجتمع بمتوسط حسابي (2,10). لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ تبعاً لمتغيرات الدراسة الرئيسة (المركز الوظيفي، والرتبة العلمية، والتخصص العلمي)، سواء كان لدرجة التوافر أو درجة الأهمية لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية. جاءت درجة أهمية متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية

الحكومية من وجهة نظر القادة الأكاديميين) عالية، بمتوسط حسابي (3,97). وجاءت جميع الأبعاد بدرجة أهمية عالية، وكان أعلى متوسط لبعد متطلبات فلسفة الجامعة الدولية بمتوسط حسابي (4,10) وأقل متوسط لبعد تدويل خدمة المجتمع بمتوسط حسابي (3,73). وجود حاجة لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر القادة الأكاديميين. إذ بلغ أعلى متوسط حسابي للحاجة "لبعد تدويل خدمة المجتمع " (1,65) وأقل متوسط حسابي للحاجة " لبعد فلسفة الجامعة الدولية" (1,41).

واعتماداً على نتائج الدراسة توصي الدراسة بأن تتبنى الجامعات الأردنية الحكومية تطبيق هذا التصور بكل أبعاده المذكورة في أداة الدراسة، وكذلك بتطوير هذا التصور المقترح من خلال التغذية الراجعة عند دراسته وتطبيقه .

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأهميتها

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأهميتها

مقدمة الدراسة:

يتميز القرن الحالي بتدفق المعلومات والمعرفة في جميع مجالات الحياة المختلفة ويوصف هذا القرن بعصر المعرفة، وهذا ينعكس على جميع المؤسسات التي تولد المعرفة وتنقلها كالجامعات، ويجب الاهتمام بها عالميا. إذ على الجامعات أن تتنافس على العمل بجدية حتى تكون مصدراً مشعاً داخل مجتمعاتها، وأن تكون على درجة كبيرة من المسؤولية لمساعدة المجتمع على التطور والتقدم والازدهار، وذلك برفد المجتمع بخريجين قادرين على مواكبة التغيرات المذهلة داخل المجتمعات المعاصرة. وينظر لمؤسسات التعليم العالي باعتبارها محوراً رئيساً في تلبية احتياجات المجتمع والوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة في ظل التغيرات العالمية المتلاحقة، والتي أدت إلى انفتاح مجتمعات العالم بعضها على بعض، وقد أدى هذا الانفتاح إلى سعي مؤسسات التعليم العالي لتحسين وتجويد مخرجاتها للمنافسة والتميز.

وقد حققت الجامعات نتيجة هذا التقدم الهائل في عصر التكنولوجيا الحديثة، تطورات كبيرة وفعالة في صناعة التعليم الجامعي، فالعالم اليوم أصبح قرية صغيرة بفعل التقدم التكنولوجي وثورة المعلومات والاتصالات، وأصبحت النظم البيئية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتكنولوجية في دول العالم المختلفة، والمجتمعات ذات الثقافات والخصائص المتباينة متصلة بعضها بالبعض الآخر، ولم يعد الطالب مواطناً في مجتمعه المحلي فقط بل أصبح مواطناً في مجتمع دولي، وأصبح يعيش في عصر سريع التغير يتطلب مهارات ومعلومات تساعده على التكيف والعيش والعمل في عصر المعلومات، ونتيجة لذلك زاد عدد الجامعات وزاد عدد التخصصات الجامعية وتحققت نقلة نوعية في نظم التعليم وبرامجه وأصبح التعليم بما فيه البحوث والتطوير،هو المعيار المهم الذي يجعل من الجامعات إن تكون قادرة على المنافسة والتميز في العالم، مما يودي إلى النهوض في مجتمعها المحلي في جميع المجالات إلى مواكبة المجتمعات الصناعية في جميع المجالات، وخاصة في المجال العلمي(البنك الدولي ،2010).

ولقد شهد العالم في السنوات الأخيرة من القرن الماضي، تحولاً كبيراً في جميع الأنشطة التي تخص الجامعات سواء كانت حكومية أو خاصة، في توجهاتها نحو البعد الدولي، لما لهذا البعد من الفائدة على الجامعات وكذلك المواكبة العلمية للتقدم الهائل في جميع مناحي المجتمع العالمي لما له من تأثير كبير على الجامعات، وأصبحت الجامعات التي لم تنتهج منهجاً علمياً

وعالمياً أقل في مركزها التنافسي عن الجامعات التي تتخذ العالمية منهجاً لها. ولقد ظهر التوجه نحو تدويل التعليم العالي في معظم دول العالم عندما تبنت منظمة اليونسكوUNESCO ، استراتجية تدويل التعليم العالي والبحث العلمي منذ عام 1998، حينما أقرت في نهاية حقبة التسعينات مبدأ التدويل كوسيلة للارتقاء بالعملية التعليمية والبحثية، من خلال إضفاء البعد الدولي متعدد الثقافات على كافة جوانبها وأنشطتها، كما حثت الجامعات على إعادة هيكلة أنشطتها لمواكبة التوجه نحو التدويل، وكذلك أقرت المنظمة الدولية مبدأ التدويل بوصفه أحد معايير تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي (اليونسكو،1998).

والحاجة لتدويل التعليم العالي لا تقتصر على مواجهة تداعيات العولمة فحسب بل تتجاوز ذلك كما ذكر قاسم، ومحمود (المشار إليه في العامري ، 2012) إلى حاجة المجتمعات إلى التلاقي، والتبادل، والتداول، والتشاور وعمل المشروعات، إذا بات من الضرورة وضع استراتيجيات للتدويل، وقواعد لتلاقي الشعوب وتبادل منتجاتها، فكانت الجودة بشروطها ومعاييرها العالمية لضمان استخدام استراتيجيات التدويل بفاعلية.

وكان من نتائج دراسة الاتحاد الدولي للجامعات والتي طبقت عام 2003مايلي: يُعّد حراك الطلبة وأعضاء هيئة التدريس النمط الرئيس في التدويل. وتعد الجودة وتنمية أعضاء هيئة التدريس، والتعاون في مجال البحث العلمي من أهم الجوانب الإيجابية للتدويل. وما يقرب من ثلثي مؤسسات التعليم العالي في الدول الأعضاء لديها سياسات تدويل. وتعد أوروبا المنطقة المفضلة في التدويل والتعاون، وذلك في إطار التعاون الإقليمي بينها وبين الدول الإفريقية والآسيوية (IAU,2003).

ولهذا فإن التدويل لا يعد مظهرا بحد ذاته، وإنما يحتوي على جميع الجهود التي تبذل لغاية انسجام، وتكيف التعليم الجامعي على اختلافه، مع جميع المنظمات المختلفة في المجتمع وكذلك التكيف مع التحديات، التي يفرضها التقدم الهائل في التكنولوجيا الحديثة في جميع المجالات المختلفة في المجتمع. أن التدويل أصبح أداة هامة في التطوير الأكاديمي، وتلبية متطلبات البيئة المحلية والإقليمية والعالمية، والسماح لتحسين وتطوير، ومواءمة معايير الجودة سواء على المستوى الوطني أو العالمي. ويتجلى دور التدويل في التعليم الجامعي في مواجهة المتغيرات العالمية، من خلال تعزيز التربية في المجتمع ، من أجل الانفتاح والتفاهم العالمي بين الشعوب وكذلك تطوير مؤسسات التعليم الجامعي، لمواجهة التطورات المتلاحقة، بإيجاد إنسان قادر على

تفهم التحديات الكثيرة، التي تواجه في هذا المجتمع المتطور والمتسارع في المجالات المختلفة، وخاصة في التعليم، إذ إنه لا يمكن لأي دولة مهما كان نظامها التعليمي أن تكون بعيدة عن أحداث العالم الذي تعيش فيه وتتفاعل معه وتتجاوب مع مستحدثاته. ونتيجة للتطورات الراهنة في مختلف المجالات التقنية والتي جعلت العالم قرية صغيرة لم يعد تدويل التعليم العالي ترفا تمارسه الجامعات، بل أصبح ضرورة ملحة تحتاجها جميع مؤسسات التعليم العالي على حد سواء، فإذا لم يكن هناك جهود جادة لقبول تدويل التعليم العالي واستراتيجية منهجية لتفعيله في مؤسسات التعليم العالي فإنها تتخلف عن الركب ولن تجد حلولا صحيحة لمشكلاتها المتعددة والتحديات الكبرى التي تواجهها. وبالتالي فقد أصبح الانفتاح على جامعات العالم أحد المعايير المهمة التي يقاس بها تطور الجامعات، وغدا التدويل خيارا استراتيجيا لمؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء العالم ، من أجل تعزيز قدرتها التنافسية ومكانتها العالمية (العامري،2012).

وتركز الاستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي (2005) على أن مؤسسات التعليم العالي ستضطر على التعامل مع قضايا جديدة تحتاج عنايتها الخاصة، فهي تريد لنفسها الاحتفاظ بميزات تنافسية أمام مواطنيها وأمام العالم الخارجي في تصدير الخدمات وحقوق الملكية الفكرية. لذلك عليها أن تتخوف من عدم توافر استراتيجية قومية شاملة حول التنمية في التوجهات والموضوعات ومعايير الإنجاز. وفي نفس الوقت فإن مؤسسات التعليم العالي بحاجة إلى الدعم من أصحاب المصالح ورأس المال الخاص والدولة. وعندما يكون هذا التمويل بدون إدارة قوية واعية تجيد التفاوض تصبح النتيجة هي الاندفاع نحو التنميط ، ومن ثم خسارة الميزة التنافسية في الأجل الطويل.

وهناك ارتباط بين التدويل وتحقيق التنافسية العالمية للجامعات، واعتبر سالمي (2010) أنّ استخدام استراتيجيات التدويل بفاعلية أحد عوامل تعجيل تحول الجامعات إلى جامعات عالمية المستوى . وكما يشير رودز (2011) إلى أن الجامعة التي تريد أن يكون لها مكانة علمية مرموقة، وقدرة تنافسية مع الجامعات العالمية في القرن الحادي والعشرين يجب أن تكون ذات توجهات ريادية عالمية، وأن تستخدم استراتيجية فاعلة للتدويل، لكي تتعامل بنجاح مع التغيير الكبير في التركيبة الطلابية التي سيكون من أبرز مميزاتها التنوع الكبير في الأعمار والجنسيات والخلفيات الاجتماعية والثقافية.

إن سعي الجامعة نحو الانخراط في الميزة التنافسية، يعطينا مؤشر كبير وواضح على عزم قيادتها ومسؤوليتها على التوجه نحو التميز والسمعة العالمية ، والاعتماد الدولي. وإذا كان السعي نحو تحقيق الميزة التنافسية هو الشعار الذي ترفعه جامعات العالم المتقدم، فإنه يجب أن يكون مطلوباً من باب أولى في جامعاتنا العربية. وإذا كانت قيادات هذه الجامعات لا تنشد البقاء والاستمرارية فحسب، بل تنشد العالمية، فإن عليها تبني مبادئ الميزة التنافسية ومفاهيمها وركائزها، بالتكامل والاندماج مع فلسفة التعليم العالي العالمي وثقافته (السعود، 2014). ..

ولهذا أصبح لتدويل التعليم في الجامعات حركة قوية لها معالمها ومبرراتها القوية التي تستحق الدراسة والبحث لمعرفة أبعادها وما تثيره من قضايا وتحديات تواجه عمليات التطوير لهذا التعليم. ومن هنا سوغت الدراسة الحالية لتعرف على حركة تدويل التعليم في الجامعات ومتطلباتها الضرورية، وما نتج عنها من برامج مختلفة، وبالتالي محاولة وضع تصور مقترح لمتطلبات تدويل التعليم ، لمواكبة الجامعات لهذا التطور الهائل في العالم، ولتحقيق المنافسة القوية، والوصول بهذه الجامعات إلى العالمية في جميع أنشطتها المختلفة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تنبع مشكلة الدراسة الحالية على إن مواكبة التوجهات العالمية للتعليم العالي، يحتم على الجامعات الأردنية الاستجابة السريعة للتطورات العالمية في جميع المجالات، وإن عدم مواكبة هذه التطورات يزيد من الفجوة بينها وبين الجامعات العالمية، وحتى يكون للجامعات الدور الفعال في المجتمع ، عليها جسر هذه الفجوة والاستفادة من التوجهات والتجارب العالمية الرائدة في مجال تدويل التعليم العالي. والسير نحو عالمية الجامعات في مجال التعليم العالي أمر ذو أهمية كبيرة ، تفرضه التطورات الدولية الهائلة في التكنولوجيا الحديثة، التي تنعكس بشكل كبير على التعليم العالي، وتأثيراتها واضحة في هذا المجال، وكذلك لا نستطيع النظر إلى تأثيرات العولمة على التعليم نظرة عابرة، لما لهذا الظاهرة من تداعيات واضحة على التعليم العالي. ولضعف استجابة الجامعات الأردنية للمتغيرات العالمية في التعليم، التي أوجدتها العولمة وفرضتها على البيئة الجامعية في جميع المجالات، تتمثل في عدم إدخال البعد الدولي في جميع مجالات الجامعات سواء كانت أكاديمية أو إدارية. والتوجه نحو عالمية التعليم في الجامعات الأردنية مطلب مهم وضروري، نتيجة التطورات التي يفرضها التقدم الهائل في تكنولوجية التعليم والتطورات الأخرى، في المجتمع، لما لهذه التطورات من أثر كبير على تقدم وازدهار الجامعات

، والوصول بها إلى العالمية ، وأن تكون التنافسية في جميع أنشطتها المختلفة ، إحدى المبررات بالوصول بالجامعات إلى التميز والعالمية على مستوى العالم. وهذا يتطلب البحث والدراسة لمعرفة درجة التوافر والأهمية لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية. وتأسيساً على ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السعي والسير بأتجاه بناء تصور مقترح لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية لتحقيق التنافسية العالمية من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما درجة توافر متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر القادة الأكاديميين؟

2- هل توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين استجابات القادة الأكاديميين ، حول درجة توافر متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية الحكومية ، تعزى للمتغيرات الرئيسية التالية: (المركز الوظيفي ، والرتبة العلمية ، والتخصص العلمي)؟

3- ما درجة أهمية متطلبات تدويل التعلم في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر القادة الأكاديميين؟

4- هل توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين استجابات القادة الأكاديميين ، حول درجة أهمية متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية الحكومية ، تعزى للمتغيرات الرئيسية التالية: (المركز الوظيفي ، والرتبة العلمية ، والتخصص العلمي)؟

5- ما حاجة الجامعات الأردنية الحكومية لمتطلبات تدويل التعليم من وجهة نظر القادة الأكاديميين؟

6- ما التصور المقترح لمتطلبات تدويل التعليم العالي لتحقيق التنافسية العالمية للجامعات الأردنية الحكومية؟

أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية لتحقيق التنافسية العالمية، ومعرفة متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية، وأهمية

المتطلبات، من خلال الدراسة والبحث للوصول إلى تقديم ما تسعى له هذه الدراسة من الوقوف على المعطيات الرئيسة لتدويل التعليم والتنافسية العالمية على مستوى العالم.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الجهود المبذولة، والتوجه السائد، عند القيادات التعليمية ، لدى معظم الجامعات الأردنية في الوقت الحاضر، سواء كانت جامعات حكومية أو خاصة ، الأمر الذي يجعل من الجامعات الأردنية على اختلافها، مواكبة التقدم الهائل في جميع المجالات العلمية والتكنولوجيا لتحقيق التنافسية العالمية، وأن تضفي العالمية على برامجها وخططها، وأن تتواصل مع الجامعات العالمية الرائدة ، وذلك من خلال تطبيق برامج فاعلة تؤدي إلى وصول هذه الجامعات إلى مصاف الجامعات العالمية ، مما يستدعي ذلك إلى الحاجة إلى وضع تصور مقترح لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية. ومن المؤمل أن تفيد نتائج الدراسة الجهات المختلفة، في تقديم آراء ومقترحات لها علاقة في هذا المجال مثل: وزارة التعليم العالي، والجامعات الأردنية على اختلافها. ومن المؤمل كذلك أن تشجع هذه الدراسة طلبة الدراسات العليا في الكليات التربوية في الجامعات الأردنية، بالبحث والاطلاع على الجديد في هذا الموضوع وفتح مجالات جديدة أمام الطلبة للقيام بأبحاث مستقبلية، لما لها أهمية في تحقيق التنافسية العالمية للجامعات الأردنية التي تجعل من الجامعات البوابة الحقيقية للانفتاح على العالم.

مصطلحات الدراسة:

يعرض هذا الجزء للمصطلحات الواردة في عنوان الدراسة ، ويأتي التحليل التفصيلي للمفاهيم والمصطلحات بالإطار النظري للدراسة. وبما أن عنوان الدراسة " تصور مقترح لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية لتحقيق التنافسية العالمية ". وبالتالي فإن مصطلحات الدراسة الرئيسة هي : التدويل ، وتدويل التعليم العالي، ومتطلبات التعليم العالي والتنافسية.

يعرف بارتل (Bartell, 2003) ، التدويل بأنه عملية الغرض منها تضمين البعد الدولي داخل كلية أو نظام جامعي، فهي رؤية مستمرة ذات وجهة مستقبلية متعددة الأبعاد ومتداخلة التخصصات، تضم العديد من أصحاب المصلحة للعمل من أجل تغيير الحركة الداخلية لمؤسسة ما ، للاستجابة والتكيف المناسبين لبيئة خارجية ومتنوعة ومتغيرة وعالمية.

ويعرف نايت (Knight ,2004) ، مصطلح تدويل التعليم العالي بأنه " عملية لإضفاء البعد الدولي، أو الكوني، أو المتعدد الثقافات على أهداف ووظائف وآليات تقديم خدمات المنظومة بمؤسسات التعليم العالي". تدويل التعليم العالي: عملية إدماج البعد الدولي أو البعد المتعدد الثقافات داخل أنشطة التعليم الجامعي من تعليم وتعلم ، وبحوث ، وخدمات مجتمعية (Kerklaan ,Moreira &Boersma,2008).

ويعرف التدويل في هذه الدراسة إجرائياً: بأنه عملية إعطاء الصبغة الدولية عن جميع الأمور التي تهم المؤسسات على اختلافها مثل السياسات ، والعمليات ، والبرامج ، والتي عن طريقها، يتم بناء علاقات تعاون وتبادل بين المؤسسات المحلية ونظيراتها العالمية، وذلك للوصول للتكامل والتفاهم ، وتحقيق الأهداف المشتركة بينهم من أجل التطوير في جميع الأمور.

ويعرف تدويل التعليم العالي إجرائيا في الدراسة الحالية بأنه: إحداث نوع من الحراك الدولي المتبادل والمتوازن، بين مؤسسات التعليم العالي الأردنية ، وغيرها من نظم التعليم العالي العالمية ، من خلال مجموعة من الآليات والأنشطة، التي تضمن حراك الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والبرامج التعليمية، والمناهج والمقررات الدراسية، والبحث العلمي، وبرامج خدمة المجتمع.

متطلبات تدويل التعليم : يقصد بها السياسات والخطط التي تتبعها الجامعات لتدويل أنشطة التعليم الجامعي، عن طريق متطلبات عدة أهمها : (تبادل التعاون في مجال البحث العلمي، والحراك الطلابي، وحراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين، والتأليف المشترك للبحوث العلمية، وإدراج منظورات دولية في المناهج ، والاعتراف المتبادل بالشهادات، والساعات المعتمدة ، واستحداث درجات علمية مشتركة).

التنافسية : يعرفها إبراهيم (2009) : بأنها قدرة الجامعة على تقديم خدمة تعليمية وبحثية عالية الجودة ، مما ينعكس إيجابياً على مستوى خريجيها وأعضاء هيئة التدريس بها، الأمر الذي يكسبهم قدرات ومزايا تنافسية في سوق العمل بمستوياته المختلفة ، وفي نفس الوقت يعكس ثقة المجتمع فيها ومن ثم التعاون معها، وزيادة إقبال الطلبة على الالتحاق بها . ويعرفها الحنيطي (2010):" قدرة الجامعة على تحقيق وظائفها الأساسية المتمثلة في تقديم خدمات تعليمية، وبحثية ومجتمعية عالية الجودة، تنعكس إيجابياً على مستوى خريجيها مما يكسبهم قدرات ومزايا تنافسية في أسواق العمل ".

وتعرف التنافسية إجرائياً **:** مقدرة الجامعة على تقديم خدماتها بأفضل طريقة وبأكثر فاعلية وتميز من باقي الجامعات الأخرى، سواء كانت محلية أم عالمية ، مما ينعكس ذلك على المجتمع المحلي من حيث نموه وتطوره وسمعته الجامعية، مما يزيد الطلب على خدمات هذه الجامعات ومخرجاتها.

حدود الدراسة: اقتصرت حدود الدراسة الحالية على ما يلي:

الحدود المكانية**:** تم تطبيق هذه الدراسة على الجامعات الأردنية الحكومية: (الجامعة الأردنية ، وجامعة اليرموك ، وجامعة موته).

الحدود الزمنية: تم تطبيق هذه الدراسة في العام الدراسي 2014- 2015.

الحدود البشرية **:** اقتصرت هذه الدراسة على القادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية : (عمداء الكليات ، ونواب العمداء ، ورؤساء الأقسام الأكاديمية).

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

يتناول هذا الفصل الأدب النظري المتصل بهذه الدراسة كما يتناول الدراسات السابقة التي تتصل بموضوع الدراسة.

أولاً : الأدب النظري:

تم في هذا الفصل تناول أبرز المفاهيم المتصلة بموضوع الدراسة، ويتكون من أربعة مواضيع نظرية ، تتمثل فيما يلي:(1). العولمة وتأثيراتها على التعليم العالي.(2). تدويل التعليم العالي. (3) التجارب العالمية في تدويل التعليم. (4) التنافسية العالمية.

- العولمة وأثرها على التعليم العالي:

يعيش العالم خلال العقدين الماضيين في ظل ظاهرة هامة وحتمية ، لها أثارها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية على جميع دول العالم، ألا وهي ظاهرة العولمة، إذ أتاحت هذه الظاهرة حرية تبادل السلع والخدمات بين دول العالم، ويسرت حركة الأفراد ، وأدت إلى سرعة فائقة في الاتصالات وتبادل المعلومات. ويجب على العالم مواكبة هذه التغيرات السريعة نتيجة هذه الظاهرة، التي أدت إلى التغير الكبير في جميع مناحي الحياة المعاصرة.

شغل موضوع العولمة حيزاً كبيراً لدى المهتمين والمتابعين لتطورات الأمور على الصعيد العالمي منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين وحتى الآن، وما يزال هذا الموضوع من الموضوعات الساخنة التي تثير نقاشاً واسعاً وجدلاً حاداً في منطقتنا العربية وفي العالم على حدّ سواء. إذ استحوذ هذا الموضوع على كتابات الأكاديميين ورجال الأعمال والرأي العام والتيارات السياسية والفكرية المختلفة. إن هناك الآن سيلاً أشبه بالطوفان في الأدبيات العالمية، لا سابق لها في التاريخ الحديث، التي تتحدث عن هذا الموضوع وبمختلف اللّغات.إذ عقدت مئات الندوات والمؤتمرات واللقاءات وكتبت الأوراق والمقالات والبحوث، وصدرت الكتب والمجلدات، واحتدم النقاش، ونشب الخلاف بين مؤيد ومعارض، لأن مسألة العولمة لها العديد من الجوانب والزوايا التي تثير اهتمام كل هؤلاء. لقد أصبح موضوع العولمة شعاراً وعنواناً يرفع في جميع أنحاء العالم وفي جميع المناسبات المحلية والعالمية ومن جميع الأطياف والتيارات السياسية لأغراض مختلفة ومضامين متباينة، حدث هذا في الشرق الإسلامي كما في الغرب العلماني، وفي آسيا وأميركا

اللاتينية كما في أوروبا وإفريقيا والعالم العربي، وفي الشمال كما في الجنوب (حنفي والعظم، 2002).

إن مرحلة العولمة التي يستهدفها العالم في الوقت الحاضر تحمل في طياتها آثاراً وانعكاسات متعدّدة الجوانب، ولها تأثيرات كبيرة على المجتمع في شتى المجالات، وقد نجد انعكاساتها تأخذ جانبين منها ما هو قائم حالي، وما هو محتمل مستقبلي، كما توصف نتائجها وإفرازاتها مابين السلبية والإيجابية (الخياري ، 1998).

1. مفهوم العولمة:

أصبح مفهوم العولمة الأكثر تداولاً في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين ، وقد استخدم في القطاعات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتعليمية. ومصطلح العولمة (Globalization) يستخدم للدلالة على أن النظام أصبح عالمياً (Global)، وهو يدل أيضاً على التطور المتزايد لاندماج وتكامل النظم والعلاقات وهو أبعد من حدود الدولة والأمة جغرافياً وانتماء. وهذه النظم أكثر من كونها علاقات اقتصادية إنها أيضاً سياسية وثقافية وتكنولوجية. وهي تدل على أن العالم تنمذج (Modeled) بسرعة إلى فضاء اجتماعي مشترك عن طريق قوى اقتصادية وتكنولوجية، وأن هذه التطورات في منطقة معينة من العالم سوف تكون لها نتائجها على فرص حياة الأفراد والمجتمعات على الطرف الآخر من الكرة الأرضيّة.

وتقوم جدلية أطروحة العولمة على محورين: الأول التحول الداخلي (القومي - المحلي) ، والثاني التحول المتعدد القوميات (الجنسيات). ويعتمد الأول على السياسة الاقتصادية والوطنية، بينما يعتمد البُعد الثاني على السياسات الاقتصادية لعدد من الدول. ولذا فإن جوهر العولمة ليس محدداً بالاقتصاديات والحكومات الوطنية ، ولكنه متضمن في طريقة جديدة في التفكير المتعلّق بفضاءات اقتصادية واجتماعية وبالزمن، وله صلة بالعلاقات السياسية والتأثير الثقافي. ويري بوقحوص (2002) بأن العولمة تشير إلى هذه الحركة التدفقية بين مختلف أنحاء العالم والتي تتخطى الحواجز الجغرافية والزمانية والمكانية، بين الدول والشعوب سعياً للتواصل التجاري والثقافي والفكري والسياسي، للوصول إلى اقتصاد وثقافة وفكر عالمي.

ونظراً لخطورة هذه الظاهرة فقد تزايدت المناقشات والدراسات التي تتناول قضية العولمة وللتأكيد على خطورة هذه الظاهرة. فقد أشار العجمي (2007) إلى أن ظاهرة العولمة " تبدو

بسيطة في مظهرها وخطيرة في جوهرها "، إذ مثلت تيارا بدأ يتضخم تدريجياً وينبئ بقدوم الطوفان. ويدل مصطلح الطوفان هذا على وجود تيارات غير متكافئة بين الدول من حيث مدى مشاركتها في العولمة وتأثيراتها على غيرها من الدول، سواء كانت هذه التأثيرات اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.

تأسيساً على ما سبق يتضح أن العولمة أصبحت واقعاً لا مفر منه في العالم، وقد أصبح المجتمع الإنساني يواجه كثيراً من الصعوبات والمشكلات، التي لا يمكن إيجاد حلول لها في إطار سياسات بعيدة كل البعد عن هذه المشكلات. وتلعب التربية دوراً هاما في هذا الشأن يتمثل في توجيه العالم نحو مزيد من التعاون والتفاهم والإحساس بالمسؤولية والتضامن بين مؤسسات المجتمع الواحد على اختلاف مواقعها وأشكالها. والجامعات كجزء مهم في المجتمعات المعاصرة تقع على عاتقها مسؤولية كبيرة، في إعداد وتأهيل العنصر البشري ، القادر على مواكبة هذه الظاهرة بجميع جوانبها المختلفة، مما ينعكس إيجابياً على تطور وتقدم وازدهار المجتمعات.

- **العولمة** ترجمة للمصطلح الإنجليزي Globalization وهي تعني إكساب الشيء طابع العالمية (المطيري ، 1999). فالعولمة كلمة جديدة، وهي مصطلح حديث لم يدخل بعد في القواميس السياسية والاقتصادية ، وفي الواقع يعبر مصطلح العولمة عن تطورين هامين هما:

1- التحديث (Modernization).

2- الاعتماد المتبادل (Interdependence). ويرتكز مفهوم العولمة على التقدم الهائل في التكنولوجيا والمعلوماتية، بالإضافة إلى الروابط المتزايدة على كافة الأصعدة على الساحة الدولية المعاصرة. لقد ظهرت العولمة أولاً كمصطلح في مجال التجارة والمال والاقتصاد، ثم أخذ يجري الحديث عنها بوصفها نظاماً أو نسقاً أو حالة ذات أبعاد متعددة تتجاوز دائرة الاقتصاد فتشمل إلى جانب ذلك المبادلات والاتصالات والسياسة والفكر والتربية والاجتماع والآيديولوجيا (الرقب ، 2008).

ويدل بعض التعاريف على أنها نظام عالمي جديد يقوم أساساً على التطور العلمي، إذ يعرفها الداهري (2009) بأنها : نظام عالمي يقوم على التطور العلمي والتقدم التقني المبدع غير المحدود، ودون اعتبار للنظم والحضارات والثقافات والقيم والحدود الجغرافية والسياسية القائمة في العالم. ويرى الحارثي (2003) " أن العولمة لها عدة مرادفات منها النظام العالمي

الجديد، ومن ذلك أنها تعرف بالأمركة ، أو الكونية الكوكبية ، وخلص إلى أن مفهوم العولمة الثقافية "هي تلك الجهود المبذولة من أجل فرض منظومة ثقافية معينة لمجتمع معين على كافة المجتمعات البشرية بوسائل وأساليب مختلفة ولأغراض شتى". والعولمة مشروع حضاري غربي متكامل البنيان، أوجده التلاقي بين التطلعات والحاجات الغربية من جانب، والإمكانات المادية الهائلة التي أوجدتها الطفرات الكبيرة في تقنيات الاتصال والمعلومات والصناعات المتقدمة من جانب آخر(التويجري، 2000). والعولمة كما يراها الكثير من المفكرين والكتاب هي سيطرة وغلبة ثقافة من الثقافات على جميع الثقافات في العالم (السادة ، 2000). ويعرفها جبرأ ودويفيدي (2011) بأنها : " عملية متكاملة تدفع العالم بشكل متزايد نحو درجة أكبر من الاعتماد المتبادل، وإطلاق العنان للتغيرات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأيديولوجية والتقنية حال تصادمها ". فبينما يقصد بها – في إطارها الاقتصادي – " ظاهرة تحتوي على مؤشرات واتجاهات ومؤسسات اقتصادية عالمية جديدة غير معهودة في السابق " وينظر إليها – في إطارها السياسي – باعتبارها " ظاهرة تحتوي على عدة قضايا سياسية عالمية جديدة مرتبطة أشد الارتباط بالحالة الأحادية السائدة في العالم حالياً "، وبينما يقصد بها – في إطارها الثقافي- "ظاهرة تشير إلى بروز الثقافة بوصفها سلعة عالمية تسوق كأية سلعة تجارية أخرى مما يؤدي إلى بروز وعي وإدراك ومفاهيم وقناعات ورموز ووسائط ثقافية عالمية الطابع "، وينظر إليها – في إطارها الاجتماعي- باعتبارها " ظاهرة تشير إلى بروز مجتمع مدني عالمي فيه كثير من القضايا الإنسانية المشتركة ، مما يعني إيجاد اقتصاد بلا حدود، وسياسة بلا حدود، وثقافة بلا حدود، فهي ظاهرة شمولية ذات أبعاد معقدة ومركبة ومتداخلة تعكس الواقع الذي نعيشه على مختلف أوجه الحياة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية.

وهناك من فرَّق بين العالمية والعولمة، فقال إن " العالمية تفتح على العالم وعلى الثقافات الأخرى، واحتفاظ بالخلاف الآيدولوجي، أما العولمة فهي نفي الآخر، وإحلال الاختراق الثقافي محل الصراع الآيدولوجي (الجابري ،1999). وثمة فارق شاسع بين مصطلحي العولمة والعالمية. فبينما ترتبط العولمة بالكون كله وأنظمة الإنسان المتنوعة سواء ما كان منها في الأرض أو في الفضاء، بينما ترتبط العالمية بالأرض والإنسان، فالعالمية مفهوم طموح للارتفاع بالخصوصيات إلى مستوى عالمي مع الإيمان بالتواصل والتفاعل والحوار بين الثقافات القائمة، والموجودة بهدف الحفاظ على الهوية الثقافية وإغنائها، فهي تنشر مشروعاً ثقافياً فيه طموح ورغبة في التبادل مع الثقافات الأخرى. ففي العالمية الثقافية اتجاهان : إرسال

واستقبال. أما العولمة فهي إرادة الهيمنة على العالم وبالتالي قمع وإقصاء كل الخصوصيات بهدف احتواء العالم كله وتمييع الهوية الثقافية للآخرين، من خلال اختراقها لتكريس نوع معين من الثقافات الخاصة بها، ففيها طموح لاختراق ثقافة الآخرين وسلبهم خصوصياتهم معتمدة على الإرسال دون الاستقبال مع رفضها للتعددية الثقافية فهي لا تؤمن بحوار الثقافات.

ونتيجة لعدم وجود اتفاق عام، على تعريف واحد شامل في الكثير من الأبحاث والدراسات التي تطرقت لموضوع العولمة كثيراً ما ارتبط هذا المفهوم بمفاهيم أخرى مثل: (العالمية ، والكونية ، والتغريب ، والأمركة). ولهذا فقد فرق شولت (Sholte ، 2005) بين أربعة مصطلحات مختلفة عادة ما يتم ربطها خطأً بمفهوم العولمة، وهي:(1).التدويل (internationalization) وهو: نمو المعاملات التجارية، والتفاعلات الثقافية، والاعتمادية المتبادلة بين الأمم.(2). تحرير التجارة (Liberalization) وهي: عملية الغرض منها هو إزالة القيود الرسمية المفروضة على حركة وانتقال مصادر الإنتاج بين الدول سعياً وراء بلورة معالم اقتصاد عالمي مفتوح يخترق الحدود القومية للدول المختلفة.(3).النزعة العالمية (Universalization) وهي: الغرض منها تنويع المنتجات والخبرات المقدمة للأفراد الذين يقطنون كافة مناطق العالم المأهولة بالسكان.(4).التغريب(Westernization):وهو مصطلح غالباً ما ينظر إلية كمرادف لمفاهيم أخرى ذات صلة مثل:(الأمركة ، الاستعمار، الإمبريالية الغربية).

يتضح مما سبق أنْ العولمة لها تأثير كبير في مجالات الحياة المختلفة، لما لها من نتائج واضحة وملموسة في المجتمع المعاصر، نتيجة التقدم الهائل الذي تشهده كافة مناحي الحياة وللعولمة معانٍ كثيرة يدخل فيها المجالات المتعددة والتطوير الحاصل في هذه المجالات، والعولمة أصبحت واقعاً لا مفر منه، ويجب التركيز على الأمور التي تساعد المجتمعات على النهوض نحو التقدم والازدهار،في خضم التطورات الهائلة في جميع المجالات وخاصة التطورات الحاصلة في التكنولوجيا الحديثة. وكثرت الأبحاث التي تناولت هذا الموضوع وكذلك تعددت مفاهيم العولمة، عند كل من تطرق لهذا الموضوع وبالتالي أصبح هناك أنواع كثيرة للعولمة، تعود إلى المجالات المختلفة داخل المجتمع المعاصر. ومنذ ظهور مفهوم العولمة في السنوات القليلة الماضية والجدل مستمر حول تعريفها وحقيقتها ومستقبلها وتبعاتها والموقف منها.

2. العولمة وآثارها على التعليم العالي:

إن التعليم أصبح الركيزة الأساسية في المجتمع المعاصر، والتي يستوجب توجيه الجهود وتسخيرها لتطوير التعليم وتحسينه في جميع المراحل التعليمية، والتركيز على النوعية والاهتمام بها من جميع القيادات التربوية في المجتمع لمواجه متطلبات العصر في ظل العولمة. وتشكِّل العولمة ضغطاً على التعليم العالي وتجعل الإصلاح عملية ضروريّة، وقد أصبحت عالمية المناهج الأكاديميّة جزءاً من التقدّم المطلوب لخططنا الدراسيّة ولتطوير البرامج ، وأخذت برامج الجامعات العالمية وخاصة في مجال إدارة الأعمال تتقّدم بسرعة. ومع ازدياد المعرفة العالمية وفعالية طرق الاتصال، فإن الدول التي كانت معزولة بفعل صعوبة الاتصالات ونقص المعرفة أصبح من السهل عليها الحصول على المعلومات والاتِّصال والقيام بالأعمال إلكترونياً. ومع تطور تكنولوجيا الاتِّصالات، أصبح لدينا مجموعة من الأدوات لاستخدامها في التعليم، فلم نعد بحاجة إلى الاعتماد الكلّي على تحريك الطلبة والأساتذة حول العالم، فبإمكاننا الاستفادة من وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة لزيادة التعاون بين الدول، وأصبح بالإمكان اشتراك طلبة في كثيرٍ من دول العالم للدراسة معاً في صف واحد دون مغادرة منازلهم . وقد أصبحت هناك مؤسسات عالمية للاستثمار تطمح في بيع المعلومات، وبهذا يتم التثقيف عالمياً بهدف تشكيل العالم . والعولمة في التعليم العالي أدت إلى نقطة التقاء وتحول داخلي وبخاصة في منظومة المعرفة العالمية وتمركز الأفكار والموارد. ومع تقدم تكنولوجيا المعلومات، فإن قوى العولمة قد غيرت مفهوم الوقت والفضاء، وأصبحت الجامعات تُدار عبر مدارات أو حدود فضاءات مؤقّتة(عربيات، 2007).

أصبح التعليم العالي في عصر العولمة عابراً لحدود الدول بفضل انتشار شبكات المعلومات والاتصالات ومنظومات الحواسيب المختلفة. وانتشار أساليب التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، الأمر الذي نجمت عنه تحديات جديدة واجهتها المؤسسات التعليمية، بسبب اختلاف النظم الدراسية والبرامج التعليمية في البلدان المختلفة ، مما تطلب اتخاذ إجراءات فاعلة ومؤثرة لضبط جودة برامجها التعليمية وتأمين توافقها إلى أبعد حد ممكن مع المعايير الدولية. وشهد عصر العولمة ازدياد عدد الجامعات الأهلية، وذلك لتخفيف أعباء التعليم العالي المالية المتزايدة عاما بعد آخر عن كاهل الحكومات، قامت الحكومات في الكثير من البلدان بتشجيع فتح الجامعات الأهلية سواء أكانت جامعات وطنية أم جامعات أجنبية. ونقلت بعض الدول مسؤولياتها التعليمية إلى المؤسسات التعليمية، واكتفاء الحكومات بمهمات الإشراف والتوجيه والتمويل الجزئي، ومنح المؤسسات التعليمية حرية أوسع برسم سياساتها التعليمية واتخاذ القرارات المناسبة لتنفيذها، وخضوعها للرقابة والمساءلة. كما شهد التعليم العالي تزايد أعداد الطلبة الدارسين في

بلدان غير بلدانهم، وهو أمر يتطلب تقييم مؤهلاتهم لتحديد المستويات الدراسية التي سيقبلون بها لمواصلة دراستهم في تلك البلدان، مما استلزم وضع معايير اعتماد بجميع المؤسسات التعليمية. ولم يعد كافيا في اقتصاد العولمة إعداد الطلبة على وفق معايير جودة وطنية فحسب، بل يجب أن تراعى معايير الجودة الإقليمية والدولية للتأكد من مدى رصانة المؤسسات التعليمية في كل بلد من البلدان وكفاية برامجها مقارنة بالمؤسسات في الدول الأخرى، ومدى أهلية خريجيها للعمل في الأسواق الدولية .لذا فقد اهتمت المؤسسات التعليمية كثيراً بإجراءات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي على وفق أسس ومعايير ومؤشرات نوعية ومهنية للتأكد من حسن أدائها لوظائفها وضمان جودة منتجاتها المتمثلة بإعداد الموارد البشرية التي يحتاجها سوق العمل على وفق المواصفات الإقليمية والدولية، فضلا عن الدور الفاعل بإنماء وإثراء المعرفة العلمية والتقنية ونشرها وتوظيفها لمصلحة بناء اقتصاد معرفي مزدهر قائم على الإبداع والابتكار(حسن ،2010).

وتظهر آثار العولمة فيما يشهده التعليم العالي من تغيير سريع في طبيعته، خاصة مع الإنجازات الجديدة في مجال سعي البشرية وراء المعرفة. وهذا العصر كما يشير العجمي (2007) هو عصر عالمية التفكير وعالمية العلم والمعرفة وعالمية الأزمات والإنجازات وعالمية الحقوق والواجبات والطموحات وعالمية القيم الإنسانية. وعلى ضوء التحديات والآثار لظاهرة العولمة أشار مدكور (2000) إلى أن تلك الآثار والتحديات قد ألقت بتبعات كبيرة على التعليم العالي والجامعي ومراكز البحث في جميع الأقطار العربية ، مثل: سيطرة الدولة على التعليم باعتباره من أعمال السيادة وما صاحب ذلك من عدم وجود فلسفة أساسية لمنظمة التعليم الجامعي والعالي، والبطء الشديد في استجابة الجامعات لمطالب التطور والتغير نظراً لتعقد التنظيمات البيروقراطية، بجانب التباين الواضح في معايير القبول وتكاليف التعليم السائدة في الجامعات الحكومية مقارنة بتلك السائدة في الجامعات الخاصة. وبالتالي وضوح التناقض بين توجهات التعليم الجامعي وبين متطلبات قطاعات الأعمال التي تتعاطى التقنيات الحديثة وتتعامل بمفهوم العولمة الذي لم يدخل بعد في نسيج عملية اتخاذ القرار التعليمي الحكومي، مما يدعم قصور التعليم الجامعي والعالي الحكومي دون المنافسة القادمة من الجامعات الخاصة، ذات الحركة الأسرع والمرونة الأقدر على التكيف مع متطلبات سوق العمل وانحصار الجامعات في الحيز المحلي، وعدم انطلاقها إلى التعامل مع المصادر العالمية.

وأكد كل من راولي وشيرمان (2007) على أن مؤسسات التعليم العالي اليوم ليست منيعة في وجه التغيرات المذهلة التي يفرضها عصر العولمة وبيئته الجديدة، وعليها أن تكون إيجابية في تطوير تغيرات على مستوى المؤسسات الأكاديمية برمتها. إن أولويات الدول وسياستها ومواردها وقوتها وتطورها الاجتماعي والاقتصادي تؤثر على مدى استجابة التعليم العالي لتبعات العولمة بشكل يختلف من دولة لأخرى.

وتعتبر العولمة كما ذكر برتون(2006) قضية مهمة في مجتمعات مؤسسات التعليم العالي المعاصرة، وذلك بسبب تركيز اهتمام المجتمعات على إنتاج المعرفة الذي أصبح الدافع وراء الابتكار والإبداع في دنيا الاقتصاد وكذلك التحول من نموذج التطور الصناعي إلى نموذج تطور الاتصالات وتقنية المعلومات.

وقد حددت الوثيقة التوجيهية لليونسكو (2004) أبرز تداعيات العولمة على التعليم العالي بروز أطراف جديدة تقوم بتوفير التعليم مثل الشركات المتعددة الجنسيات، وجامعات الشركات، وشركات وسائل الإعلام، وظهور إشكال جديدة لتوفير التعليم تشمل التعليم عن بعد ، والتعليم الافتراضي ، والتعليم وجهاً لوجه ، وتنوع أكبر في المؤهلات والشهادات العلمية. وكثر الحديث في السنوات الأخيرة، وبالتحديد منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، حول العولمة وتجلياتها ومفهومها وسماتها وتداعياتها، وعلاقتها بالرأسمالية وتطورها، وبالنظام العالمي، وبما يجري في العالم من تغيرات وتحولات على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، كما تم الربط بينها وبين ما يجري من تطورات في أنظمة المعلوماتية والاتصالات والتطور العلمي والتكنولوجي.

وقد ذكر (الصائغ 2007) أن العولمة أدت إلى نقطة التقاء وتحول داخلي وبخاصة في منظومة المعرفة العالمية وتمركز الأفكار والموارد، وقوى العولمة قد غيرت مفهوم الوقت والفضاء وأصبحت الجامعات تدار عبر مدارات أو حدود فضاءات مؤقتة، ويمكن تلخيص ما أدت إليه العولمة بما يلي :

1- نتيجة العولمة ظهرت جامعات أجنبيّة عالمية في داخل البلدان النامية ممّا زاد من حده المنافسة للجامعات الوطنيّة والتفوُّق عليها.

2- انحسار دور الحكومات في دعم الجامعات الرسميّة وعدم قدرتها على زيادة الرُّسوم الجامعيّة لأسباب اقتصاديّة وسياسيّة واجتماعيّة.

3- تنوع أنماط التعليم العالي وظهور أنواع جديدة من الجامعات مثل الجامعات المفتوحة ، والتعليم عن بعد، والجامعات الافتراضيّة التي تكون تكلفتها أقل من الجامعات التقليديّة.

4- احتمال حدوث عدم توازن بين التخصّصات العلميّة ، والتخصّصات الأساسيّة والإنسانيّة.

5- قيام القطاع الخاص بالاستثمار في التعليم العالي ودخوله كمنافس للقطاع العام للتعليم العالي وعلى أُسس تجارية ربحيّة.

6- عدم ضمان جودة التعليم المقدَّم من الجامعات الخاصة والأجنبيّة.

7- غياب وتناقص دور الحكومات في صياغة الاستراتيجيّات ووضع الأهداف للحفاظ على الهويّة الوطنيّة.

إن أهم إشكاليات العولمة والتي تترك بآثارها على المجتمع عامة والتعليم الجامعي والعالي بصفة خاصة ما يلي:

1. أصبح التعليم ، وخاصة التعليم عالي الجودة يعطي قيمة تفوق رأس المال والمواد الخام والعمل، وبالتالي صار التعليم العالي للجميع كسياسة تحقق الأمن القومي للدول الصناعية بالإضافة إلى ظهور جامعات شاملة مرتبطة بمواقع الإنتاج.

2. دعمت العولمة دعوات التنافس والتغيرات المتسارعة في شتى المجالات المجتمعية بهدف:

الاستجابة لحاجات المتعلمين المتغيرة، ودعم التعلم الذاتي، والاتجاه نحو تعليم عملية التعلم من أجل إنتاج المتعلم الموجه ذاتياً والمشارك في عمليات التدريب ، والتعليم مدى الحياة.

3. تراكم وسرعة تغير المعرفة العلمية وما صاحب ذلك من زيادة التغير المتسارع كمياً وكيفياً للاختراعات والأسواق، فرض أنواعاً من المهن والوظائف لم تكن موجودة من قبل. وهذا يتطلب تعليماً مستمراً وتدريباً معاوداً يتيح لطالبي العمل اللحاق بالتغيرات الحادة في سوق العمل.

4. تضعف الخصخصة والمؤسسات متعددة الجنسيات"وليدة العولمة"من قوة الدولة ومؤسساتها، وعلى الرغم من خطابات الهرولة نحو خصخصة التعليم الجامعي والعالي في الدول النامية والأقل نمواً، إلا أن التعليم الجامعي والعالي في الدول المتقدمة، ما زال موضع الرعاية والاهتمام والدعم من قبل تلك الدول، فهو قضية أمن قومي (العجمي، 2007).

وفيما يلي بيان إيجابيات وسلبيات العولمة على التعليم العالي كما يوضح ذلك جدول رقم (1).

جدول (1)

إيحابيات وسلبيات العولمة على التعليم العالي.

إيجابيات استجابة التعليم العالي للعولمة	مخاطر استجابة التعليم العالي للعولمة
1 – زيادة فرص توفير التعليم العالي للطلبة.	**1 – احتمال تدني مستوى التعليم .**
2 – تعزيز اقتصاد المعرفة .	**2 – التباين الكبير بين المؤسسات التعليمية في مدى الانتفاع بالتعليم المقدم لهم.**
3 – حصول الطالب على درجات علمية مشتركة من خلال التعاون الجامعي محلياً وعبر الحدود .	**3 – زيادة هجرة العقول إلى البلدان المتقدمة .**
4 – تمازج الثقافات وتنوع البيئات الأكاديمية.	**4 – التقارب المعرفي المبالغ به يؤدي إلى تماثل ثقافي مبالغ به على حساب الثقافة المحلية .**
5 – المنافع الاقتصادية للمؤسسات التعليمية.	**5 – ازدهار اختصاصات معينة على حساب أخرى وتأثير ذلك على توازن المعرفة.**
	6 – إضعاف دور الدولة في تحديد السياسات الرئيسة ومن أهمها السياسة الوظيفية.

(كاظم ، 2007).

من أبرز تأثيرات العولمة على التعليم بكافة مراحلة ما يلي :

1. تلك التغيرات التي نتجت في مؤسساته من إدخال التكنولوجيات الحديثة للاتصالات والمعلومات في مجالات الفكر التربوي والمعرفة والقيم، وتغير أدوار الطلاب والمعلمين، وإنتاج نقلة نوعية مجتمعية نحو المجتمع القائم على المعلومات والمعرفة.

2. أن العولمة حتمت أن تهتم السياسات التعليمية ومؤسسات التربية والتعليم بالقضايا المختلفة عابرة الحدود، التي ترتبط بمجالات البيئة والثقافة والسياسة والاقتصاد والتكنولوجيا، ومن ثم استحدثت برامج العولمة كجزءمن الدراسات الاجتماعية والإنسانية وعلوم البيئة وغيرها.

3. وقد نتج عن العولمة الانتشار العالمي للتعليم ، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على الثقافات عبر العالم ، وكان من أبرز أشكال هذا التأثير إيجاباً وسلباً معاً ، اعتبار المسؤولين في الدول النامية للمجتمع الرأسمالي كمجتمع كوكبي يجب محاكاته ونقله كما هو، وما يترتب عليه من تجارة حرة وأسواق مفتوحة وثراء بلا حدود للقلة ، وانتشار الفساد أيضاً.

4. وقد صار تدويل التعليم إحدى القضايا الرئيسية التي تناولها السياسات التعليمية وأجهزة تخطيط التعليم منذ التسعينات، في تكاملها مع رأس المال العالمي وأسواق العمل الدولية. إن عالمية التعليم كله وبخاصة التعليم العالي تمثل ظاهرة متنامية ، فقد سعت الجامعات والكليات والمعاهد ومراكز البحث العلمي إلى الدخول في منافسات في أسواق العالم (حجي ،2012) .

3 . طبيعة العلاقة بين العولمة وتدويل التعليم :

فالعولمة عملية متعددة الجوانب ، تطرح العديد من التحديات التي تؤثر على التعليم العالي، في حين لم تعد فيه الدولة هي الجهة الوحيدة التي توفر التعليم العالي، وهذه التحديات تشمل قضايا منها التنوع الثقافي ، وإتاحة الانتفاع بالتعليم العالي عبر الحدود والاتجار بالخدمات التعليمية بمعنى إخضاع التعليم لأحكام السوق، الأمر الذي قد يؤثر تأثيراً خطيراً على قدرة الدولة على تنظيم التعليم العالي في إطار سياستها العامة، وهذا جعل دول العالم إلى مراجعة سياستها التعليمية، والعمل على تحديث الطرق والوسائل التربوية. وهذا يجعل الدول قادرة على

مواجهة العولمة وتحدياتها المختلفة ، وذلك حتى تحسن قدرتها على المنافسة في مجال التعليم على اختلافه ، وفق مبادئ وأسس عالمية (اليونسكو ، 2004).

وتستخدم مفردة العولمة أحياناً بالتبادل مع التدويل Internationalization غير أن التعريفات والاختلافات بين المصطلحين غير واضحة. إذ يعتبر البعض العولمة كمحفز (Analyst) ، بينما التدويل(Response) استجابة. والتدويل مجموعة من السلوكات متأثِّرة بعمليّة العولمة. وهكذا فإن العولمة ليست ظاهرة منفردة بسيطة، ولكنها نظام عالمي متحدة في ظاهرة متعددة الجوانب سياسيّاً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتكنولوجياً. وبالتالي فإن العولمة لا تعترف بالحدود أو الجغرافيا وتسمح بحرية انتقال السلع والأموال والمعلومات عبر الحدود بدون حواجز ، وتقوم على الاتصالات والمعرفة والتكنولوجيا ، وتساندها منظمات دولية في مقدِّمتها منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي (عربيات ،**2007**).

ويعد تدويل التعليم العالي واحداً من أهم التطورات التي أفرزتها العولمة، خاصة مع تنامي الاتجاه إلى الاقتصاد المبني على المعرفة، لا سيما وأن لمؤسسات التعليم العالي رصيداً معرفياً يتمثل في البرامج الدراسية، والبحوث، وهذا الرصيد أصبح، في عصر العولمة، ركيزة من ركائز الاقتصاد المعاصر ويمثل اقتصاد المعرفة اتجاهاً حديثاً في الرؤية الاقتصادية العالمية. إذ ينظر إلى المعرفة بوصفها محرك العملية الإنتاجية، وأنها تؤدي دوراً رئيساً في خلق الثروة غير المعتمدة على رأس المال التقليدي، ولا على المواد الخام ، أو العمال، إنما تعتمد كلياً على رأس المال الفكري، ومقدار المعلومات المتوافرة لدى جهة ما، وكيفية تحويل المعلومات إلى معرفة ثم كيفية توظيف المعرفة للإفادة منها بما يخدم البعد الإنتاجي (الظاهر ، 2009).

فالمعرفة في إطار العولمة أصبحت قوة، ويشكل توظيفها رأس المال الفكري، ولقد أصبح ينظر إلى رأس المال الفكري باعتباره يعبر تعبيراً حقيقياً عن قدرة المؤسسة على المنافسة وتحقيق النجاح، وذلك نتيجة لتحول الاقتصاد شيئاً فشيئاً نحو الاقتصاد القائم على المعرفة فالمعرفة هي الأصل الجديد، وهي أحدث عوامل الإنتاج الذي يعترف به كمورد أساسي لإنشاء الثروة، بل والأكثر أهمية من عوامل الإنتاج التقليدية الأخرى كالعمل والمواد الأولية، وترجع الأهمية البالغة لرأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة فاستثمار القدرات العقلية والمهارات والعمل على تعزيزها وتوظيفها بشكل فعال يحقق الأداء الذي يؤدي إلى التفوق والمنافسة (محمود وعبده ، 2012).

أصبح التعليم العالي في إطار العولمة واقتصاديات المعرفة قوة دفع أساسية للتنمية باعتباره منتجاً للمعرفة وناشراً لها ، وثمة أربعة جوانب أساسية للعولمة مهدت لتدويل التعليم العالي هي: الأهمية المتنامية لمجتمع المعرفة والاقتصاد ، وظهور اتفاقيات تجارية جديدة ، تشمل التجارة في الخدمات التعليمية ، والتحديدات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتاكيد على دور السوق واقتصادياته (اليونسكو ، 2004).

إن تداعيات العولمة على التعليم العالي وكذلك على البعد الدولي للتعليم واضحة ولها تأثيراتها الواضحة والجدول (2) يبين ذلك.

جدول (2)

تداعيات العولمة على التدويل.

عنصر العولمة	الأثر على التعليم العالي	التداعيات على البعد الدولي للتعليم العالي
1 – مجتمع المعرفة: إلحاق المزيد من الاهتمام بإنتاج واستخدام المعرفة مصدراً لإثراء الأمم.	*** تنامي التركيز على التعلم المستمر والتنمية المعنية المتواترة تخلق طلباً كبيراً غير مستوفى للتعليم بعد الثانوي.**	*** مقدمون جدد للتعليم الخاص والعام، تحرير برامج التعليم، التدريب عبر الحدود، شركات الإعلام الخاصة، شبكات المؤسسات العامة/ الخاصة، الجامعات المتحدة والشركات متعددة القوميات.**
2 – تنظيم تقنية المعلومات والاتصال(ICTS).	**1 - تغير دور الجامعات في البحث وإنتاج المعرفة ليصبح أكثر تحرراً من الناحية التجارية. 2 – طرق تحرير جديدة تستخدم التعليم المحلي وعبر الحدود خصوصاً الشبكة الدولية والقائم على الفضائيات.**	**1 - برامج أكثر استجابة لمتطلبات السوق ، تطوير برامج تدريبية متخصصة للأسواق المناسبة ولأغراض التنمية المهنية على أساس التوزيع العالمي. 2 – ازدياد الحراك الدولي للطلاب برامج التعليم والتدريب والبحث.**
3 – اقتصاد السوق *** نمو في عدد الاقتصاديات القائمة على السوق.**	*** الاتجار بالتعليم العالي والتدريب على المستوى العالمي والمحلي .**	*** تتطلب طرق التحرير الدولية للابتكارات مثل التعليم الإلكتروني والامتياز الأكاديمي المبني على الاعتراف بالمؤهلات والاعتمادية.**

4 – تحرير التجارة * قيام اتفاقيات تجارية دولية وإقليمية والحد من حواجز التجارة.	*** ازدياد الخدمات والمنتجات التعليمية بسبب إزالة الحواجز.**	*** اهتمامات جديدة ملائمة للمناهج ومواد التدريس في الثقافات والدول المختلفة ومقومات التجانس إضافة إلى الفرص الجديدة.* زيادة التركيز على تصدير وتوريد البرامج التعليمية ذات التوجه التجاري.**
5 – الحكم * خلق بنى ونظم حكم دولية وإقليمية جديدة.	*** تغير دور فاعلي للتعليم على المستوى الوطني والحكومي والخاص على حد سواء واعتبار أطر تنظيمية وسياسية جديدة على جميع المستويات.**	*** قيام أطر دولية وإقليمية جديدة خاصة في مجال ضبط الجودة والاعتماد.**

عبد الجليل(2007).

من خلال استعراض تأثير العولمة على التعليم، وطبيعة العلاقة بين العولمة والتدويل وتأسيساً على ما ذكر يتضح أن للعولمة انعكاسات على التعليم العالي في جميع مداخله المختلفة ويجب الاهتمام الزائد من قبل مؤسسات التعليم العالي، والانتباه إلى خطورة العولمة، مما يتطلب مواجهتها، من خلال وضع خطط عملية تشمل جميع أعمال مؤسسات التعليم العالي وذلك للتقليل من مخاطرها، والاستثمار الجيد للفرص التي تتيحها هذه الظاهرة مما ينعكس إيجابياً على المجتمعات. إن للعولمة والمعلوماتية تأثيراً واضحاً وجلياً ، وأهم الجوانب التي تؤثر فيها العولمة الجوانب المتصلة بانفتاح الثقافات على بعضها البعض، لأن الثقافة الأقوى تسيطر على بقية الثقافات، وكذلك هناك تحديات اقتصادية وسياسية سوف تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرار السياسي تجاه فلسفة التعليم في ذلك المجتمع. وكذلك نلاحظ من خلال الاستعراض السابق **أن** التدويل يسعى إلى اغتنام الفرص الإيجابية للعولمة، وأن التدويل هدفه الأساسي هو إضفاء البعد الدولي على جميع أنشطة الجامعات، ولتدويل التعليم أهمية كبيرة، إذ يساعد المؤسسات التعليمة وخاصة الجامعات، على الوصول بها إلى العالمية في جميع أنشطتها وتجعلها مميزة، وكذلك يعتبر التدويل استراتيجة مهمة تستخدمها الجامعات كعملية مضادة لتيارات العولمة. وكذلك **أن** الاهتمام بالتدويل ذو أهمية كبيرة في مواجهة تداعيات العولمة ، لأنه يهتم بجميع الأمور التي تجعل مؤسسات التعليم العالي(الجامعات) بالتطور والوصول إلى العالمية، من خلال تبني أبعاد التدويل المختلفة، التي لها صلة كبيرة جداً في جميع أنشطة هذه الجامعات. وعلى القيادات الجامعية المختلفة مراعاة هذه الأبعاد، والعمل والاهتمام بها، إذ هي الوسيلة الوحيدة التي تجعلها مميزة وقادرة على الوصول إلى مصاف الجامعات العالمية الرائدة.

تدويل التعليم العالي:

ساهمت المتغيرات المعاصرة المرتبطة بتنامي المعرفة والمعلوماتية واتساع نطاق العولمة إلى حد كبير في بروز مفهوم التدويل، حتى أصبح التدويل شعار العصر الحالي في مجال التعليم العالي، ويرجع التوسع في استخدام هذا المفهوم إلى الا هتمام المتزايد بالبعد الدولي في التعليم العالي خلال السنوات القليلة الماضية. ولقد ظهر التوجه نحو تدويل التعليم العالي في معظم دول العالم عندما تبنت اليونسكو UNESCO إستراتيجية تدويل التعليم العالي منذ عام 1998، إذ رأت المنظمة أن التدويل يعد وسيلة للارتقاء بالعملية التعليمية والبحثية من خلال إضفاء البعد في جميع أنشطة التعليم العالي (اليونسكو ،1998).

مفهوم تدويل التعليم العالي :

إن كلمة تدويل في اللغة العربية كما ذكر الكرمي (المشار إليه في العامري،2012) يقابلها مصطلح (Internationalization)، وفي المعنى اللغوي كما جاء في إلياس، وإلياس(1992) يقال: **"**هذا أمر دولي أي يقوم على أساس التعاون بين الدول إذ تستفيد الدول بصورة أكبر، من خلال العمل الجماعي **"**. ويعرف مصطلح التدويل كما ذكر(Matril ، 2010) هو عملية دمج منظور دولي في التعليم ، إذ إنه يحتاج إلى رؤية مؤسسية لتحفيز الناس على تغيير كامل بأن نفكر عالميا وبشكل تعاوني. بل هو وسيلة نحو البيئة الخارجية المتنوعة المتغيرة باستمرار، التي ركزت على تيارات وطرائق البيئة العالمية. ويعرف مصطلح التدويل كما ذكر كالف وبيمش(Calof & Beamish ,1995) على أنه **"** عملية تعديل وتكييف العمليات المستخدمة في العمل، لإضفاء الطابع الدولي عليها بما في ذلك الاستراتيجية المتبعة والبنية التنظيمية للمؤسسة والموارد المتاحة، والبيئات الداخلية لمنظومة العمل التنظيمي داخل المؤسسات المختلفة **"**. ويعرف بارتل (Bartell, 2003): التدويل بأنه عملية الغرض منها تضمين البعد الدولي داخل كلية أو نظام جامعي ، فهي رؤية مستمرة ذات وجهة مستقبلية متعددة الأبعاد ومتداخلة التخصصات ، تضم العديد من أصحاب المصلحة للعمل من أجل تغيير الحركة الداخلية لمؤسسة ما، للاستجابة والتكيف المناسبين لبيئة خارجية ومتنوعة ومتغيرة وعالمية. وحتى نتعرف على مفهوم التدويل بشكل وافٍ ، وحتى نفهم المقصود بهذا المصطلح تحديداً، سنتطرق إلى بعض المفاهيم التي لها علاقة وصلة بتدويل التعليم العالي، هي : عولمة التعليم العالي ، وعالمية التعليم العالي، والتعليم العالي عبر الحدود، وتدويل التعليم العالي.

- **عولمة التعليم العالي** (Gloalization of Higher Education) **:**أصبحت معظم جامعات العالم في سباق نحو عولمة التعليم العالي، والذي يأخذ أشكالاً متعددة منها حراك الطلبة الدولي وانتقالهم للدراسة في الخارج، وإرسال المبعوثين للخارج لإكمال دراساتهم العليا واستقطاب الجامعات للطلبة الأجانب الموهوبين ، وتوظيف الجامعات لأصحاب الكفاءات من أعضاء هيئة التدريس الأجانب، وتفشي ظاهرة فتح فروع للجامعات خارج الحدود، وبروز تصنيف جديد للجامعات كتصنيف شنغهاي، يعطي تقييما خاصاً لاستقطاب الطلبة الأجانب، والموهوبين من أعضاء هيئة التدريس الأجانب، وتبادل الطلبة مع الجامعات الأجنبية. ومن مظاهر عولمة التعليم العالي التوجه نحو عقد شراكات مع جامعات أجنبية في البحوث والمشاريع العلمية. وتتسابق الجامعات في العالم نحو استقطاب العقول الموهوبة وتحويل ظاهرة هجرة العقول " Brain Drain " إلى تدوير العقول "Brain Circulation" وإلى تنمية العقول "Brain Growth"إن عولمة التعليم تهدف إلى تأسيس مفاهيم عالمية تجعل الشعور العالمي في بؤرة الاهتمام لجميع سكان العالم، وبذلك أصبح على المدرسين أن ينظروا إلى العالم ككتلة واحدة وكنظام متكامل وليس كنظم أو مجتمعات منعزلة ثقافياً(سكوت ،2007).

ويعرف التباخ ونايت (Altbach & Knight , 2007) عولمة التعليم العالي على أنها مجموعة من القوى الاقتصادية والسياسية، والمجتمعية التي تدفع منظومة التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين ، نحو التحلي بقدر أكبر من المشاركة والتفاعل الدولي، ويتضمن ذلك في إطاره كما يشير أن تركيز رأس المال العالمي على تطوير اقتصاد المعرفة في إطار المحاولات الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي ، عبر تسريع وتيرة انتقال التكنولوجيا، ومصادر الإنتاج ، والمعرفة ، والأفراد، والأفكار بين الحدود القومية للدول .

– **عالمية التعليم العالي** (Globalism of Higher Education):وهو مصطلح جغرافي يركز كما ذكر الكيلاني، (المشار إليه في العامري ، 2012) على ضرورة استثمار التعليم لإعادة صياغة المنهاج والأساليب والنظم التعليمية خاصة في التعليم الجامعي ، لإشاعة علاقة التعاون والتفاهم بين شعوب العالم، ونشر ثقافة السلم والتعايش السلمي.

- **التعليم الدولي عبر الحدود** (Translational or Cross –Border Education):إن التعليم العالي عبر الحدود يشمل التعليم العالي الذي يكون فيه الأستاذ والطالب والمنهج والمؤسسة التعليمية والمواد التعليمية جميعاً غير مقيدين بالحدود الوطنية. وقد يكون هذا التعليم عاماً أو

خاصاً، ربحياً أو غير ربحي. ويشمل التعليم المتوفر عبر الحدود مجموعة واسعة من الأشكال والأساليب ، التي تتراوح ما بين التعليم وجهاً لوجه (بأشكاله المختلفة كسفر الطلبة إلى الخارج والجامعات الواقعة خارج البلاد)، والتعليم عن بعد(باستخدام مجموعة من التكنولوجيات، بما في ذلك التعليم بالوسائل الإلكترونية).

وجاء تعريفه في وثيقة ، " ميثاق شرف الممارسات المهنية الصادرة عن اليونسكو ومجلس أوروبا " (2001 (UNESCO & Council of Europe,2001) بأنه : كافة أنماط البرامج الدراسية أو مجموعات المناهج والمقررات الدراسية، أو الخدمات التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي التي يتواجد المتعلمون الملتحقون بها في بلدان أخرى من العالم، مختلفة عن الدولة الأصلية أو (الأم)التي يقع بها مقر المؤسسة الجامعية التي تمنحهم الدرجات والشهادات المطلوبة.وربما تنتمي هذه البرامج الأكاديمية إلى النظام التعليمي لإحدى الدول التي تختلف عن الدولة التي يقع بها مقر المؤسسة المعنية، أو ربما تتميز بالاستقلالية عن أي نظام وطني للتعليم العالي .

- تدويل التعليم العالي. التدويل أصبح يطرح كمفهوم في المناقشات العلمية الدولية كصيغة أفضل من العولمة في مجال التعليم، وكذلك طرح مفهوم التكتل الإقليمي، وهو إحدى الطرق التي تلقى اهتماماً في الآونة الراهنة لمواجهة العولمة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، والتقليل من تأثيراتها السلبية ، ولعملية التدويل بعدان ، أحدهما محلي ، والآخر أجنبي ، أو كما يسميهما بعضهم :(التدويل على صعيد الوطن)، و(التدويل على صعيد الخارج)، ومن باب التجاوب المباشر مع ظواهر عالمية تعرف (بالعولمة) ، ويعرفه أيضاً بأنه قيام مؤسسات التعليم العالي بتحركات واثق لتطوير مناهجها الدراسية ، وتعزيز التفاهم فيما بين الحضارات وتوفير فرص لتحسين مهارات إتقان اللغات الأجنبية (باسكرفيل وآخرون، 2011).

ويرى سعد (2011) أنه إستراتيجية تنتهجها الجامعة لتستجيب لقوى التغيير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث يعطى الطلبة الفرصة لاكتساب الخبرة الدولية، وتطوير المهارات للعمل بفاعلية في العالم. تنوعت مفاهيم مصطلح تدويل التعليم العالي، منها ما ينظر إليه كطريقة تقوي التعاون الدولي في مجال التعليم العالي، إذ عرفه "جونز "(Jones، 2002) على أنه :"مدخل عام للتعاون الدولي بين مؤسسات أو مجتمعات دولية معينة لها مصلحة مشتركة في الارتقاء بالسلام والرفاهية الدولية. في حين تطور مفهومه ليعبر عن عمليات التغير والتطوير للانتقال من المحلية للعالمية، إذ يعرفه " سودركفيست" (Soderqvist , 2002) على أنه "عملية

تغير تمكن مؤسسات التعليم العالي من الانتقال من كونها مجرد مؤسسة وطنية لتصبح مؤسسة عالمية قادرة على إضفاء البعد الدولي على كافة جوانب منظومة عملها، على نحو متكامل يساهم في تعزيز جودة عمليتي التدريس والتعلم، إضافة إلى تنمية الكفايات المطلوبة ". في حين ينظر إليه كأداء لتهيئة المجتمع لقبول التعاون وإحداث التكامل مع المجتمعات الأخرى ، إذ يعرفه قاسم ، ومحمود (2012) بأنه : تهيئة المجتمع للدخول في شراكة فعالة وناجحة مع المجتمع الدولي من أجل إحداث التكامل والتوافق والتنمية بين المجتمعات والشعوب. وبناء على ذلك تتم عملية تدويل التعليم العالي من خلال: مشروعات الشراكة العلمية بين الدول والمنح الدراسية للطلبة في التعليم الثانوي والجامعي والبرامج الدراسية متعددة الثقافات التي يشترك في إعدادها أكثر من دولة وشبكات المعلومات والاتصالات و برتوكولات التبادل العلمي بين الدول فيما يخص الطلبة والأساتذة سواء في المدارس أو الجامعات والمؤتمرات الدولية ودعوة أكبر عدد من الدول لحضورها من أجل تبادل الخبرات والمعلومات.

هناك اتجاه يجعل من تدويل التعليم العالي عملية لمواجهة العولمة ، إذ يعرف التباخ ، وريزبيرغ ، ورامبلي (2010) بأنه : " مجموعة من السياسات والبرامج التي تنفذها الجامعات والحكومات بهدف الاستجابة لمفهوم العولمة ". وتعرف" نايت " (knight 2004) مصطلح تدويل التعليم العالي بأنه : " عملية لإضفاء البعد الدولي ، أو الكوني ، أو المتعدد الثقافات على أهداف أو وظائف أو آليات تقديم خدمات المنظومة التعليمية بمؤسسات التعليم العالي في مرحلة التعليم ما بعد الثانوي. ويعرفه العجمي (2007) بأنه : إدخال الملامح الدولية على مناهج وتكنولوجيا التعليم وأنماط التقييم ومعاييره ، علاوة على تيسير الحراك الدولي لكل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والباحثين، فضلا عن التعاون الأكاديمي الدولي في التبادل الطلابي والتدريب التخصصي للخريجين، وتجديد المهارات والكفايات للهيئة الأكاديمية والتعاون بين الباحثين .

وتدويل التعليم الجامعي هو نتيجة العولمة في القرن الحادي والعشرين ويعرف على أنه : التوجه إلى إضفاء بعد دولي، أو بعد متعدد الثقافات على كافة أنشطة التعليم الجامعي والبحث والتطوير، بهدف الارتقاء بكافة الخدمات والبرامج التعليمية والبحثية وتعزيز قدرات العلم والتكنولوجيا (Knight , 1999).وبأنه كذلك : تلك العملية التي من خلالها يتم إدخال الأبعاد الدولية وعبر الثقافية في جميع أنشطة وعمليات التعليم الجامعي من تدريس وبحوث وخدمة مجتمع (Yang , 2002) .

ويعرفه البنك الدولي(2010) بأنه : مشروع معقد ومتزايد التطور، ويتضمن عددا متزايدا من الطلبة المشاركين في البرامج قصيرة الأجل، وتقاسم مرافق البحوث ، والتأليف المشترك للمنشورات البحثية، وإدراج منظورات دولية في المناهج، واكتساب للغة ثانية وثالثة، وحراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين، والاعتراف المتبادل بالساعات المعتمدة الأكاديمية، ومعادلات الشهادات على المستوى الدولي فيما بين المؤسسات، واستحداث درجات علمية مشتركة وثنائية عن بعد وشراء الجامعات المحلية بواسطة مستثمرين أجانب، وإنشاء تحالفات دولية. ومن الفروق كذلك بين العولمة والتدويل والتي تساعدنا على الفهم الواضح لهذه المفهومين، يبينها الجدول رقم (3).

جدول (3)

المقارنة بين العولمة والتدويل .

وجهه المقارنة	العولمة	التدويل
الأصل التاريخي	**بدأت في القرن التاسع عشر أو ما قبله مع تنامي الإمبريالية الغربية والحداثة ، وازدهرت في العصر الحالي من خلال التكنولوجيا الحديثة.**	**ترجع إلى العصور القديمة وفي الحضارة اليونانية والصينية القديمة بصفة عامة.**
المبررات	**الكسب المادي ، والاعتقاد في عالم أحادي السوق.**	**تقديم المعارف الإنسانية التي تقوم على أواصر العلاقات بين البشر.**
الأولوية	**الاقتصاد.**	**الاهتمامات والمصالح الإنسانية.**
الصورة الأولية	**المنافسة ، والمنازلة ، والمواجهة ، والاستغلال والأثرة ، والبقاء.**	**التعاون ، والتعاضد ، والرعاية ، والمنفعة المشتركة.**
الفوائد	**منافع اقتصادية من جانب واحد.**	**مميزات متبادلة.**
احتمالية الحراك التعليمي	**من الجنوب إلى الشمال (الطلاب) ومن الشمال إلى الجنوب (البرامج).**	**مساران /مسارات متبادلة.**
قواعد الجودة	**لا يمكن التحكم فيها بصورة كبيرة.**	**يتم التحكم فيها بدقة.**

(Yang ،2002).

ويتضح من ذلك أن ثمة اختلافاً بين العولمة والتدويل في الأصل التاريخي، وفي الأهداف والمبررات والأولويات، فالعولمة بإطارها الواسع تتجاوز الحدود الوطنية بغية الاستحواذ وتحقيق المنافع دون ضوابط عادلة أو كفالة لتكافؤ الفرص بين الأمم والشعوب، بينما التدويل عملية يتم من خلالها تقديم برامج تعليمية وبحثية وحراك تعليمي دولي، ويعتمد التدويل على التنافسية والتعاون بين مؤسسات التعليم العالي على المدى الطويل بما يعود بالفائدة المتبادلة بين الأطراف المتعاونة. ويربط كثير من الكتابات قضية التدويل بظاهرة العولمة، ويرى أن مسألة التدويل أحد تداعيات العولمة مثلما أضحت الجودة والتنافس العالمي أحد تداعيات العولمة الحتمية على كل المجتمعات والمؤسسات، والأفراد. إن هذا المدخل ضروري لفهم مسألة التدويل، لكننا نود أن ننظر إلى قضية التدويل، وبخاصة تدويل التعليم على أنها نسيج وحدها ، ولم تفرض العولمة تواجدها من عدمه. إن عملية التدويل عملية مستقلة نبعت من حاجة المجتمعات إلى التلاقي، والتبادل، والتداول، والتشاور، وعمل المشروعات. ومن ثم كان من الضروري وضع آليات للتدويل، وقواعد لتلاقي الشعوب وتبادل منتجاتها – سواء المادية أو البشرية – فكانت اتفاقيات الجات، والعولمة وتأثيراتها التي لا حدود لها باعتبارها شرطاً لعملية التدويل، ثم الجودة وشروطها العالمية ومعاييرها، وأدواتها بوصفها آليات للتدويل. وبناءً على هذا يمكننا تناول قضية تدويل التعليم باعتبارها مكوناً أساسياً للوصول بالمؤسسات التعليمية إلى مرتبة الجودة العالمية، والشكل رقم (1) يبين ويوضح عملية التدويل وعلاقة التدويل بالعولمة والجودة المطلوبة من مؤسسات التعليم على اختلافها.

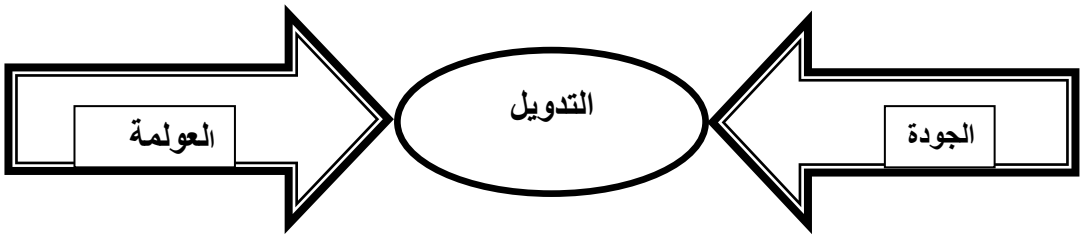

شكل رقم (1) يوضح عملية التدويل

ويمكن النظر إلى التدويل كما يشير بويند وتيرنير (Bound & Turner,2010) كظاهرة تعليمية متعددة الأبعاد تخضع لتأثير العوامل السياسية ، والثقافية ، والاجتماعية المؤثرة في السياقات الوطنية، والإقليمية، والكونية للمنظومة الجامعية. وبشكل عام، تتضمن قائمة أبرز المضامين التي ترد باستمرار في نتائج الأدبيات التربوية، التي تتناول تدويل التعليم العالي، ما

يلي: 1. المشاركة والتعاون الدولي. 2. الحراك والانتقال.3. تحقيق العوائد المالية. 4. انتقال المهنيين الأجانب للعمل بجامعات أخرى. 5. الاتصال والتفاعل. 6. التنوع اللغوي والثقافي. 7. تدويل المناهج والمقررات الدراسية. **8**. تدوال المعرفة. 9. تدويل الممارسات الأكاديمية. 10. التغريب الثقافي.

ويرى Josef A . Mestenhauser أن تدويل التعليم معناه (برامج مصممة لنا من أجل دراسة الآخر) (Programs designed for us to study them) .فمن وجهة نظر " جوزيف " أن فكرة وضع تعليم خاص بنا (مجتمعنا) وتعليم خاص بهم (المجتمعات الأخرى) فكرة تقليدية، وطريق يدعم الصراع، وعدم الاستقرار، ولا يخلق جواً من التنافسية أو التوافق العلمي والثقافي. فضلا عن صعوبة الخروج من نطاق المحلي إلى الكوكبي ذلك بفعل الانغلاق ووجود برامج تعليمية لا تدرس المجتمعات الأخرى أو لا تتناول قضايا دولية. ومن هذه الناحية فإن مسألة تدويل التعليم ليست معناها عرض منتجاتنا التعليمية أيا كانت بأي كيفية ، وأي فلسفة أو منهجية، بل عرض المنتجات التعليمية وفقاً لمعايير دولية ذات شروط متفق عليها دولياً. بمعنى وضع برامج تسمح بالتشارك، والتبادل العلمي بين الدول ذات أفق مفتوح يرحب بالتنوع والتعددية الثقافية ، والشراكة ، والفهم من منظورات ووجهات متعددة ، وليس من جانب أحادي ضيق. ومن ثم فنحن بحاجة إلى إعادة صياغة مفاهيمنا عن التنافس، والتميز، والهوية الثقافية وكذلك نحن بحاجة إلى تكامل الرؤى ووجهات النظر، وهذا يمكن أن يحققه التعليم من خلال صياغة برامج ومقررات ومشروعات تتفق والمنظور العالمي من حيث احتياجات السوق العالمي من منتجات بشرية تخدم عمليات التنمية ، وليس فئات عاطلة لا يمكن استثمارها نتيجة غياب إطار موحد للمعرفة والتعليم. كثير من الدول بدأت تطبق هذه الفلسفة داخل نظم التعليم، خاصة التعليم الجامعي الذي شهد تغيرا نوعيا في الكثير من برامجه في الآونة الأخيرة يفضل ثقافة التدويل التي غزت العالم أجمع. إذ عدلت الكثير من الجامعات برامجها كي تتفق مع متطلبات سوق العمل ، وأضافت الكثير من البرامج التي لم نكن نسمع عنها من قبل. كما أن فكر العلوم البينية وفلسفتها قد طرقا أسوار الجامعات العربية في الخمس سنوات الأخيرة، والتي سبقتها إلى ذلك الدول الأوروبية مع بدايات القرن العشرين. فأصبحت هناك برامج تجمع بين الشقين: النظري والتطبيقي في آن واحد، وكذلك الفكران: الأدبي والعلمي. وأصبحت فكرة العلوم المستقلة بذاتها دون تغذية من التخصصات الأخرى علوماً فجة لا يمكن أن تنتج خريجًا يمتلك مهارات التعامل مع عصر المعرفة المعلوماتية .

وقد حصر هانز دي ويت Hans De Wit أهم المدركات الخاطئة لتدويل التعليم العالي، التي يمكن أن تنسحب أيضاً على مجالات وميادين التعليم الأخرى، كما تنسحب على بلادنا العربية والنامية أيضاً:

1. التعليم باللغة الإنجليزية: وهو ما يرى أن تأثير اللغة الإنجليزية كوسيط للاتصال في البحوث العلمية صار أمراً شائعاً منذ فترة طويلة، ثم انتقل ذلك إلى رغبة في التدريس في التعليم العالي باللغة الإنجليزية بديلاً عن التعليم باللغة الأم، ولذلك آثار سلبية عديدة. وهكذا تزايد النظر إلى التعليم المقدم باللغة الإنجليزية كمرادف ومساوٍ للتدويل، ونتج عنه قلة التركيز على اللغات الأجنبية الأخرى، مع التركيز غير الكفء لجودة اللغة الإنجليزية التي ينطقها الطلبة والمعلمون من غير الأصول الإنجليزية ، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض جودة التعليم.

2. الدراسة أو الإقامة بالخارج: إذ ينظر إلى الدراسة أو الزمالة خارج حدود وطن المتعلم على أنها تعني التدويل ، وقد أسهم الاتحاد الأوروبي باهتمامه بالحراك الطلابي في تأكيد ذلك المدخل في ربع القرن الماضي. إن هذا الحراك يعد مجرد أداة للتوسع في التدويل وليس هدفاً في ذاته يعد بديلاً عن هذا التدويل.

3. التدويل مجرد موضوع أو مقرر دراسي: يعد النظر إلى التدويل أو العالمية على أنه مقرر دراسي يقدم بالجامعات والمدارس من المدركات الخاطئة لهذا المفهوم ، يتضمن تدريباً لمكوناته من دراسات أوروبية وإدارة الأعمال الدولية، والموسيقى العالمية . ولذلك فإنه دون إغفال أهمية مثل هذه الدراسة يعد اعتبار أو اختزال التدويل في مجرد مقرر دراسي اختزالاً مخلاً وبخاصة مع إهمال الدراسات الوطنية والقومية.

4. استقطاب طلبة أجانب للدراسة : إذ إن افتراض اجتذاب الطلبة من بلاد أخرى للدراسة في جامعات أو مدارس بلد آخر غير بلادهم يماثل التدويل ليس أمراً صحيحاً. وإنه دون اختلاط وتفاعل طلبة محليين مع زملاء أجانب لهم في قاعات الدراسة يسهم في التدويل، فإن مجرد ذلك ليس هو التدويل.

5. التحاق عدد قليل من الطلبة الأجانب يضمن النجاح : إذا سعت العديد من الجامعات إلى تقديم برامج دولية استقطبت طلاباً محليين وآخرين أجانب. وفي ظل اتساع المنافسة فإن نسبة الطلبة

الأجانب كانت ضئيلة مقارنة بالطلبة الوطنيين، وهذا ما يصعب معه القول بدولية وتنوع الدارسين في قاعات المدارسة.

6. عدم الحاجة لاختبار الكفايات العالمية وبين الثقافية: ذلك أنه يفترض أن يكتسب الطلاب جدارات بين ثقافية ودولية إذا ما درسوا خارج بلادهم أو مع أقران أجانب لهم، أو من خلال برامج دولية لكن قد يرى بعض المسؤولين عن الدراسة عدم الحاجة لقياس اكتساب هذه الكفايات.

7. الجامعات بطبيعتها دولية: ويسود في الجامعات وبين باحثيها توجه عام عن أن من خصائص التعليم الجامعي أنه تعليم دولي ، ومن ثم فلا حاجة للاهتمام بالعالمية ، وهم في ذلك يركنون إلى وضع الجامعات في عصر النهضة ، متجاهلين أن للجامعات في القرنين 18 ، 19 اتجاهها الوطني الواضح ، وأن الدولية لا تتحقق وحدها .

8. الدولية هدف محدد : وهنا نجد أن العالمية أو الدولية هدف رئيسي ، مع تناسي أنها لا تتحقق كعملية دون الاهتمام باستخداث أبعاد بين ثقافية ودولية وكوكبية في التعليم.

من خلال ما قدم يتضح أن التدويل مفهوم على نطاق واسع باعتبار أنه استجابة الجامعة لقوى التغيير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، إذ يعطي الطلبة والأساتذة، وجميع المعنيين بالعملية التعليمة في الجامعات المختلفة ، الفرصة لاكتساب الخبرة الدولية وتطوير المهارات للعمل بفاعلية في العالم. ومن خلال الاطلاع العام على جوانب تدويل التعليم العالي، برزت أهميته القصوى في مواكبة عصر الانفتاح الذي نعيشه الآن ، وتدويل التعليم من خلال التبادل العلمي، والمشروعات التعليمية ، والخدمات المختلفة، والذي ساعد عليه انتشار التقنية بشكل كبير جداً، مما يستوجب على الجامعات مسايرة هذا العصر، والاستفادة من هذه التطورات السريعة، من خلال التكنولوجيا الحديثة لصالح العملية التعليمية ، ويعتبر تدويل التعليم على درجة من الأهمية في عالم متطور سريع التغير بكل جوانب الحياة المختلفة باعتباره وسيلة لتحسين الجودة ، ومدخل لتحقيق التنافسية، وأصبحت معظم الجامعات في أنحاء العالم في الآونة الأخيرة، تركز بشكل متزايد على الجهود في هذا المجال . وكذلك من خلال الطرح السابق لهذا الموضوع، يتبين أن مفهوم التدويل له معانٍ ومفاهيم مختلفة، ترتبط ببعض المصطلحات المختلفة، التي لها علاقة قوية في التدويل، بل تعتبر جزءاً من عملية التدويل الشاملة. والتدويل يهتم بأمور تتعلق بنشاطات كثير، هدفها أن تكون الجامعات عالمية في كل نشاطاتها المختلفة ، التي تعود بالفائدة العلمية على

الجامعات والوصول بها إلى العالمية ، وتحقق للجامعات الميزة التنافسية ، في جميع أنشطتها المختلفة.

التطور التاريخي لتدويل التعليم العالي :

إن عملية عالمية أو تدويل التعليم العالي لها جذورها القوية منذ القدم، تمثلت في الحراك التعليمي الفردي ، واجتذاب المؤسسات التعليمية ذات التميز الأكاديمي للطلاب من بلاد أخرى، واستيراد ونقل نماذج تعليمية من البلاد المتقدمة إلى البلاد الأقل تقدماً، وبخاصة من الدول الأوروبية المستعمرة إلى البلاد التي كانت تستعمرها، ثم التعاون الدولي في مجالات البحث العلمي الأكاديمي. ويشير (Wit ،2007) إلى أن تدويل التعليم العالي والجامعي قد مر بتطور تاريخي منذ العام 1950 حتى الآن، ويتضح ذلك فيما يلي: عام 1950 عدم التدخل : في هذه الحقبة الزمنية لم يكن البعد الدولي في التعليم واضحاً، وإنما كان هامشياً، فالتركيز كان منصباً على المساهمة في إعادة بناء البرامج الوطنية التعليمية كجزء من السياسيات الخارجية والاتفاقيات التعاونية العلمية، وكان التنقل بين الشمال والجنوب يتم بصورة فردية، وكان مرتبطا بالإرث الاستعماري والامبريالي. عام 1960 التعاون الاقتصادي – الإنمائي : كان التركيز منصباً في هذه الفترة الزمنية على المساعدات التقنية والتعاون الاقتصادي بين الدول عن طريق تقديم منح دراسية للطلاب، وتدريب أعضاء هيئة التدريس في أوروبا ، وفي عام 1979، بدأت تفرض رسوم تكلفة الدراسة على الطلبة الأجانب في المملكة المتحدة. 1980-1990 قفزة كبيرة إلى الأمام: ظهر الاهتمام المتزايد بالتدويل في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين استجابة من المؤسسات الجامعية لتأثيرات العولمة، والتي ينظر إليها على أنها توسيع وتعميق وتسريع الترابط في جميع أنحاء العالم. وتميزت هذه الفترة الزمنية بما يلي : تفعيل دور المفوضية الأوروبية في مجال البحوث والتعليم والتنمية داخل دول الاتحاد الأوروبي، ونتيجة لذلك ازداد التركيز على التبادل والتعاون في قارة أوروبا، وتطوير المؤسسات تجاه استراتيجية التدويل ، وحراك / تنقل جغرافي لعدد كبير من الطلبة داخل الاتحاد الأوروبي . 2000- 2010 : شهدت هذه الفترة الزمنية تكاملاً وتوسعاً في إدارة التعليم الجامعي ، وتركيزا زائداً على التنافسية في مجال التعليم العالي والجامعي، وشهدت دخول دول كثيرة تحت مظلة الاتحاد الأوروبي، مما أدى ذلك إلى ظهور ما يسمى (عملية بولونيا وجدول أعمال لشبونة).

وأشارت دراسة مازورال وآخرون (Mazzarol et al .2003) إلى أن التدويل في العصر الحديث شهد ثلاث موجات للتعاون في مجال التعليم العالي هي :

1. الموجة الأولى : تضمنت سفر الطلبة من موطنهم إلى الدول المتقدمة لمواصلة دراساتهم العليا، وهذه الموجة استمرت خلال القرن الماضي وما زالت مستمرة حتى اليوم.

2. الموجة الثانية : تتمثل في التعاون بين الجامعات في العالم من خلال إقامة قنوات للتبادل العلمي وبرامج الإشراف المشترك ، وعقد اتفاقيات التوأمة أو التحالف العلمي .

3. الموجة الثالثة : ظهرت في الفترة الأخيرة ، وتمثل في فتح أفرع للجامعات الأجنبية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم عن بعد ، وإقامة الجامعات الافتراضية.

أهداف تدويل التعليم العالي:

لتدويل التعليم الجامعي أهداف متعددة يمكن إجمالها فيما يلي:

1. الارتفاع بمستوى السمعة الدولية للجامعات وذلك بالحفاظ على مستوى المنافسة الدولية والتأكيد على الطابع الأكاديمي والتجاري لعملية التدويل، لتوليد مصادر مالية للتمويل الذاتي لتلك الجامعات التي تسعى محاولة تنمية التفاهم والتعاون الدولي.

2. محاوله تعليم الطلاب كيفية المشاركة في المجتمع المحلي والمجتمع الدولي الأكبر، وذلك بالتركيز على المفاهيم العامة للثقافة ، وهي الأشياء التي يشترك فيها جميع البشر على اعتبار أن: التفاعل الثقافي المتبادل ، والتفتح العقلي، ومقاومة النمطية ، وتقرير وجهات نظر الآخرين أصبحت ضرورة من ضرورات عصر العولمة.

3. التأكيد على فهم الطلاب لنظام العولمة المعقد ، وتنمية مهارات التفاعل الاقتصادي المتبادل حتى يصبحوا مواطنين لهم أدوار فعالة في عالم المستقبل المتعدد الاتجاهات ، شريطة أن يبذلوا جل جهدهم على أساس الإحساس والمشاركة الإيجابية والاستعداد للعطاء.

4. العمل على زيادة وعي الطلبة وتنمية التفكير والبحث في القضايا الكوكبية ودراسة القضايا التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتعدى الحدود، وذلك بتنظيم المناهج

المعالجة لها ، وتجديد المهارات والكفايات للهيئة الأكاديمية ، وتفعيل التبادل الطلابي والتعاون بين الباحثين والتدريب التخصصي للخريجين.

5. الربط بين مؤسسات التعليم العالي في الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، وذلك بإنشاء شبكات دعم التعاون في مجال التدريس والتدريب ومؤسسات البحوث، والعمل على تطوير معايير هذا التعاون من وقت لأخر.

6. التوسيع في البعد الدولي الجامعي والعالي من خلال الاستجابة العملية لاحتياجات التوظيف الكامل للإمكانات المقدمة لتفعيل التعاون الدولي بين الجامعات مع تحديد اتجاه واضح لهذا التعاون.

7. تنمية المعرفة بالمهارات والاتجاهات التي تعد الأساس لعملة صنع القرارات والمشاركة في عالم يتسم بالتعددية الثقافية، والاتصال المتبادل والمنافسة والاقتصادية الدولية وفقاً للقاعدة الأساسية التي ينطلق منها التعامل مع بني البشر على سطح الأرض وهي الاحترام المتبادل.

8. جمع وتنظيم المعلومات والبيانات المتعلقة بمختلف الدول والمفاهيم المرتبطة بفكرة التدويل وكتاب التقارير عن ذلك بشكل يؤهل الإنسان للحياة في مجتمع دولي، أصبح يؤمن بأن قوة الإنسان تكمن في عقله وقدرته على التفكير والتخاطب وعرض الأفكار ، بشكل مقنع ومؤثر في الآخرين فضلاً عن إدراكه للصورة الكلية للنظام العالمي، على اعتبار أن هذا النظام يمثل وحدة واحدة.

9. تقديم منح أو بعثات من بنك المنح الدولية لشباب الدارسين والباحثين، وبخاصة من الدول النامية لمتابعة الدراسات العليا المتخصصة، وتوثيق صلتهم بالباحثين المتميزين في الدول المتقدمة (العجمي،2007).

10. تقليص هجرة الكفاءات والعقول البشرية.

11. تعزيز التعاون الفكري عن طريق التوأمة وغيرها من ترتيبات الربط بين مؤسسات التعليم العالي في شتى أنحاء العالم من أجل تيسير الانتفاع بالمعارف أو نقلها وتكثيفها داخل البلدان وعبر حدودها(Abdouli , 2010).

مبادئ تدويل التعليم العالي :

توجد مجموعة من المبادئ يمكن تحديدها على ضوء مفهوم تدويل التعليم العالي، هذه المبادئ يستند إليها أو ينطلق منها تدويل مؤسسات التعليم العالي، وتمثل هذه المبادئ رؤية للتدويل تكفل نجاحه في تطوير وتحديث التعليم العالي ، وذلك فيما يلي :(اليونسكو ، 1998 ، اليونسكو ، 2009).

1. أن يضفي التدويل الطابع الدولي على التعليم العالي، لإتاحة الانتفاع العام به لجميع من يملكون القدرات والجدارة والإعداد المناسب من الأفراد على مستوى العالم.

2. أن يقوم الطابع العالمي للتعليم العالي على توفير أنماط متنوعة من التعليم من أجل الاستجابة للاحتياجات التعليمية للجميع .

3. أن يضطلع التعاون الدولي بين مؤسسات التعليم العالي بدور أخلاقي توجيهي في فترة أزمة القيم ، بأن يطور من خلال أنشطته ثقافة السلام، وإقامة روابط التضامن العالمي .

4. أن يستحدث الطابع العالمي للتعليم العالي أسلوباً إدارياً يستند إلى مبدأ الاستقلال المسئول ، والخضوع للمساءلة في إطار من الشفافية.

5. أن تضطلع مؤسسات التعليم العالي بمسؤولية اجتماعية تتمثل في تقديم المساعدة، وسد الفجوة من خلال نقل المعارف عبر الحدود لاسيما باتجاه الدول النامية، من خلال إيجاد حلول مشتركة لتعزيز حركة العقول والتخفيف من الأثر السلبي لهجرتها.

6. أن يعزز التدويل إقامة شركات جامعية دولية لأغراض البحث وتبادل الطلبة ، لتوطيد أواصر التعاون الدولي، على أن تعزز هذه الشركات بناء القدرات المعرفية الوطنية وتحقيق مصادر أكثر تنوعاً لإيجاد الباحثين المرموقين ، ولإنتاج معارف رفيعة المستوى على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

7. أن يؤكد الطابع للتعليم على الجودة ، وصياغة معايير للجودة تتجاوز المعايير الخاصة بسياقات معينة.

8. أن يقوم التعاون الدولي في مجال التعليم العالي على التضامن بين الشعوب ، والاحترام المتبادل ، وتعزيز القيم الإنسانية والحوار بين الثقافات.

9. أن يكفل التدويل توفير فرص متكافئة للانتفاع بالتعليم العالي ، واحترام التنوع الثقافي والسيادة الوطنية ، لتحقيق استفادة الجميع من الطابع الدولي للتعليم العالي.

10. أن ينطلق التعاون الدولي بين مؤسسات التعليم العالي، من نظم وطنية قوية لاعتماد الشهادات وضمان الجودة ، وتشجيع الربط الشبكي فيما بينها على المستوى العالمي.

ومن أهم المبادئ التي يقوم تدويل التعليم العالي عليها وتشمل جميع المعطيات التي يرتكز عليها تدويل التعليم العالي إضافة للمبادئ السابقة ما يلي :

1. التكامل Integrity: إذ إن جميع التصرفات والأفعال مبنية على الأمانة والمحاسبية والثقة والتعددية الثقافية والعرقية.

2. الوعي العالمي Global Awareness: من خلال تحقيق التنوع بين الأفراد من خلال المشاركة في البرامج التي تسهم في تنمية الفهم المتبادل للعالم والأفراد من حولنا.

3. التعاون Collaboration: العمل معاً من أجل الوصول إلى أفضل النتائج ، وإبراز حكمة العمل الجماعي.

4. التمهين Professionalism: وذلك من خلال اكتساب قيم مهنية تتفق وروح عصر المعرفة والمعلوماتية وآليات السوق العالي.

5. التميز Excellence: من خلال التعاطف والالتزام والإبداع الذي يقود إلى أعلى جودة أداء مهني.

6. الخدمة Service: وذلك من خلال التعامل بجدية ومرونة ومصداقية وإخلاص مع المقيدين والممولين، والراعين للمنح التعليمية للطلاب(محمود ، 2000).

أهمية تدويل التعليم الجامعي:

اتسمت حِقبة التسعينيات من القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة بخصائص غير مسبوقة ستؤثر بشكل كبير في برامج التعليم العالي، ونظمها وآليات عملها، ويمكن تجميع هذه الخصائص بشكل عام في النقاط الرئيسية التالية:

1. تنامي دور العلم والمعرفة بالشكل الذي أسهم في ربط استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمدى نجاح الدول النامية في تحقيق مستويات عالية من (التقدم العلمي ، والتطوير التقني) ، وقد ساهم ذلك في ظهور الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية، التي يمثل بها جانب العلم والمعرفة عنصرًا أساسياً من عناصر الإنتاج الرئيسية ، إلى جانب العمل، ورأس المال.

2. التطور غير المسبوق في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعاظم تأثيراته في طرق التعلم والتدريب والبحث العلمي من ناحية، والأنشطة الاقتصادية والمجتمعية من ناحية أخرى.

3. التأثيرات المتزايدة لظاهرة العولمة بما تمثله من حرية تدفق التكنولوجيا، والاقتصاد، والمعرفة ، والأفراد، والقيم، والأفكار عبر الحدود، واتساع نطاق اتفاقيات التجارة الدولية لتشمل الخدمات التعليمية ، مما أدى إلى سرعة التوجه نحو تدويل نظم التعليم العالي من ناحية وساهم في تراجع دور الدولة في صياغة سياساتها الوطنية في مجال التعليم وتنمية الموارد البشرية، من ناحية أخرى.

4. اتساع نطاق التوجه التنموي نحو الخصخصة ، وإعادة صياغة دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وانعكاس هذا التوجه على نظم التعليم العالي وهياكله الأكاديمية. وقد ساهمت هذه الخصائص غير المألوفة سابقًا في التوسع الكمي في أعداد الطلاب والمؤسسات التعليمية بوجه عام، والتباين في الهياكل المؤسسية للتعليم العالي وبرامجها الأكاديمية على وجه الخصوص (التركي ، 2014).

للتدويل أهمية كبيرة خاصة للدول النامية لعدة اعتبارات : 1. حاجة الجامعات في الدول النامية للدخول في النظام العالمي للبحوث العلمية والابتكارات. 2. زيادة حركة أعضاء هيئة التدريس والطلبة. 3. المشاركة في فعاليات الاعتماد الدولي ونقل الوحدات الدراسية.**4.** تنشيط اقتصاديات الدول. 5. ديمقراطية إدارة المؤسسات الجامعية وتعميق الفهم للحرية الأكاديمية. 6. تعلم مداخل جديدة لمجموعة من القضايا والمشكلات الأكاديمية والإدارية. 7 . زيادة القدرة التنافسية العلمية والتكنولوجية والاقتصادية. **8.** تعزيز التضامن والتعاون الدوليين. 9. تعزيز صناعة وتصدير التعليم. 10. بناء قدرات الدول من الموارد البشرية.11. إنشاء الجامعات إقليمية ودولية لزيادة الارتباط بمؤسسات التعليم الجامعي عبر الحدود.12. التوسع في الشبكات الرقمية أو

الإلكترونية التي تربط الأنشطة التعليمة والبحثية للجامعات على المستوى الدولي(Tankosic,2009).

وترى Jane Knight وهي من أبرز المتخصصات في مجال تدويل التعليم العالي أن أحد أبرز وأكبر الاهتمامات المتعلقة بإسهامات مؤسسات التعليم العالي في التدويل، تبرز أن إدارات الجامعات وأعضاء هيئة التدريس بها يرون أن هناك أسباباً رئيسة لعالمية التعليم العالي وتدويله، وهي: حراك وتبادل الطلاب والمعلمين. التعاون في التعليم والبحوث. المستويات المعيارية الأكاديمية والجودة. مشروعات البحوث. التعاون والمساعدات الإنمائية. تطوير البرامج والمناهج. التفاهم الدولي وبين الثقافي. تطوير مؤسسات التعليم العالي. تنويع مصادر وخلفيات أعضاء هيئة التدريس والطلاب. القضايا الإقليمية والتكامل. جذب الطلبة الأجانب . تنويع مصادر الدخل. وقد أبرز تحليل هذة الأسباب وأوجه التدويل وفقاً لاعتبارات اقتصادية ، وسياسية، وثقافية واجتماعية عن إمكان تصنيفها إلى ثلاثة مستويات من الأهمية تبدأ بالأكثر أهمية ثم الأقل ، على النحو الآتي :

1. أسباب وأوجه التدويل ذات الأهمية الأولى، وتتشمل: الحراك الطلابي. تقوية التعاون في مجال البحوث العالمية.

2. أسباب وأوجه ذات الأهمية الثانية، وتشمل : حراك أعضاء هيئة التدريس. البعد الدولي في المناهج. البرامج الأكاديمية المشتركة.

3. المستوى الثالث من الأهمية، ويشمل: تطوير برامج التوأمة . إقامة فروع للحرم الجامعي في بلاد أخرى. التصديروالاستيراد التجاري للبرامج التعليمية. الأنشطة خارج المنهج للطلاب الدوليين. ويظهر أن الحراك الطلابي يأتي في المقدمة ، وعلى رأس المستوى الأول من الأهمية، تمشيا مع حقيقة أن الطلبة وما يحققونه من حراك يمثلون أبعاداً ثقافية ومادية أولى، وأن هذا الحراك يسبق حراك البرامج من خلال التوأمة والمنظور التجاري، ولعل من أهم ما يمكن أن يقال في هذا الصدد أن هذا الحراك لا يمكن أن يحدث ، بل تسويق يقوم على قدرة تنافسية عالية، ونفس الأمر ينطبق على مجالات أخرى تشمل البرامج والمناهج والبحوث ، بل وأعضاء هيئة التدريس أيضاً. كما تظهر الدراسات أن من الحقائق الواضحة أن من أهم مجالات التدويل والتسويق تعلم اللغات الأجنبية والتدريب على كفاءاتها ، باعتبارها من أبرز مجالات حراك الطلبة والمهنيين في تخصصات مختلفة، وقد ارتبط بهذا الحراك الطلابي وحراك المهنيين لتعلم اللغات الأجنبية والتدريب على كفاءاتها ظهوراستراتيجيات متنوعة للتسويق الداخلي

والخارجي لها لاجتذاب وقيد الطلاب الأجانب، وتوظيف الخريجين في سوق العمل. وتذكر نايت Knight أنه إذا كانت العولمة تمثل تحولاً للعالم ، فإن التدويل يعتبر تغيير عالم التعليم العالي.

Globalization is Transforming the World and Internationalization

is Changing the World of Higher Education" .

فوائد وإيجابيات تدويل التعليم العالي:

للتدويل كثير من الإيجابيات والفوائد التي تعود بالفائدة على مسيرة التعليم العالي في جميع الأمور، وكذلك له دور كبير في تحسين العملية التعليمية. ومن أهم هذه الفوائد ما يلي:

1. زيادة القيمة النقدية للجامعة من خلال الرسوم التي يدفعها الطلبة الدوليون ، وهذا الإسهام من خلال الحراك الدولي للطلبة.

2. الفوائد العلمية التي يمكن أن يضيفها الطلبة أو أعضاء هيئة التدريس ، الذين ينتمون إلى ثقافات مختلفة.

3 . يساهم التدويل في زيادة الأبحاث العلمية بين المؤسسات التعليمية الدولية المختلفة الذي يجعل من الجامعات مكاناً للأبحاث العلمية ، وكذلك الزيادة المعرفية نتيجة البحث العلمي.

4. العناية في المناهج الدراسية وتقويتها بحيث تصبح مناهج عالمية، ومواكبة للتغيرات السريعة في العالم.

5. تودي البعثات للخارج إلى تحقيق الغرض من البعثات لتقوية الفهم المشترك الدولي ، وتقريب وجهات النظر بين الطلبة من ناحية حساسية الثقافات المختلفة.

6. يساهم التدريب الذي يحصل عليه الطلبة الدوليون إلى تقوية مجتمعاتهم وتطويرها وتنميتها (سكوت ، 2008).

تؤكد نايت (2003) إن الاهتمام بالمعايير العالمية والجودة لدى الجامعات من الفوائد المهمة لتدويل التعليم، مما ينعكس على تحسين الخدمات وجودتها التعليمية ، كذلك من الفوائد الاهتمام بالبحث العلمي في جميع المجالات ، ومن الفوائد التي تؤكد عليها (نايت) أن افتتاح فروع للجامعات في دول أجنبية ، يمثل حراكاً دولياً للتعليم العالي، ويمكن الاستفادة من هذا الحراك ، بإتاحة الفرصة للطلبة بشكل أكبر للحصول على التعليم الجامعي ، وكذلك زيادة عائدات الجامعات

المالية ، وكذلك زيادة السمعة ، لاستقطاب الطلبة محلياً وعالمياً، وكذلك يمكن للطلبة الحصول على برامج أكاديمية أجنبية دون مغادرة بلدانهم.

مقومات تدويل مؤسسات التعليم العالي :

التدويل يتطلب توافر مجموعة من المقومات الضرورية ، التي يستند إليها ، ويمكن من خلال هذه المقومات، الحكم على مدى قدرة المؤسسة على التدويل والمنافسة الدولية ، ومن هذه المقومات ما يلي:

- توفير نظم لضمان الجودة والاعتماد تحقق المنافسة الدولية للمؤسسات التعليمة. كثير من الدول لجأت لتحقيق القدرة التنافسية في مجال التعليم العالي إلى تطبيق برامج مفيدة لتحسين الجودة والتأهيل للاعتماد وذلك من خلال الالتزام بالمعايير الوطنية والدولية. وهي قادرة بقوة لدخول المنافسة في استقطاب الطلاب والأبحاث العلمية على جميع المستويات سواء كانت إقليمية أو دولية، كما أن النظام الذي يسعى إلى تحقيق الجودة والتنافسية في التعليم العالي هذا يتطلب توظيف آليات للتقويم تقوم على المساءلة والمحاسبية، وتعد هذه أحدى الأساليب المهمة في تحديد مستوى الأداء العام للمؤسسة التعليمية. ويعد تحقيق الجودة لمؤسسات التعليم العالي أحد مظاهر المنافسة بينها وفقاً للتصنيفات العالمية(وزارة التعليم العالي السعودية ب ، 2011).

- تطوير البرامج الدراسية وربطها بسوق العمل الدولية. يتطلب ذلك تقييم مستمر للبرامج الدراسية ، وتطوير المناهج والمقررات بما يواكب التغير والتطوير في سوق العمل ، وإدماج البعد الدولي في المحتوى والتخصصات، وعلى مؤسسات التعليم العالي أن تعطي المزيد للعمل والمثابرة من أجل تقييم البرامج الدراسية الموجودة حالياً ، والعمل على تصميم برامج تدريبية ملائمة لاحتياجات سوق العمل العالمية ، حتى يكون لها دور كبير في المنافسة ، ويكون لها ميزة تنافسية في مجال التعليم العالي(وزارة التعليم العالي السعودية ج ، 2011).

- توفير الاستثمارات اللازمة للتدويل. تدويل التعليم العالي مرتبط انتشاره على المستوى العالمي على ما يخصص له من استثمارات كافية ، فزيادة الاستثمارات يؤدي إلى تطوير وتنويع البرامج الدراسية ، والارتقاء بهيئات التدريس ، كما أن زيادة الاستثمارات بغرض التدويل يؤدي إلى مزيد من الإمكانات المتاحة للتعليم العالي، إذ أصبح تدويل التعليم العالي اليوم سوقاً واعدة بمزيد من الاستثمارات وجني الأرباح، وهذا يتطلب التزام من قبل الحكومات بتوفير الاستثمارات الكافية ، بجانب اتخاذ كافة الإجراءات لتوفير الاستثمارات، مثل ربط التعليم العالي وأنشطة البحث

العلمي، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال وإنشاء مراكز وطنية لتسويق البرامج التعليمية والبحثية محلياً وإقليمياً ودولياً (اليونسكو ، 2002).

- تحفيز أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في التدويل. نجاح تدويل مؤسسات التعليم العالي يتوقف على مدى مشاركة أعضاء هيئة التدريس في أنشطة التدويل ، ومن أبرز الصعوبات التي تؤدي إلى عدم تحقيق أهداف التدويل وجود فجوة بين خطط التدويل وتحفيز أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في التدويل، وهذا يتطلب وجود ثقافة داعمة لتشجع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في صور التدويل. وترى(تشيلدرس ، 2010)، أن التدويل الناجح يبدأ بأنشطة وتكوين لجان من أعضاء هيئة التدريس الذين يحظون باحترام كبير، والذين يلتزمون بالاندماج في البعد الدولي في تخصصاتهم بشكل خاص وفي مؤسساتهم بشكل عام ، وهذا يتطلب العمل على تقييم الاهتمامات الدولية ومجالات الخبرة لأعضاء هيئة التدريس، والكشف عن نقاط القوة والضعف في تخصصاتهم ذات الصلة بالتدويل، وكذلك عقد منتديات مفتوحة لدعوة أعضاء هيئة التدريس والاستماع لمقترحاتهم على المبادرات الدولية ، وتوفير فرص مشاركة أعضاء هيئة التدريس في خطة تدويل المؤسسة.

- اكتساب اللغات الأجنبية. يعتبر اكتساب اللغات الأجنبية خاصة الإنجليزية والفرنسية أحد متطلبات التدويل ، وذلك أن اللغة الأجنبية تشكل ركيزة أساسية نحو الانطلاق للتربية الدولية والتوجه إلى العالمية ، وذلك أن أغلب البرامج الدراسية المداولة تعتمد على اللغة الأجنبية في محتواها ولغة تدريسها ، كما أن صور التدويل الأخرى مثل الابتعاث إلى الخارج للحصول على درجات علمية ، وكذلك الإشراف المشترك تتطلب إتقان اللغات الأجنبية.

- تفعيل الإفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. لعل من المطالب الملحة التي تفرض على المؤسسات التربوية في عصر المعلومات ، الإفادة من الإمكانات المتعددة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، والتي تفيد في تنمية ثقافة الطلاب في التعامل مع هذه التكنولوجيا الحديثة ، وفي تطويرعملية التدريس ، وخدمات الحصول على المعلومات ، وتنفيذ المهام الإدارية المختلفة داخل المؤسسات التربوية .وعلى الدول النامية أن تستفيد من إمكانات هذه التكنولوجيا في مجال التربية حتى تضيق الفجوة التي تفصل بينها وبين الدول المتقدمة (ديلور وآخرون ، **1998**).

- كفالة الحرية الأكاديمية للطلبة وأعضاء هيئة التدريس. يقتضي التدويل ضرورة أن تضمن الدولة لأعضاء المجتمع الأكاديمي – سواء كانوا أعضاء هيئة تدريس أو طلاباً- الحرية التي يحتاجونها للتعليم والبحث، دون أي تهديد أو تقييد لاستقلالهم الفكري. ويرى الشخيبي (2012) أن هذا المبدأ يهدف إلى حماية أعضاء هيئة التدريس من السيطرة والضغوط والتدخل الخارجي ، الذي يجبرهم على تحديد محتوى المقررات الدراسية ، بالإضافة إلى إجبارهم على التدريس وفقاً لفلسفة أو اتجاه فكري محدد. فالتدويل يتطلب توفير الحرية الكاملة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس في التعليم والبحث والنقاش والتعبير عن الرأي ، وحرية المشاركة في التنظيمات والروابط العلمية والمهنية الإقليمية والدولية.

- وجود استراتيجية واضحة للتدويل . يتطلب التدويل وجود استراتيجية واضحة وفق منهجية علمية ، ينبثق عنها مجموعة من خطط التدويل الصريحة والحاسمة للتوجيه وإضفاء الشرعية على إشراك المعنيين في النشاطات الدولية التي تعزز عملية التدويل. وترى (تشيلدرس ، 2010) أنه ينبغي أن يتوافر في خطط التدويل ثلاث قواعد شاملة تخدم الالتزامات الخاصة بالتدويل، وهي : تحديد الالتزامات المؤسسية ، وتقديم خارطة طريق ، والتطوير المستمر، ومن أهم عناصر هذه الخطط وضوح الأهداف ، وتخصيص الموارد ، ووصف الإجراءات ، ووضع جداول زمنية على ضوء الأهداف.

- القدرة على اجتذاب الطلبة الوافدين. لعل من المقومات الأساسية لتدويل مؤسسات التعليم العالي ، هي قدرة هذه المؤسسات على المنافسة الدولية لتسجيل أكبر عدد من الطلبة الوافدين وتتفاوت مؤسسات التعليم العالي على المستوى الدولي في هذا المجال، وهذا يتوقف على عراقة المؤسسة وتاريخها في مجال التدويل، وكذلك على سمعتها العلمية ومقدار التسهيلات المقدمة للطلاب الوافدين ، فمنها من يجد صعوبة في إلحاق الطلاب المتميزين داخل أقسامها وكلياتها ، وهناك عوامل مؤثرة على جذب الطلاب الدوليين من أهمها المناخ الاقتصادي المتمثل في مقدار الرسوم الدراسية ، والمنافسة الدولية بين المؤسسات التعليمية في هذا المجال(وزارة التعليم العالي المصرية ، 2011).

المبررات الدافعة إلى تدويل التعليم الجامعي:

توجد عدة مبررات دفعت الدول والجامعات تبني التدويل في سياساتها وخططها الاستراتيجية ، ومن أهم تلك المبررات ما يلي:

1. **مبررات أكاديمية** ، والتي من شأنها تحقيق المعايير الدولية فيما يتعلق بجودة التعليم والبحث ، وتتمثل في :

- شروع العديد من الجامعات المرموقة في العالم إلى استباق ظاهرة التدويل من خلال صيغ ومقاربات متعددة أهمها إحداث تعليم عابر للحدود Transnational، في شكل دروس مفتوحة على شبكة الإنترنت، أو فصول دراسية حضورية محدودة في الزمن، وإنشاء فروع لها بالخارج في إطار اتفاقات شراكة أو توأمة أو بترخيص من الدول المعنية ، وتطبيق هذه الفروع مقررات الدراسة الجارية بها العمل في الجامعات الأم ، وتختم الدراسة بشهادات

وعناوين مطابقة للشهادات المسلمة في الجامعات الأصلية Popescu and Pricopie (Nicolescu &,2009).

- بروز تنافس حاد بين الجامعات المرموقة في استقطاب وجذب الطلبة الأجانب، أو لاجتذاب كبار الباحثين والأساتذة، أو لتصدير الخبرات الأكاديمية والبحثية والإدارية ، ومثال ذلك : سعى الولايات المتحدة الأمريكية لاستقطاب طلبة من أوروبا والهند والصين وبلدان آسيا لدعم موقعها العلمي وإشعاعها الدولي ، وكذا الشأن بالنسبة للمملكة المتحدة وفرنسا وأستراليا.

- شروع دول صاعدة مثل ماليزيا ، سنغافورة ، كوريا الجنوبية ، الصين ، لأن تكون موردا وليس مصدرا للطلبة الممتازين ، وتحرص هذه الدول على تكوين كتلة من المدرسين، والطلبة المرموقين القادرين على رفع رهانات المنافسة في مجالات التدريس، والبحث، والفوز بالمناقصات والشراكات العالمية مع كافة مؤسسات التعليم العالي والجامعي ومراكز البحوث في الدول الأخرى.

- الحاجة المتزايدة إلى توفير التعليم الذي يعزز المعرفة العالمية ، والمهارات ، واللغات ، من أجل أداء مهني واجتماعي في بيئة دولية متعددة الثقافات (Tankosic,2009).

- ظهور تخصصات جديدة وتنوع أكبر في المؤهلات والشهادات التعليمية البعض منها تعجز المؤسسات التعليمية المحلية عن توفيره.

- تزايد حراك الطلبة وانتقال البرامج والمشروعات والقائمين على توفير التعليم عبر الحدود الوطنية.

- أبرز تنقل الطلبة للدراسة في خارج أوطانهم صعوبة الاعتراف بدرجاتهم العلمية التي حصلوا عليها في أوطانهم لاعتبارات عدة أهمها : اختلاف نظم الدراسة، وعدم توافر معايير الجودة العالمية، وعدم وضوح المسار التكويني للطالب ، وقد ساهمت هذه العوامل في بروز مشروعات دولية مشتركة تساعد على التقارب بين أنظمة التعليم في العالم لتقييم المسارات الدراسية المعتمدة في الدول النامية وأوروبا وأمريكا والمقارنة بين وحدات التعليم ومواد الدراسة والشهادات الممنوحة في الجامعات الغربية ودول العالم النامي (الدقي، 2008).

2. **مبررات اقتصادية**: والتي تسهم في تحسين الموارد البشرية اللازمة للتنمية الشاملة وتحسين القدرات التنافسية للمجتمع ، وتتمثل في :

- تطور سوق العمل: الأمر الذي يتطلب تأهيل وإعداد وتكييف خريجين يمتلكون المهارات العالمية التي تلبي احتياجات الاقتصاد العالمي الجديد، إلى جانب المعارف والمعلومات الضرورية لذلك، وهذا يتطلب الحاجة إلى معرفة المزيد من اللغات الأجنبية وثقافات وعلوم الشعوب الأخرى.

- البحث العلمي المتخصص: مما يتطلب زيادة الموارد والنفقات على البحوث العلمية ، وهذا يسبب ضغطا على ميزانيات الدول وخاصة النامية منها (Qing ,2003).

- المنافسة في السوق العالمية للتعليم :جعلت معظم الجامعات في العالم تسعى إلى تجويد تعليمها من أجل تطوير وتعزيز قدراتها في القدرة على المنافسة أحياناً، والقدرة على البقاء أحياناً أخرى.

- تصاعد معدلات الاستثمار الخاص في قطاع التعليم ودخول الممولين لتوفير التعليم جنباً إلى جنب مع الدولة (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، 2008).

- اتفاقية الجات وتحرير التجارة : كان من الطبيعي في ظل تدويل أسواق الاقتصاد والمال واتساع نطاق التجارة الدولية، من خلال اتفاقيات تحرير انتقال السلع ، والخدمات عبر الحدود الجغرافية للدول والأقاليم ، أن تمتد هذه الاتفاقيات لتشمل قطاع التعليم العالي والجامعي من خلال الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، والمعروفة اختصاراً باسم (الجات Trades in Services General Agreement on GATS). وتمثل الجات أول اتفاقية لتحرير التجارة تركز على قطاع الخدمات " النقل ، التخزين ، الخدمات المالية، الصحة،التعليم" ، وهي تدار من قبل منظمة التجارة العالمية World Trad Organization (WTO)

التي تضم نحو 144 دولة مما انعكس ذلك على الحراك الأكاديمي للطلبة والأساتذة ، وانتقال البرامج الأكاديمية والمؤسسات التعليمية عبر الحدود ، بالإضافة إلى أن المنطق الاقتصادي والعائد التجاري أصبح يحكم بشكل كبير عرض الخدمات التعليمية إلى المستوى العالمي ، بحيث أصبح دافع التجارة والربحية حقيقة واقعة على مستوى الجامعات والمعاهد الخاصة (2007 , Bashshur).

3. **مبررات سياسية** والتي تؤكد موقف ودور كل بلد في العالم من المساهمة في الأمن والسلام والاستقرار، وتتمثل في :

- ضعف التخصص في المعارف الدولية واللغات لدى أولئك الذين يعملون في مجال الاتصال مع المجالس القانونية ، فيما وراء البحار مع اعتماد الشركات وبشكل كبير على الخبراء المحليين في تلك المناطق ، مما تطلب التأكيد على الحاجة إلى تدويل مناهج الكليات.

- اتجاه الاتحاد الأوروبي إلى إعادة صياغة التعليم العالي بما يتلاءم مع متطلبات الوحدة السياسية والاقتصادية ، وظهور بعض المؤسسات المعبرة عن هذا التوجه ممثلة في الجامعة الأوروبية ومقرها بلجيكا ، بجانب العديد من التيسيرات فيما بين الدول الأوروبية للمساعدة على الحراك الأكاديمي عبر الحدود السياسية.

- إيجاد صيغة للموازنة بين وظائف وأهداف مجالات التعليم العالي، بصدد البقاء في سوق المنافسة العالمية والمحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع.

- الاتجاه القوي لخصخصة العديد من مؤسسات التعليم العالي، عبر العالم يعد تعبيرا عن تراجع دور الدولة وتقلص مسؤولياتها تدريجياً ، حتى في تحديد المناهج ، والأهداف التربوية (العجمي ، 2007).

4. **مبررات ثقافية – اجتماعية** والتي من شأنها تعزيز التبادل والتعاون الثقافي والفهم المشترك عبر الحدود ، وتتمثل في : تغيير الثقافات في ضوء التأثير المحتمل للعولمة والاتفاقيات الدولية بين الدول وبعضها ، وتطور نظم الاتصالات والمعلومات فظهور العديد من مضامين ووسائط التكنولوجيا العالمية الجديدة كالإنترنت ، والبرمجيات ، والشبكات التعليمية والتلفاز ، والأقمار الصناعية ، وتعزيز دورها في ربط المتعلمين والمعلمين في كل مكان، وتحريرهم من ضرورة التواجد في نفس الزمان والمكان ، حيث تسهم تلك الوسائط في تشكيل نماذج للتبادل بين الشعوب في ضوء الاحترام المتبادل للعلاقات الدولية ، بما يسمح بتوسيع مفهوم الحراك الأكاديمي (Knight, 1999).

وقد حفزت هذه المبررات ظهور تطورات جديدة في التعليم عبر الحدود من بينها (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، 2008):

1. بروز أطراف جديدة تقوم بتوفير التعليم في مراحله العليا على وجه الخصوص مثل : الشركات متعددة الجنسيات ، وجامعة الشراكة ، إضافة إلى شركات تابعة لوسائل الإعلام الكبرى.

2. ظهور أنماط وأشكال جديدة لتوفير التعليم ، بدأت تروج لها الشركات الخاصة بغرض الربح ، وباستخدام تقنيات متطورة ، حيث يشمل ذلك التعليم عن بعد ، والتعليم الافتراضي والتعليم وجهاً لوجه.

3. ظهور تخصصات جديدة وتنوع كبير في المؤهلات والشهادات العلمية ، البعض منها تعجز المؤسسات المحلية عن توفيره.

4. تزايد حراك الطلبة ، وانتقال البرامج والمشروعات والقائمين على توفير التعليم عبر الحدود الوطنية.

5. ازدياد الطلب بصورة متزايدة على مقاعد التعليم العالي والجامعي .

6. تصاعد معدلات الاستثمار الخاص في قطاع التعليم ودخول الممولين لتوفير التعليم جنباً إلى جنب مع الدولة.

إضافة إلى المبررات السابقة هناك عوامل ومبررات استدعت التدويل للتعليم الجامعي والعالي ومنها:

1. تراجع قوة الدولة وعجزها منفردة عن التعامل مع المشكلات العالمية : كمشكلات البيئة والمخدرات والتطرف والحروب والإرهاب ، ومن ثم ظهرت الأحلاف العسكرية مثل :الناتو، ومنظمة العفو الدولية ، والاتحاد الدولي للمعلمين.

2. الاتجاه القوي لخصخصة العديد من مؤسسات التعليم العالي عبر العالم ، يعد تعبيراً عن تراجع دور الدولة وتقلص مسؤولياتها تدريجياً حتى في تحديد المناهج والأهداف التربوية.

3. الاتجاه القومي للمجتمعات الغربية نحو الاهتمام بقضايا التنوع الثقافي والعرقي داخل التعليم عامة والتعليم العالي خاصة، لأجل جعل الطلبة أكثر حساسية لمواجهة قضايا التعصب والإرهاب والعنصرية.

4. اهتمام التعليم العالي بالقضايا المتصلة بالدور الثقافي للتعليم ، وقدراته على المحافظة على الهوية الثقافية في ظل تحديات العولمة ، بجانب الإدراك الواعي بأن التبني المطلق للمفاهيم والقيم الأجنبية مع إهمال الثقافات والفلسفات والإقليمية والقومية ، له آثاره السلبية على التعليم.

5. إيجاد صيغة للموازنة بين وظائف وأهداف ومجالات التعليم العالي بصدد البقاء في سوق المنافسة العالمية ، والمحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع.

6. ظهور العديد من مضامين ووسائط التكنولوجيات العالمية الجديدة – كالإنترنت والنسيج العنكبوتي العالمي والبرمجيات وتلفزيون والأقمار الصناعية والأذرع التعليمية القائمة على التكنولوجيا وتعزيز دورها في ربط المتعلمين في كل مكان وتحريرهم من ضرورة التواجد في نفس الزمان والمكان.

7. اعتماد نجاح منح التعليم العالي للاجئين على اتجاه الجامعات نحو الانفتاح للطلبة الأجانب إلى حد بعيد، واستعدادها للتعاون وتلبيه احتياجات اللاجئين وضحايا التمييز والاضطهاد العنصري.

8. ضعف التخصص في المعارف الدولية واللغات لدى أولئك الذين يعملون في مجال الاتصال مع المجالس القانونية فيما وراء البحار، والمحاسبين ، مع اعتماد الشركات وبشكل كبير على الخبراء المحليين في تلك المناطق، مما تطلب التأكيد على الحاجة إلى تدويل مناهج الكليات.

9. زيادة التأكيد على المهارات التي ترى الشركات متعددة الجنسيات أن جامعات ما وراء البحار هي أفضل من يستطيع تقديمها، وما صاحب ذلك من حتمية نشر الأخلاق الصناعية في التعليم العالي وذلك بتدويله.

10. اتجاه الاتحاد الأوروبي إلى إعادة صياغة التعليم العالي بما يتلاءم مع متطلبات الوحدة السياسية والاقتصادية وظهور بعض المؤسسات المعبرة عن هذا التوجه.

11. تأثير الاتفاقيات التجارية الدولية على اهتمام مؤسسات التعليم العالي - حول العالم - تطلب ضرورة وجود سوق للتعليم المفتوح يتجلى في وجود حراك أكاديمي أكبر عبر الحدود الوطنية ، عبرت عنة بالبرامج التعليمية المتنوعة(العجمي ، 2007).

مداخل تدويل التعليم الجامعي:

توجد عدة مداخل لتدويل التعليم الجامعي تتمثل فيما يلي (Reid ,and others, 2010) , (Knight, 1999) :

المدخل الأول: مدخل النشاط ويتضمن: التحرك الطلابي ، وتبادل الخبرات ، وتطوير المناهج المشتركة، وتبادل أعضاء هيئة التدريس والباحثين، وتبادل البرامج الأكاديمية والتعاون الفني ، والروابط والعلاقات الأكاديمية.

المدخل الثاني: مدخل الكفايات ويتضمن التغيرات في المعارف، والمهارات ، والمصالح ، والقيم والاتجاهات بين جميع أفراد مؤسسات التعليم الجامعي، والتأكيد على مخرجات التعليم والاهتمام بتحديد وتعريف الكفايات العالمية.

المدخل الثالث: المدخل الأخلاقي ويتضمن : تطوير وتنمية المناخ التنظيمي السائد ، والثقافة التي تسهل وتعزز مبادرات وأنشطة عمليات التدويل.

المدخل الرابع : مدخل العمليات ويتضمن: التكامل أو دمج البعد الدولي في مجال البحث ، والتدريس، وخدمات المجتمع ، من خلال مجموعة واسعة من الأنشطة والسياسات والإجراءات الأكاديمية والإدارية داخل مؤسسات التعليم الجامعي. إنّ تسويق التعليم العالي أحد مداخل وآليات تحقيق عالمية وتدويل هذا التعليم.

من خلال الطرح السابق يتضح أن تدويل التعليم العالي في جميع مستوياته ، أمر ضروري للجامعات في العصر الحاض ، لما يعود على الجامعات بالفائدة ، ووضعها في مقدمة التصنيف العالمي للجامعات المميزة ، وكذلك التنافس الحاد بين الجامعات المميزة في استقطاب وجذب الطلبة الأجانب ، أو لاجتذاب كبار الباحثين والأساتذة ، أو لتصدير الخبرات الأكاديمية والبحثية والإدارية، هذه متطلبات مهمة للجامعات في الوصول للعالمية ، التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وزيادة تأثيراته في طرق التعلم والتدريب والبحث العلمي ، والأنشطة الاقتصادية والمجتمعية ، هذا التطور يجعل الجامعات على اختلافها مراعاته بشكل مستمر في جميع أنشطتها المختلفة ، ولا سيما التعليمية منها ، وذلك للوصول للعالمية في جميع المجالات التي لها علاقة بتدويل التعليم ، للمنافسة ، والريادة العالمية في العالم، بما يتعلق بالتعليم ، والوصول بالجامعات إلى مكانة مرموقة بين الجامعات العالمية المميزة. وأرى كذلك أنّ تدويل التعليم على درجة من الأهمية ، في هذا العالم سريع التغير، وهو وسيلة ضرورية في هذا

العصر وذلك لتحسين الجودة ، ويعتبر مدخل مهماً لتحقيق التنافسية بين الجامعات . وأرى أنّ مستقبل التعليم العالي محكوم بقدرة هذا القطاع الواسع على مواكبة التطورات العالمية ، وكذلك على القيادات التعليمية صياغة سياسات حكيمة ومتطورة ، تساعد الجامعات في الوصول إلى مصاف الجامعات العالمية ، من حيث التقدم والازدهار ومتابعة كل جديد يظهر في العصر الحاضر ، الذي ينتج عنه تغيرات حديثة ، توثر على مسيرة التعليم بشكل عام . وكذلك أن تطوير إدارة الجامعات ضرورية ، وذلك لضمان قدرتها على إدارة التغير ، ورفع مستوى الأداء ، من خلال الشفافية والمساءلة والكفاءة والتنافس في اختيار القيادة الجامعية الكفؤة.

ابعاد تدويل التعليم العالي :

يعد التدويل من الآليات الفعالة في تحقيق تطوير التعليم العالي، وزيادة قدرتة على أداء رسالته وتحقيق أهدافه على المستويين المحلي والدولي ، فالتدويل يعد مؤشراً هاماً على جودة التعليم العالي وتأثره بأنظمة التعليم العالمية ، متمثلة بأبعاده الذي تعتبر ركيزة أساسية في عملية تدويل التعليم العالي ، وهذه الإبعاد هي:

- **الفلسفة المؤسسية الدولية:**

الفلسفة هي مجموعة من القواعد والقوانين التي تحكم العملية التعليمية بأبعادها التنظيمية الداخلية والخارجية، التي يتحتم على القيادات العلمية والإدارية في التعليم العالي امتلاكها والإيمان بها من أجل بناء استراتيجية مستقبلية للتعليم العالي. وتعتبر الفلسفة المؤسسية الدولية من أهم أبعاد تدويل التعليم لما لها من أهمية كبرى في تدعيم البناء المؤسسي للإدارة التعليمية على اختلافها ، وذلك للنهوض بهذه المؤسسات والارتقاء بها إلى مصاف المؤسسات التعليمية العالمية ، مما ينعكس ذلك على تحسين جميع برامجها وأنشطتها المختلفة، ويعود على هذه المؤسسات من فائدة كبيرة وسمعة دولية ، وهذا لا يأتي إلا بوعي القيادات التعليمية لهذه المتغيرات العالمية السريعة ، ويجب أن تتماشى مع هذه التطورات لمواكبة التقدم الهائل في جميع مناحي الحياة. وقد حدد يونيزاوا وآخرون (المشار إليه في العامري، 2012) أهم متطلبات بناء الفلسفة المؤسسية الدولية فيما يلي : (1) فلسفة مؤسسية داعمة للقدرات التنافسية للدولة على كافة المستويات الاقتصادية ، والعلمية ، والتكنولوجية المختلفة. (2) فلسفة مؤسسية تعمل على الارتقاء بعلاقات الشراكة

والتعاون الدولي في المجال الأكاديمي.(3) فلسفة مؤسسية تعزز المنظومة الوطنية للتعليم الجامعي باعتباره منتجاً قابلاً للتسويق والمنافسة عالمياً (4) فلسفة مؤسسية تدعم تنمية وإعداد موارد بشرية على المستوى العالمي.(5) فلسفة مؤسسية تعمل على الارتقاء بآليات تقدير قيمة الثقافة ، والمجتمع الوطني عالمياً.(6) فلسفة مؤسسية تعمل على الارتقاء بسمعة ، ومكانة الجامعة على الصعيد الدولي .(7) فلسفة مؤسسية تدعم الارتقاء بجودة وكفاءة العمل الأكاديمي وفق المعايير العالمية .(8) فلسفة مؤسسية تتبنى المساهمة الإيجابية في خدمة المجتمع العالمي والوطني على حدٍ سواء.

- الحراك والتنمية المهنية الدولية لأعضاء هيئة التدريس :

يعتبر هذا الحراك من أهم العناصر لا بل الأهم في نجاح عملية الجهود المبذولة في الجامعات. وحراك أعضاء هيئة التدريس بشكل منظم من أكثر الوسائل فاعلية على المدى البعيد لتدويل التعليم الجامعي، فحراك العاملين الأكاديميين يزود الأفراد المشاركين فيه بخبرات دولية واتصالات مع أقرانهم في الخارج ، ويترجم في النهاية إلى أنشطة دراسية وبحثية عند العودة إلى الوطن . ويجب أن يتمتع أعضاء هيئة التدريس بمجموعة من الكفايات المعرفية ، والمهارية وذلك للارتقاء بجهود تدويل التعليم العالي ومن هذه الكفايات إبراز المعرفة بالثقافات الأخرى على اختلافها ، وكذلك المعرفة بالقضايا الدولية ، والنظم العالمية في كافة المجالات، والعمل على الاتصال والتفاعل مع أفراد ينتمون إلى مجتمعات مختلفة وذلك لتطوير وصقل مهاراتهم اللغوية، وذلك لتوظيف مهارات إتقان اللغات الأجنبية ومعرفة الثقافات الأخرى، للوصول إلى المعلومات ، والخبرات ، والفهم الدولي الذي ينعكس إيجابياً على الجامعات، ومن الكفايات التي يجب على عضو هيئة التدريس أن يتمتع بها التدريب وبشكل مستمر على نظريات وتطبيقات مهارات الاتصال الخارجي ، وكذلك المعرفة الأساسية بالتخصصات الأكاديمية ، وتنوعاتها المختلفة. ويعتبر ابتعاث أعضاء هيئة التدريس إلى الخارج من الأمور التي على الجامعات العمل بها ، من منطلق أن هذا الابتعاث من أهم التوجهات العالمية للإعداد المميز لعضو هيئة التدريس ، وهذا يدعم جهود الجامعة في التدويل. ومن إيجابيات ابتعاث أعضاء هيئة التدريس للجامعات العالمية ، للحصول على درجات علمية ، أو لحضور مؤتمرات دولية أو فعاليات عالمية ، تسهم في زيادة اطلاعهم وخبراتهم مما يعود هذا على الجامعات في تطويرها ومواكبتها للتطورات

التي تحدث في الجامعات العالمية . ومن هذه الإيجابيات زيادة التفاهم الاستراتيجي مع الدول الأجنبية في مجال التعليم ، وذلك لرفع مستوى الأداء المؤسسي لهذه الجامعات ، وربطها بالتطور العلمي ، وكذلك يساعد هذا الابتعاث عضو هيئة التدريس الاشتراك بإجراء البحوث ، وإنشاء علاقات مميزة مع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأجنبية (تشيلدرس،2010).

- الحراك الدولي للطلبة:

شهد العالم حركة انتقال واسعة للطلبة من بلد إلى آخر طلباً للعلم والمعرفة والتزود بالمهارات التقنية لاسيما من الدول الأقل تطوراً إلى الدول الأكثر تطوراً. واتخذت بعض الدول إجراءات لتشجيع طلبتها الحاصلين على شهادات من جامعات أجنبية بالعودة إلى بلدانهم للإسهام بتنفيذ خططها التنموية وبناء صروح نهضتها وتقدمها. ويعتبر الحراك الدولي للطلبة من أهم أبعاد تدويل التعليم العالي لما له من فائدة كبيرة على مؤسسات التعليم العالي ، وذلك لزيادة حدة المنافسة الدولية على استقطاب الطلبة من جميع الدول، وتسعى الجامعات في جميع أنحاء العالم إلى إن تصبح من أكثر الوجهات التعليمة لهؤلاء الطلاب ، لما يعود إليها من سمعة أكاديمية تساعدها على الوصول للعالمية.

أرجع بوري (Bowry ،2002) أسباب الحراك الدولي للطلبة إلى مجموعة من العوامل مثل : (1). دخول أعداد كبيرة من الدول النامية إلى سوق العمل. (2). تطبيق بعض الدول في العالم للسياسات وطنية أكثر إيجابية فيما يتعلق بتشجيع قبول الطلبة الأجانب. (3). توافر مستويات مرتفعة من الدافعية لزيادة العوائد ، والأرباح المالية. (4). الاعتقاد السائد بأن هؤلاء الطلبة الأجانب سيمكن الجامعات من التمتع برؤى وأبعاد متنوعة ذات طابع دولي.

إن عملية اجتذاب الطلبة الدوليين استراتيجية وطنية ، لكن وسائل استقطاب هؤلاء الطلبة هي من واجبات مؤسسات التعليم العالي، وعلية إيجاد الوسائل المختلفة لتسهيل حركة الطلبة إليها من مختلف دول العالم، وأن تتجنب الوسائل التقليدية في هذا المجال ، وأن تكون على دراية واسعة في هذا الموضوع ، لما له من فائدة كبيرة للسمعة الأكاديمية لهذه المؤسسات.

- تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية :

يتطلب التدويل المراجعة المستمرة للبرامج التعليمية ، والمناهج الدراسية ، والعمل على تطويرها تماشياً مع التقدم الهائل والتغير في السوق العالمية ، وكذلك يجب العمل على إدخال البعد الدولي في المحتويات ، ويعتبر تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية من أهم أبعاد التدويل ، وذلك لتأثيرها على كافة طلاب الجامعة دون استثناء ، إذ يرى برتون أن الجانب الآخر لتدويل الجامعة يكمن في تدويل التعليم ذاته ، وتحقيق ذلك يتطلب إعادة تعريف المنهج سواء من خلال تطبيق محتوى دولي ، إلزامي ، أو وضع إطار عمل دولي للمقررات الدراسية. على المؤسسات التعليمية أن تبذل المزيد من الجهد من أجل تقييم البرامج الدراسية الحالية ، وتصميم برامج تدريبية أكثر ملائمة لاحتياجات سوق العمل العالمية حتى يكون لها ميزة تنافسية ، ولكي يتم تجهيز الخريجين بالمهارات والآفاق والكفاءات العالمية من الضروري تدويل المناهج العامة ، ويمكن ذلك إيجاد علاقة أوضح بين جهود التدويل مثل : إعادة توجيه المناهج وتجديدها ، وإضافة البعد الدولي ، ويستلزم المزيد من المرونة في المناهج لمواكبة التغير الحاصل في المجتمع. وقد حددت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مجموعة من الخصائص لتدويل المناهج على النحو التالي : 1. تضمين المناهج بعداً دولياً مثل : إبراز العلاقات الدولية . 2. المناهج التي تساعد على تنمية مهارات سوق العمل. 3. المناهج التي تتناول المهارات عبر الحدود /الثقافات.4.المناهج التي تؤدي إلى درجة علمية مشتركة.5. المناهج المصممة خصيصاً للطلبة الأجانب. 6. المناهج التي تؤدي إلى الهدف المعترف بها دولياً (Henry , 2001).

- تدويل خدمة المجتمع :

تلعب الجامعة دوراً رئيساً في دعم المجتمع، وذلك من خلال مراكز البحوث بالجامعة وتدريس المواد الدراسية الخاصة بخدمة المجتمع، ونظر لما أحدثته العولمة من تأثير على التعليم العالي تطورات مفاهيم خدمة المجتمع في الجامعات العالمية لتتجاوز حدود المجتمع المحلي إلى العالم الخارجي. يشير إل علي (المشار إليه في العامري ، 2012) إلى أن فلسفة خدمة المجتمع في جامعات القرن الحادي والعشرين انتقلت لأبعد من مجرد المساهمة في المجتمع المحلي من خلال الأنشطة التطوعية ، إذ أصبح مناط بها تثقيف الموارد البشرية في البلدان النامية وذلك لتضيق الفجوة المعرفية بين البلدان المتقدمة والنامية ، وتسعى في نهاية المطاف إلى خفض الفقر ونشر فكرة النظام الديمقراطي في المجتمع العالمي.

- تدويل البحث العلمي :

للبحث العلمي أهمية كبرى في تقدم الدول وازدهارها، ويجب إضفاء البعد العالمي على أنشطة البحث العلمي ، وتعزيز التعاون الدولي في مجال البحث العلمي، وذلك عن طريق عقد اتفاقات دولية تعاونية في هذا المجال ، ومن آليات تحقيق هذا التعاون ما يلي :

- الإشراف العلمي المشترك على بحوث الماجستير والدكتوراه بين الجامعات وفي كافة التخصصات العلمية عن طريق ابتعاث طلبة الدراسات العليا لاستكمال جزء من بحوثهم في جامعات أجنبية وبإشراف علمي مشترك.

- النشر العلمي سواء في المؤتمرات الدولية أو الدوريات العلمية.

- الزيارات العلمية المتبادلة لمراكز بحوث الجامعات.

- برامج تبادل الباحثين ، والمحاضرين.

- المقالات ، والأوراق البحثية المنشورة على المستوى الدولي ، وإنشاء مراكز البحوث التخصصية والدولية (Watabe.2010).

من النماذج الرائدة في مجال تدويل التعليم العالي :

نموذج "بايج (Paige . 2005)

قدم بايج (نموذجاً مقترحاً لتصنيف محاور ومؤشرات أداء تدويل التعليم العالي في إطار عشرة أبعاد رئيسة على النحو التالي:

1. قيادة جهود ومبادرات الجامعة في التدويل ، ويشمل ذلك المؤشرات التالية :(1) تضمين التعليم الدولي كأحد الأولويات الرئيسة لبيان رسالة الجامعة.(2) الحملات الإعلامية التي تقوم بها الجامعة لترويج مفهوم التدويل ، وتعريف أعضاء هيئة التدريس ، والعاملين ، والطلاب بجهودها المتنوعة في التدويل. (3) رصد ميزانية مناسبة لأنشطة التدويل، والقائمين عليها ، وإداراتها المختلفة.(4) توافر أعضاء قيادة عليا بالجامعة للإشراف على جهودها في التدويل. (5) التعاقد، والترقية، والتمديد لأعضاء هيئة التدريس والعاملين من ذوي الخبرة الدولية.(6)الجهود المبذولة لاستقطاب الطلاب الأجانب إلى الجامعة .

2. الخطة الاستراتيجية للتدويل، ويشمل ذلك المؤشرات التالية:(1) وضع الخطة الاستراتيجية أهدافاً محدودة لتدويل الجامعة، وكلياتها، وأقسامها الأكاديمية المختلفة. (2) وضع الخطة

الاستراتيجية لأهداف تفصيلية (إجرائية) محددة لتدويل الجامعة ، وكلياتها ، وأقسامها الأكاديمية المختلفة. (3) رصد الخطة الاستراتيجية للموارد اللازمة ، والعدد الكافي من الموارد البشرية اللازمة لاضطلاع الجامعة بأنشطة التدويل.(4) وضع الخطة الاستراتيجية لأنشطة وبرامج محددة لتدويل الجامعة ، وكلياتها ، وأقسامها الأكاديمية المختلفة (5) وضع الخطة الاستراتيجية لأطر زمنية محددة الأهداف المنشودة للتدويل .

3. إضفاء الطابع المؤسسي على أنشطة التعليم الدولي ويشمل ذلك المؤشرات التالية :

(1). إنشاء الجامعة للجان، وفرق عمل متخصصة على مستوى الجامعة تناط بها المسؤولية عن التعليم.(2). وضع بنى محاسبية لجمع وتحليل البيانات ، ومراقبة الإجراءات العملية المطبقة في مجال تقييم تقديم الجامعة على طريق التدويل.

4. دعم البنية التحتية – الخبرات المهنية بوحدات وإدارات التعليم الدولي ويشمل ذلك المؤشرات التالية :

(1). توافر إدارة متخصصة للطلبة والباحثين الأجانب بالجامعة ، وإدارتها على يد مهنيين مؤهلين.(2).إنشاء الجامعة لإدارة متخصصة في الإشراف على برامجها للدراسة بالخارج وإدارتها على يد مهنيين مؤهلين. (3). إنشاء الجامعة لإدارة متخصصة في الإشراف على برامج التبادل ، والمشروعات ، والمنح والمراسلات الدولية ، وإدارتها على يد مهنيين مؤهلين.

5. تدويل المناهج والمقررات الدراسية ويشمل ذلك المؤشرات التالية :

(1). توافر تخصصات وبرامج أكاديمية بالجامعة ذات صبغة دولية ، مثل اللغات الأجنبية.

(2). تقديم الجامعة لمجموعة متنوعة من المناهج والمقررات الدراسية الأساسية ذات الصبغة الدولية لطلاب البكالوريوس.

(3). اهتمام الجامعة بوفاء طلابها بمتطلبات دراسة اللغات الثانية.

(4). تقديم الجامعة لمنح ومكافآت وجوائز لطلابها تسمح لهم بالسفر/ أو الحصول على منح بحثية بالخارج.

(5). توفير الجامعة للمواد اللازمة لدعم مناهجها ومقرراتها الدراسية ذات الصبغة الدولية مثل : الميزانية ، منح التفرغ لأعضاء هيئة التدريس.

6 .الطلاب والباحثون الدوليون ويشمل ذلك المؤشرات التالية:

(1). وضع الجامعة لإستراتيجية متكاملة لاستقطاب الطلبة الأجانب ، وتزويدهم بالمنح الدراسية ، وتقليل الرسوم والمصروفات الدراسية المفروضة عليهم من الجامعة.

(2). توفير خدمات الدعم ،والتوجيه ،والإرشاد اللازمة للطلاب الأجانب.

(3). دمج الطلاب الأجانب في الحياة الجامعية ، وتزويدهم ببرامج وأنشطة أكاديمية ، ولا صفية متنوعة.

7. الدراسة بالخارج . ويشمل ذلك المؤشرات التالية:

(1). تطبيق الجامعة لبرامج أكاديمية ذات صبغة عامة للدراسة بالخارج.

(2). تطبيق الجامعة لبرامج غير أكاديمية بالخارج ،مثل:برامج العمل ، والسياحة الخارجية.

(3). تطبيق الجامعة لبرامج أكاديمية تخصصية للدراسة بالخارج مصممة خصيصا لطلاب كليات وأقسام أكاديمية محددة.

(4). تمتع الجامعة بتوافر عدد من الكليات والأقسام الأكاديمية التي تقدم برامج متنوعة للدراسة بالخارج.

(5). عقد الجامعة لاتفاقيات تبادل الطلاب والدراسة بالخارج مع جامعات أخرى أجنبية .

(6). دعم الجامعة للمنح الدراسة المقدمة لطلابها للدراسة بالخارج.

8. مشاركة أعضاء هيئة التدريس في أنشطة التدويل ويشمل ذلك المؤشرات التالية:

(1) توفير الجامعة للدعم المالي والتوجيهي اللازم لأعضاء هيئة التدريس لحضور المؤتمرات، والبرامج الدراسية ، والمنح البحثية بالخارج. (2). توقيع الجامعة لاتفاقيات تبادل خبرات مع جامعات أخرى مناظرة لتمكين أعضاء هيئتها التدريسية من العمل بالخارج.

(3). تقديم الجامعة لمنح تفرغ لأعضاء هيئتها التدريسية.

9. الحياة الجامعية / البرامج والأنشطة اللاصفية ذات الصلة بالتدويل ويشمل ذلك المؤشرات التالية:

(1).إنشاء الجامعة لإدارة متخصصة للأنشطة الجامعية ذات الصبغة الدولية.(2). إنشاء الجامعة اتحادات طلابية ذات صبغة دولية، وتزويدها بالتمويل اللازم لدعم أنشطتها الدولية المختلفة.(3) . تقديم الجامعة لبرامج دولية أو متعدد الثقافات داخل حرم الجامعة.

10. مراقبة عملية التدويل ويشمل ما يلي :

(1). تطبيق الجامعة لعملية رسمية لمراقبة ، وتقييم أدائها في التدويل.(2).وضع الجامعة لمؤشرات دقيقة للحكم على فاعلية جهودها المطبقة في التدويل.(3). إجراء الجامعة لعمليات مراجعة وتقويم داخلي لأنشطتها في التدويل سنوياً.

تجارب عالمية لتدويل التعليم:(Global models for internationalization of education)

تجارب أي دولة من الدول هي نموذج ليس للتقليد أو المحاكاة ، وإنما لاستيعابه ، وفهم الخطى التي سارت عليها عملية تدويل التعليم ، وإذا كان هناك تشابه وتقليد لدولتين على نمط تعليمي واحد، ما كان لكليهما أن تتواجد في سوق التنافس العالمي الذي يؤكد الجودة والتميز والإبداع المستمر ، والاختلاف والتنافس شريطة النجاح والتواجد والاستمرار.

الخبرات اليابانية في مجال تدويل التعليم العالي :

النظام التعليمي في اليابان يتصف بالتنوع والشمول ، ويعتبر مثالاً في بلد صناعي يشهد تطوراً كبيراً في جميع المجالات، وهذا النظام يتكون من الكثير من المؤسسات التعليمية المتنوعة التي تختلف في وظائفها ومهامها ومعاييرها الأكاديمية ، ومكانتها العلمية ، وأساليب تمويلها، وقد شهدت الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة في الفترة مابين الستينات إلى الثمانينات من القرن الماضي، ازدياداً كبيراً في عدد مؤسسات التعليم العالي. بدأ تدويل مؤسسات التعليم العالي خلال المراحل المبكرة من بناء التعليم الحديث في اليابان، وذلك باستقطاب الكثير من الأساتذة الأجانب من مختلف الدول الغربية. وإرسال الطلاب اليابانيين للدراسة بالخارج ، ولكن بعد فترة وجيزة تم استبدال هؤلاء الأساتذة الأجانب بأكاديميين يابانيين كانوا قد درسوا في الدول الغربية ، وفي عام 1953 شرعت الحكومة اليابانية في برنامج المنح الدراسية للطلاب الأجانب خاصة طلاب شرق آسيا والشرق الأوسط ، وفي عام 1983 قدمت الحكومة اليابانية استراتيجية للتدويل ، عرفت باسم خطة مائة ألف طالب دولي ، إذ هدفت هذه الاستراتيجية إلى زيادة عدد الطلاب الأجانب المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الياباني من 10000 طالب إلى 100000 طالب بحلول بداية القرن الحادي والعشرين ، وقد حققت هذه الاستراتيجية أهدفها في عام 2003 عندما تم تسجيل 110000 طالب أجنبي في التعليم الياباني ، وأعلنت الحكومة اليابانية في يوليو 2008 عن خطة استراتيجية تهدف إلى قبول 300000 طالب دولي بحلول عام2020(وزارة التعليم العالي السعودية أ 2012). وفقاً لوزارة التربية والثقافة والعلوم والتكنولوجيا اليابانية 2009 تقوم الخطة الاستراتيجية المستقبلية لاستيعاب 300 ألف طالب دولي في 30 مؤسسة تعليم عالٍ في اليابان حتى عام 2020 على مجموعة من الإجراءات التالية :

1. العمل على جذب الطلاب الدوليين للدراسة في اليابان من خلال التوسع في الخدمات التي

تشجع الطلاب الأجانب على الدراسة ، وتقديم معلومات كافيه عن الدراسة في اليابان، وتقديم الاستشارات المكثفة للطلاب الراغبين للدراسة، وتفعيل دراسة اللغة اليابانية في الخارج.

2. تحسين شروط واختبارات القبول بالجامعات اليابانية ، وذلك من خلال رفع مستوى قدرات الجامعات في توفير وتقديم المعلومات ، والانتهاء من إجراءات القبول للطلاب قبل وصولهم إلى اليابان ، والانتهاء من إجراءات الإقامة ، والمعيشة وغيرها من الإجراءات قبل وصول الطلاب لليابان ، وأن تقوم الجامعات بإدارة المسائل المتعلقة بالتسجيل وتيسير الحصول على التأشيرات.

3. زيادة عولمة الجامعات ، بجعل الجامعات أكثر جاذبية ، من خلال التطوير الشامل للجامعات كمراكز لتدويل التعليم ، وزيادة البرامج التي يتم تدريسها باللغة الإنجليزية.

4.العمل على خلق بيئة جامعية مواتية ، وذلك من خلال إتاحة خدمة الإقامة والسكن بعد وصول الطلاب لليابان ، وكذلك إثراء دراسة اللغة اليابانية ، وتقديم الدعم المعيشي للطلاب الدوليين

5. العمل على عولمة المجتمع الياباني من خلال التعاون بين المؤسسات التعليمية والصناعية والحكومة لدعم الطلاب في الحصول على وظائف أو فتح شركات خاصة ، والسماح للطلاب بالعمل خلال وقت معين من الإقامة ، وإثراء أنشطة متابعة الطلاب الخريجين بعد عودتهم لبلادهم. يتمثل الهدف الأساسي للتدويل من المنظور الياباني في التأكيد على الهوية اليابانية الوطنية وليس من أجل تحقيق الشهرة حول العالم ، فعلى الرغم من الرغبة المخلصة لكثير من اليابانيين في التدويل ، إلا أن التدويل ليس غاية في حد ذاته أكثر منه وسيلة لتحقيق أهداف أخرى ، ولعل من الأنماط الأساسية لتدويل مؤسسات التعليم العالي في اليابان هو التدويل للخارج أو ما يعرف بالحراك نحو الخارج ، إذ تعد نيوزيلندا مع عدد من الدول الناطقة باللغة الإنجليزية موقعاً جذاباً للطلاب الدوليين خلال السنوات الأخيرة، وقد لاقت الدراسة شهرة كبيرة لدى الطلاب اليابانيين لاكتساب خبرة التعليم الدولي ، ذلك مما شجع الشركات اليابانية المتخصصة في مجال التعليم على إنشاء مؤسسات تعليمية خارج اليابان، وتستهدف هذه المؤسسات عادة الطلاب اليابانيين بالخارج (Kloasove ,2011).

كذلك من الأنماط الأساسية لتدويل مؤسسات التعليم العالي في اليابان هو التدويل إلى الداخل أو ما يعرف بالحراك نحو الداخل، أي استقبال الطلاب الأجانب ، خاصة من خلال اتفاقيات للتعاون الدولي في مجال التعليم العالي مع دول العالم ، ومن أمثلة هذه الاتفاقيات

التعاون مع ماليزيا ، إذ ركزت السياسة التعليمية الماليزية على إرسال الطلاب الماليزيين إلى اليابان ، وذلك للعديد من العوامل الثقافية والسياسية والاقتصادية وغير ذلك. وعلى الرغم من جهود الحكومة اليابانية في التوسع في تدويل مؤسسات التعليم العالي ، ووضع خطة استراتيجية طويلة المدى لاستيعاب أكبر عدد من الطلاب الدوليين ، غير أنه ظهرت عدة معوقات تواجه تدويل مؤسسات التعليم العالي في اليابان ، وهي قلة قبول فكرة التدويل لدى الكثير من أفراد المجتمع الياباني ، وذلك خوفاً من فقدان الهوية الثقافية اليابانية ، وذلك ليس بسبب تعدد لغات الطلاب الدوليين فحسب ، بل أيضاً بسبب تعدد الثقافات والاختلافات البيولوجية وتزايدت المظاهر المضادة للطلاب الدوليين في اليابان خلال الثمانينيات من القرن الماضي(Masako, 2006). وتشير دراسة نينوميا وآخرون (Ninomiya at al ,2009) إلى وجود بعض المؤشرات المعادية للطلاب الأجانب ، وظهور اتجاه "لا مزيد من الطلاب الأجانب " ليس فقط داخل الحرم الجامعي ولكن في المجتمع المحيط أيضاً.

نموذج الولايات المتحدة الأمريكية :

يتميز التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية بأنه جزء من الدولة أو القطاع العام للدولة. فالسياسة العامة للدولة تسير بالتعليم ومن أجل التعليم . ومن ملامح التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية ، أنه تعليم متعدد الأغراض منها : العملية والمهنية والتعليمية . وكذلك أنه تعليم يتسم بالمرونة في الاختيار من بين العديد من البرامج التعليمية ، وأنه كذلك تعليم تحكمه سياسات محددة، ومخطط لها ، وهو تعليم يعد الفرد للمستقبل ويؤهله للتكيف مع مواقف الحياة.

تدويل التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية:

عملية تدويل التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية بدأت منذ عام 1919 عندما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية (مؤسسة التربية الدولية) وهي مؤسسة غير ربحية تستهدف نشر التعليم وتبادله بين الأفراد من الطلاب والمتعلمين والعاملين في القطاعات المختلفة في بلدان العالم كافة، وتقدم هذه المؤسسة برامج تعليمية متميزة. وقد أصدرت المؤسسة تقارير سنوية منذ عام 1919 حتى عام 2009. وقد صدر آخر تقرير سنوي 2009 لتدويل التعليم الذي يركز على (تنمية الفهم المتبادل ، تعليم المواطنة العالمية ، إعداد القادة ، مساعدة المتعلمين ، تدويل التعليم العالي). تولي الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً كبيراً بمسألة تدويل التعليم في مجال التعليم العالي أكثر من بقية الدول الأخرى منذ عام 1999 استجابة للتوجهات العالمية لتدويل التعليم

في جامعات بولونيا في إيطاليا 1999 ، وجامعة براغ التشيكية 2001 ، وبرلين في ألمانيا 2003 ، وبرجين بالنرويج 2005 وذلك للأسباب التالية:

1- التعليم العالي تعليم مرن يختار فيه الطلاب بوعي ونضج مجالات التعليم التي يرغبون في الالتحاق بها.

2 - التعليم العالي يكون الطالب قادراً فيه على الانتقال من بلد إلى آخر عن طريقه. **3-** التعليم العالي يرتبط باحتياجات سوق العمل.

4- من خلال التعليم العالي يعبر الطالب عن رأيه بفاعلية.

5- يتيح التعليم العالي انتقال الطالب بين أكثر من تخصص ، وأكثر من كلية.

6- تهتم الجامعات الأمريكية بعملية النقل ، أي نقل الخبرات بين الدول، وتركز على هذا الهدف وتدعمه.

يعتمد نظام تدويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان الجودة والعكس صحيح ، بمعنى أنه كي تتحقق عملية الجودة فمن الضروري أن ترتبط بقضية التدويل ذلك لأنه من الضروري إدراك ما يدور في العالم في جميع النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية ،إذ إن عملية تدويل التعليم ، وضمان الجودة وجهان لعملة واحدة. عملية تدويل التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية تستلزم التكامل الثقافي والدولي، وكل أغراض التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع. إن الجامعات الأمريكية تتسابق فيما بينها من أجل تحقيق التبادل العلمي بين الطلاب والأساتذة من خلال المنح الدولية التي يقدمها العديد من المؤسسات الدولية المعنية بقضية تدويل التعليم.إن تجربة الولايات المتحدة الأمريكية تحوي الكثير من الأهداف ،أهمها :تحقيق الشراكة العالمية ، وتدويل التعليم من أجل نشره في كل أنحاء العالم خاصة الدول المحرومة من التعليم، والتي تفتقر إلى المقومات المادية التي تؤهلها للالتحاق بالمجتمع الدولي، ومن ثم أنماط الحياة كافة(قاسم وآخرون ، 2012).

الخبرات الأسترالية في مجال تدويل التعليم العالي :

تعد أستراليا مثالاً لإحدى الدول المتقدمة في مجال التعليم ، والتي عرفت الكثير من التغيرات الملحوظة في التعليم العالي منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي ، إذ تبنت

آليات تسويق الخدمات التعليمية دولياً ، ويعود ذلك إلى انخفاض التمويل الحكومي الموجه للجامعات ، مما أدى إلى نوع من المنافسة في السوق الدولية ، وأتاحت الجامعات الأسترالية قبول أعداد متزايدة من الطلاب الدوليين بمصروفات كاملة، بالإضافة إلى إقامة فروع لجامعاتها في الخارج . وتبنت أستراليا في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي سياسة جديدة للتدويل من خلال الانتقال من نمط المنح والمساعدات إلى الاقتصاد القائم على المعرفة ، وذلك بتقليل نسب المنح والبعثات المقدمة في إطار المساعدات للدول النامية ، وزيادة أعداد الطلاب المقبولين على أساس المصروفات الدراسية الدولية (Turpin et .,al 2002).

ومن ملامح تدويل التعليم العالي في أستراليا تحسين ممارسات الجودة وضمانها وتيسيرها دولياً ، وكذلك الاهتمام بالبحث والتحليل وزيادة المشروعات التي تلبي احتياجات الناس في التعليم العالي ، وكذلك التشجيع على المنظور العالمي، والتكامل بين المناهج والمقررات عالمياً، وتتبنى الحكومة الأسترالية تدويل التعليم العالي بوصفه أساساً للحصول على فرص عمل حقيقية وتركز استراتيجيات التدويل في الجامعات الأسترالية على عدة أهداف منها : تعزيز برامج التعليم في الجامعة من توسيع نطاقها وتدويل مناهجها ، وتوظيف أعضاء هيئة تدريس لديهم خبرات دولية ، ودعم شبكة تواصل نشطة ومنتجة للبحث العلمي الدولي، بالإضافة إلى تطوير البرامج البحثية ، وتقيم تعليم عالي الجودة ، والتدريب على البحث العلمي ليعود بالفائدة على الطلاب الدوليين وكذلك لزيادة الخبرات التعليمية للطلاب الأستراليين ، والتعاون في تقديم مصادر المعلومات المتاحة للجامعة للباحثين الدوليين ولمؤسسات البحث الدولية ، وللمشروعات والمجتمعات لدولية في الخارج ، وزيادة خبرات الطلاب الأستراليين في الأمور الدولية والتربية الدولية من خلال إتاحة فرص تعليم دولية في الخارج (قاسم وآخرون ، 2012).

وحددت الخطة الاستراتيجية للتدويل في الجامعات الأسترالية الأولويات الآتية (AUQA,2008):

- تطوير التبادل الدولي والحراك الطلابي ، وتطوير برامج أكاديمية تتطلب قيام الطلاب بالتدريب الميداني في الخارج.
- تعظيم فرص مشاركة طلاب الدراسات العليا في مشروعات بحثية في إطار التعاون الاستراتيجي مع الجامعات الدولية ، والمؤسسات البحثية الدولية الرائدة.

- إتاحة الفرص لأعضاء هيئة التدريس والموظفين بالجامعات للتعاون والمشاركة في برامج التبادل مع الشركاء الدوليين ، ذلك لتعميق العلاقات الدولية في مجال التعليم العالي.
- تطوير استراتيجيات جديدة وفعالة لجذب أفضل الباحثين الدوليين من أفضل مؤسسات التعليم الدولية ، وذلك للعمل مع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأسترالية ، ومن ثم رفع مستوى مشاركة الجامعات في مجال البحث العلمي الدولي.
- هدفت بعض الجامعات إلى زيادة عدد الطلاب الدوليين المقبولين في برامج البكالوريوس والدراسات العليا إلى نسبة 10%.
- زيادة عدد الطلاب المشاركين في برامج التبادل الطلابي.

ويعد حراك أعضاء هيئة أحد الأنماط الأساسية للتدويل في الجامعات الأسترالية خاصة أعضاء هيئة التدريس الوافدين، كما تشكل البرامج الدولية للتبادل الطلابي أحد الأنماط الأساسية لتدويل التعليم العالي الأسترالي ، إذ يعتمد قرار الاشتراك في برامج التبادل الدولي للطلاب على الفرد نفسه ، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل المتداخلة مثل سياسات التبادل الطلابي والبرامج المتوفرة في الجامعات المحلية ، فالنجاح في برامج التبادل الطلابي مقيد بالعوامل المؤسسية مثل : القيادة ، والثقافة المؤسسية ، والسياسات القومية والدولية المرتبطة بالتدويل ومدى توافر التمويل والمحاسبية في الجامعات الأسترالية

(Dalya & Barkerb,2010)

ومن التجارب العالمية المهمة في التدويل ، والتي تعتبر من التجارب الرائدة في هذا المجال ويمكن أن نستفيد منها في جامعاتنا ، وهي ما تسمى عملية بولونيا ، الهدف منها إنشاء فضاء جامعي أوروبي بحلول عام 2010 ، وكذلك التوسع في إدارة التعليم الجامعي والتركيز على التنافسية في مجال التعليم العالي والجامعي ، ويقترح إعلان بولونيا أن يتمكن الخريجون الجامعيون من التنقل بحرية بين البلدان الأوروبية مستخدمين المؤهلات المكتسبة في أحد البلدان لتكون متطلبات قبول ملائمة لمتابعة الدراسة في بلد آخر(زند، كرار ،2009).

وتهدف عملية بولونيا إلى تحقيق ما يلي :

- اعتماد نظام للدرجات العلمية يسهل مقارنته أ و معادلته في أي بلد آخر.
- اعتماد نظم الدرجات العلمية (للمرحلة الجامعة والدراسات العليا والدكتوراه).

- إنشاء نظام للساعات المعتمدة ، ليكون وسيلة ملائمة لتعزيز تنقل الطلبة على نطاق أشمل.

- تعزيز التنقل / الحراك عن طريق التغلب على المعوقات.

- تعزيز التعاون الأوروبي في مجال ضمان جودة التعليم ، بهدف تطوير المعايير والمنهجيات القابلة للمقارنة.

- تعزيز القضايا والمجالات الضرورية اللازمة للتعليم الجامعي الأوروبي.

- جعل الفضاء الأوروبى للتعليم العالي والجامعي أكثر جاذبية خارج أوروبا : إدخال المنافسة.

- جعل التعلم مدى الحياة لتصبح جزءا من التوظيف والبعد الاجتماعي.

- إنشاء روابط متعددة للفضاء الأوروبي فيما يتعلق بالبحث العلمي (Valiulis ,2006) .

المشهد الجامعي العربي من حركة تدويل التعليم الجامعي:

إن قضية الحراك الأكاديمي والتعاون الدولي في مجال الخدمات التعليمية والبحث العلمي وانتقال الطلبة والباحثين عبر الحدود ليست بالجديدة على الوطن العربي ، فالبلدان العربية لديها فروع لجامعات أجنبية منذ أكثر من قرن، كما تربطها ببقية دول العالم اتفاقيات وبروتوكولات، وأحياناً توأمة بالمؤسسات التعليمية تعود بأجمعها بمردود إيجابي، وإن كان بدرجات متفاوتة ولكن انتقال الأطراف الموفرة للتعليم عبر الحدود لأغراض تجارية ربحية، وإضفاء الإطار الشرعي على التجارة بالخدمات التعليمية من خلال الاتفاقيات التجارية، وإخضاع ذلك لأحكام السوق هو الجديد والطارئ والجدير بالمراجعة واتخاذ موقف عربي تجاهه (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، 2008).

والمتأمل في متغيرات المشهد التعليمي العربي يرى أن توسع الشبكات التعليمية الدولية في المنطقة وبروز القطاع الخاص الأجنبي في عديد من الأقطار العربية قد فرض تحديات نوعية علي الجامعات العربية الحكومية ، إذ ترافق هذا التوجه مع ظهور عديد من العناصر والتحديات منها ما يتصل بمحتويات الخدمة التعليمية، ومنها ما يتعلق بالأدوار المرسومة للجامعات الوطنية، ولعل من أبرز التحديات في هذا المجال هو ارتفاع عدد المؤسسات التعليمية والتدريبية الأجنبية التي شرعت في تقديم خدماتها في مختلف الأقطار العربية لأغراض تجارية بحتة ، ويكمن التحدي الثاني في تنميط المسافات الجامعية، واتجاه الفضاءات الجامعية المتطورة إلى وضع مرجعيات دولية متقاربة لتحديد المستويات التعليمية ونشرها علي أوسع نطاق ضمانا لتداول شهادات النظم الجامعية المعولمة في جميع المناطق واستجابة للتحديات العالمية في مجال التعليم

الجامعي ،قامت بعض الجامعات العربية بمراجعة شاملة لنظمها التعليمية وتحديثها سعياً لتحسين نوعية المخرجات التعليمية فيها ، فسعت بعض الدول العربية إلى إنشاء هيئات مستقلة للاعتماد وضمان الجودة في التعليم(الدقي ، 2008).

مظاهر تدويل التعليم الجامعي العربي – الدولي : توجد مظاهر متعددة لتدويل أنشطة التعليم الجامعي العربي – الدولي منها:

1- الحراك الطلابي : يتفاوت الحراك الطلابي العربي من دولة إلي أخرى ، وذلك نتيجة التقدم الذي تشهده بعض الدول العربية ، ومحاولتها بالنهوض بالتعليم من جميع جوانبه والحراك الطلابي يعتبر من أهم مظاهر تدويل التعليم الجامعي ، لما له فائدة علمية على الدولة ، وذلك بخلق جيل قادر على التعامل مع مستجدات العصر الحديث.

2- حراك أعضاء هيئة التدريس والباحثين : يتخذ الحراك الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس والباحثين من الجامعات العربية وإليها أشكالاً متنوعة ، من بينها القصير والبعيد المدى، وبعثات ما بعد الدكتوراه ، وزيارات متبادلة للأساتذة، والتدريب والتطوير والاستشارات.

3- برامج التوأمة العالمية : سعت الدول العربية للاستفادة من برنامج التوأمة العلمية العالمية ، فعقدت العديد من الجامعات العربية وخاصة الخليجية منها اتفاقيات دولية للتوأمة مع جامعات أجنبية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر : أقامت عدد من الجامعات والمؤسسات العلمية في دولة الإمارات العربية المتحدة علاقات توأمة علمية عالمية . فقد وقعت الجامعة الأمريكية في الشارقة اتفاقية توأمة مع الجامعة الأمريكية في واشنطن بالإضافة إلى اتفاقية تعاون مع جامعة تكساس الزراعية والميكانيكية ، كما وقعت جامعة زايد عدداً من الاتفاقيات مع مختلف الجامعات العالمية بما في ذلك جامعة دندي باسكتلندا، وجامعة فيرجينيا بيل كليمنسو، وكنتاكي الأمريكية، وغيرها من المؤسسات الأكاديمية الدولية ، كما أقامت جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا اتفاقية تعاون مع عدد من الجامعات والمؤسسات الألمانية بما في ذلك جامعة شتوتغارت ، وجامعة آخن ، وجامعة إيرلنغن ، ومعهد ماكس بلانك في عدد من المجالات. وفي المملكة العربية السعودية خطت جامعة الملك سعود خطوات هامة بتعاونها مع الجامعات الأجنبية ، فقد وضعت علي موقعها الخاص علي الإنترنت برنامجها للتوأمة العالمية سعياً منها لتكوين اسم عالمي لها خلال السنوات المقبلة ، التي بدأتها بإنشاء المعامل البحثية البعيدة التي بدأت في فرنسا وكندا وسنغافورة ، وأطلقت الجامعة كذلك برنامجها في التوأمة العلمية العالمية كخطوة تسعى من خلالها إلى الارتقاء بمكانة الجامعة

في المجال الأكاديمي ، وإقامة شراكات علمية وتوأمة أكاديمية مع أفضل جامعات العالم ، ومؤسسات العالم في أقصى الشرق والغرب. وبدأت الجامعات المصرية بالبحث عن سبل تدعيم التعاون بين الجامعات المصرية والأوروبية، وقد تم إنشاء مجموعة عمل مهمتها الأساسية العمل علي تحقيق التوافق بين النظم الجامعية المصرية ، ونظيرتها الأوربية وذلك من خلال سلسة من المحاضرات وورش العمل في مختلف الجامعات المصرية بالتعاون مع مكتب برنامج الاتحاد الأوروبي لدعم التعليم العالي . وقد بدأت بعض الجامعات المصرية بالمشاركة في مشروعات مشتركة مع جامعات أوروبية في إعداد المناهج الدراسية الموافقة في مجالات الزراعة والصيدلة والعلوم ، وكذلك تدريب أعضاء هيئات التدريس في الجامعات المصرية ضمن اتفاقيات مشركة في مجال التوأمة بين الجامعات المصرية ونظيراتها الأوروبية (وزارة التعليم العالي أ،2011).

4. إنشاء فروع للجامعات الأجنبية : ففي دولة قطر توجد فروع لجامعات أمريكية مثل : كلية شمال الأطلنطي ، جامعة كالاجاري للتمريض، كما يوجد (7) جامعات في المدينة التعليمية وهي : (كلية طب وأيل كورنيل ، جامعة تكساس أية اندإم، جامعة فرجينيا كومنولث ، جامعة كارنيجي ميلون ، جامعة جورج تاون ، جامعة نورث ويسترن، كلية الدراسات الإسلامية (المجلس الأعلى للتعليم ، 2011). وفي دولة الإمارات العربية المتحدة توجد فروع لجامعات أجنبية منها على سبيل المثال ، جامعة باريس السوريون، وجامعة سترأثكلايد-كلية إدارة الأعمال في أبو ظبي (مجلس أبو ظبي للتعليم ، 2011). وفي جمهورية مصر العربية توجد فروع لجامعات أجنبية وهي الجامعة الأمريكية، والجامعة الفرنسية، والجامعة الألمانية، وجامعة الأهرام الكندية، والجامعة البريطانية ، والجامعة الروسية (المجلس الأعلى للجامعات، 2011).

الخبرات العربية في تدويل التعليم :

عملية تدويل التعليم في الدول العربية ، طبقت منذ ما يقرب عشر سنوات ، وقد نتج عن ذلك بعض الخبرات في بعض الدول العربية ، مثل : قطر والأردن والكويت، ودول أخرى تتجه نحو تدويل التعليم ، وتطبق برامجه الآن في جامعاتها ومدارسها مثل : عمان والبحرين ومصر. ويرى الخبراء العالميون في مجال تدويل التعليم ، إن التجربة القطرية تسير بقوة ملموسة ومتطورة ، وتشير إلى تميزها في المنطقة العربية عن باقي الدول العربية.

التجربة القطرية في مجال تدويل التعليم: تستهدف قطر حتى عام 2030 في خطتها الاستراتيجية تحقيق التميز في التعليم من خلال تدويله ، والالتزام بالمعايير الدولية القومية للتعليم. ومن أهم المنطلقات التي تسعى دولة قطر من خلالها لتحقيق هذه الغاية :

- تهيئة بيئة تعليمية على أعلى مستوى من الجودة.
- توفير منهج يستوعب احتياجات المتعلمين وسوق العمل وعمليات التحسين المستمر.
- متابعة عمليات الإصلاح التعليمي في دولة قطر.

والجامعات القطرية تحاول تطبيق المعايير الدولية في التعليم ، وتقدم برامج وعلوماً بيئية كثيرة في مجال الهندسة والتكنولوجيا والإدارة والرياضيات والعلوم واللغات ، كما تهتم دولة قطر بالتعليم المهني وتربطه بالحياة الأكاديمية داخل الجامعات ، فتوفر برامج عالمية في الإدارة والتربية والتخطيط ، وهذه البرامج تتحدد بحسب طبيعة المرحلة أو دراسات عليا ، كما هو الحال في جامعة (stenden) التي تأسست عام 2008 وتضم 10000 طالب من جميع أنحاء العالم ، كما توجد لها فروع عدة في الدوحة وتايلاند وجنوب إفريقيا. كما أن مشروع الشراكة مع الدول المتقدمة في مجال التعليم من خلال إنشاء العديد من المؤسسات غير الربحية قد مكنت المجتمع القطري من أن يحقق الكثير من أهداف التعليم ، هذا فضلاً عن الاستعانة بخبراء التعليم في أنحاء العالم كافة ، ونتيجة لهذا الاهتمام في التعليم على اختلاف مستوياته من قبل دولة قطر فقد حصلت جامعة قطر على التصنيف العالمي 1353 من 12000 جامعة على مستوى العالم (قاسم وآخرون ، 2012).

كيفية تدويل الجامعات للوصول للعالمية:

إنّ واقع اعتماد الجامعات لمتطلّبات سوق العمل وتماشيا مع تطوّرات التّكنولوجيا والاقتصاد المعرفي وتطوير مناهجها وأساليبها التّدريسية ومعايير القبول والتّحفيز على الإبداع والابتكار وتوفير بيئة جامعية مساندة للتعليم ، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الصناعيّة والتجاريّة العامة والخاصة ومع مؤسسات تشاركها في استراتيجياتها كوزارات التّربيّة والثّقافة والصحة وغيرها، هي من العوامل والخطوات التي تساعد في النهوض وتنمية المجتمع لضمان جودة مخرجات التعليم واستجابة لمتطلبات السوق. هذا يقودنا مباشرة حتما إلى وضع أسس عملية لاستمرارية تطور الجامعة ومواكبتها للمستجدّات العالمية ، وإلى تعزيز مفهوم عالمية التعليم فيها ، ورفع الدرجة التنافسية لمنتسبيها وخريجيها. وفي هذا الشأن يجب أن نركز على الهدفين التاليين:

1. الاعتماد على معايير تدويل الجامعة في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات التي ساهمت وتساهم في تنامي المجتمعات بشكل عام ، ومجتمع العلم والمعرفة بشكل خاص متمثّلة في شيوع ظاهرة العولمة التي ساعدت على التداول العلمي والمعرفي والتّقني عبر العلاقات التعليمية والبحثية بين الجامعات من شتى الدول ، ليُضاف معيارٌ آخر لمعايير جودة التّعليم العالي ، وهو المعيار الدولي، أو ما يُسمى بتدويل الجامعة ، وذلك لا يتحقق إلاّ عند استيفاء الجامعة للمضامين التالية:

أولاً: انضمامها إلى المنظمات والجمعيات والمراكز العلمية العالمية ، ومشاركتها في نشاطاتها العلمية والأكاديمية والثّقافية ، وتبادل الخبرات ، والسعي إلى التّكامل ، والمشاركة على شتّى الصُعد التّعليميّة والبحثيّة.

ثانياً: إبرام الاتفاقيات مع أكبر عدد من الجامعات الرصينة والمعروفة عالمياً فضلاً عن الوطنية التي تركّز على الجوانب العلمية والتّعليمية والبحثية، من تبادل الخبرات وأعضاء هيئة التدريس والطّلبة، وإجراء البحوث، وإقامة المؤتمرات المشتركة والإشراف على النشر المشترك ، واستضافة النشاطات اللامنهجية الرياضية والثّقافية والفنية المشتركة بين مجموعة من الجامعات، وربطها بالشّبكات الإلكترونيّة لتبادل الأنشطة التّعليميّة والبحثيّة، وتوفير خدمة حضور المحاضرات عن بعد، وإتاحة دخول مكتبات الجامعات المنخرطة في الاتفاقيّات المشتركة لكافة طلبتها وأعضاء الهيئة التدّريسيّة، ومناقشات الرّسائل والأطاريح لطلبة الدّراسات العليا.

ثالثاً: المشاركة في رسم الاستراتيجيات لمستقبل التّعليم العالي والجامعات لفعالياتها الرّئيسية بوصفها شروطاً للقبول في الانتماء للمنظمات والجمعيات العلمية وتطوير أساليب التّدريس، والعمل على تنمية العناصر الاقتصادية والتّربوية والصّحية والثّقافية والعلمية.

رابعاً: تعدد الجنسيّات من الطّلبة المنتسبين للجامعة: إذ تتفاخر الجامعات كلما ارتفع عدد جنسيات الطلبة المنتمين لها مشجعين لكل منهم نشاطاتهم الثقافية والاجتماعية والوطنية لتكون ضمن جودة مخرجاتهم هو تنوع ثقافاتهم.

خامساً: توفير خدمات التّعليم الإلكترونيّة وقياس مدى فعاليتها في مجال المحاضرات للطّلاب والباحثين والإشراف المشترك وإقامة النّدوات والمؤتمرات في الجامعة.

سادساً: استقطاب مدرسين من جامعات لها اعتماد عالمي ، للعمل في الجامعة لفصل دراسي واحد أو أكثر ، ليكونوا ضمن العناصر التي تقيم الجامعة بالإضافة لإتاحة الفرصة للطلبة والمدرسين للاطلاع مكنوناتهم الثقافية والعلمية.

سابعاً: تفعيل مشاريع التفرغ العلمي للمدرسين وحثهم للعمل في الجامعات المعتمدة عالميا لفصل دراسي واحد أو أكثر.

2. اعتماد الجامعة المنتجة ، وذلك بالتّركيز على البحث العلمي والدّراسات العليا ووضع الخطط التّنفيذيّة للانتقال من الجامعة التّدريسيّة إلى الجامعة التّدريسيّة البحثيّة، إضافة إلى تشجيع ونشر ثقافة الإبداع والابتكار وتشكيل لجنة عليا من الأكاديميين المختصّين والمشهود لهم بالمهنيّة والعلميّة والإخلاص. كل ذلك ينبغي أن يكون بإشراف ومتابعة رئيس الجامعة، ومن خلال إعداد الخطّة الاستراتيجية للبحث العلمي ومتابعة تنفيذها وتقييم إنجازاتها ومبادراتها ومدى فعاليتها في إدارة نشر المعرفة المتعلّقة بمختلف محاور تلك الخطّط. وكذلك متابعة مدى سعي واعتماد طلبة الدّراسات العليا والباحثين من خارج الجامعة ومن كوادر الجامعات الوطنيّة والعالميّة للعمل بالاستفادة من بعض محاور الخطّط الاستراتيجية وأفكارها والخطط البحثيّة ونتاجاتها الوطنيّة بما يخدم المجتمع في حلّ مشاكله الاجتماعيّة والاقتصاديّة والصّحيّة والتّربويّة والثّقافيّة. وتأهيل الكوادر البشريّة لاستنهاض طاقاتهم لإعداد الخطّط المساندة بما يخدم المسيرة العلميّة العالميّة. ومن هنا ستنتقل الجامعة من التميّز في التّصنيف الوطنيّ إلى التميّز في التّصنيف العالميّ أو بما يسمّى بالعالميّة(العيسى ،2013).

التنافسية : Competitiveness

البعد التاريخي للتنافس **:**

تاريخياً إن التنافس والصراع رافق الإنسان منذ خلقه ، واستمر مع الإنسان في مختلف العصور، وقد كان هذا التنافس والصراع يختلف من وقت لآخر، وفقاً لطبيعة وأدوات تلك العصور. ومن الصعب تتبع الأصول التاريخية لظهور مفهوم اقتصادي معين ، خاصة إذا كان يتمتع بالحداثة ولا يخضع لنظرية عامة تفسره مثل مفهوم التنافسية ، إن هذا المفهوم ارتبط بأمرين : الأمر الأول : إن ظهور مفهوم التنافسية الدولية والاهتمام به على المستوى القومي تصاحب مع تفجر قضية العجز الكبير فى الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من1981 –1987 وزيادة المديونية لها خاصة مع اليابان. الأمر الثانى : حيث ظهر

الاهتمام مجددا بهذا المفهوم وبدرجة مكثفة في بداية التسعينات من القرن العشرين ، كإفراز طبيعي لما أطلق عليه بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وخاصة بعد انهيار الكتلة الشيوعية متمثلة فى الاتحاد السوفيتي سابقا ، وظهور سمات وتداعيات عديدة له ، والتي كان من أبرزها ظهور ما سمي بظاهرة " العولمة " ، والتأكيد مرة أخرى على التوجه نحو الاعتماد على اقتصاديات وقوى السوق(عبد الرحمن، 2009).

والوصول إلى تعريف منضبط ودقيق للتنافسية الدولية، يواجه بالعديد من الصعوبات فالمفهوم يتداخل ويتشابك مع مفاهيم أخرى مثل النمو والتنمية الاقتصادية وازدهار الدول إلى جانب أن هذا المفهوم ديناميكي يتغير ويتطور باستمرا. ففي السبعينات من القرن العشرين ارتبط هذا المفهوم بجوانب التجارة الخارجية ، وخلال الثمانينات ارتبط بالسياسة الصناعية ، وفى التسعينات ارتبط بالسياسة التكنولوجية ، أما الآن فيشير هذا المفهوم إلى قدرة الدول على رفع مستويات معيشة أفرادها (OECD , 1997).

التنافسية العالمية :

يعتبر التغير من السمات الضرورية التي تلازم هذا العصر ، وأصبح يمس كل مكونات وشرائح المجتمع ، وتعتبر المؤسسات المختلفة إحدى المكونات الرئيسة للمجتمع الإنساني، ونجاح هذه المؤسسات يعتمد على قدرتها واستجابتها على التعامل مع هذه التغيرات المتسارعة بكفاءة وفعالية، ويجب عليها مواكبة هذه المتغيرات والاستفادة منها قدر المستطاع ، ومؤسسات التعليم العالي باعتبارها قائدة للمعرفة ومنتجاً لها وذات أبعاد مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية، يطالها التغيير مثل غيرها من المنظمات ، وكثير من القضايا التي كانت مؤسسات التعليم العالي تنأى بنفسها عن التعامل معها ، صار محتماً عليها النظر إليها باعتبارها محدداً لقدرتها على الاستمرار والبقاء، وأصبحت مفاهيم مثل السوق والمنافسة والعملاء قضايا ذات أهمية وضرورة في مؤسسات التعليم العالي. وأصبح التخطيط لخوض غمار التنافسية عملاً أصيلاً وليس تكميلياً أو اختيارياً لقيادات مؤسسات التعليم العالي، وذلك لكونها تمس شرائح كبيرة من المجتمع ، وأن تكون هذه المنافسة مبنية على أسس قوية تعود بالفائدة على نشاطات المؤسسة المختلفة ، وأن يكون لها دور كبير في رفع وازدهار المجتمع. ويتميز العصر الحالي أنه عصر معرفي سريع ومتغير يتسم بترابط العالم وتفاعله واتساع نطاق العلاقات والخدمات فيه ، واستخدام التكنولوجيا في كافة المجالات ، وقد عكست هذه المتغيرات نفسها على المؤسسات حتى بات لزاماً عليها السعي للمنافسة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي في عالم حولته

العولمة إلى قرية صغيرة وبفعل ذلك انعكست هذه المنافسة على التعليم بكل أشكاله ومستوياته ، كونه أحد القطاعات الخدمية المهمة ، والتي يصعب الاستغناء عنها .

التنافسية في التعليم العالي : يمكن تفسير الاهتمام المتزايد بالتنافسية في التعليم العالي بغلبة الاتجاه المهني على الاتجاه العلمي في طبيعة التعليم الجامعي ، وكذلك بروز مفهوم السوق وآلياته ودخوله في عمق عمليات وأنشطة مؤسسات التعليم العالي ، وقياس أدائها ومخرجاتها. وهذا يشير وبوضوح إلى سيطرة المدرسة الأمريكية على المدرسة الأوروبية في إدارة مؤسسات التعليم العالي في أماكن كثيرة من دول العالم. يتم النظر إلى تنافسية التعليم العالي ومؤسساته على مستويين : هما مستوى القطاع ومستوى المنظمة.

تنافسية قطاع التعليم العالي : تشير إلى كافة مؤسسات التعليم العالي التعليمية والتدريبية والبحثية والتوظيفية. وهناك اعتقاد في فعالية التعليم العالي يعكسه الاعتراف بأن الازدهار الاقتصادي والمادي يعتمدان على المهارات التنافسية ، وذلك لأن واحدة من المزايا التنافسية الرئيسة في عصرنا الحالي هي التطبيق الفعال للمعرفة العلمية (Lombardi,2011).

تنافسية مؤسسة التعليم العالي : تشير إلى كل مؤسسة تعليم عالي كوحدة منفصلة. والنظر إليها من خلال أن التيار المهني في التعليم العالي وقوى العولمة جعلا الجامعة متجهة نحو السوق وفق النظرية الاقتصادية ، إذ إن التعليم الجامعي يتوجه في أهدافه بمقولة " الطلب يسبق العرض " وهو الأمر الذي جعل مخططي التعليم الجامعي وواضعي سياساته يربطون عمليات الإعداد المهني " كمًا ونوعًا " باحتياجات سوق العمل. إلا أنه في مجتمع المعرفة يفترض عكس المقولة السابقة ، أي تتوجه أهداف التعليم الجامعي انطلاقا من أن " العرض يخلق الطلب " وهذا يفرض على الجامعات أن تكون مصدرًا للإبداع والابتكار في الفكر والتقنية ، كما يفرض عليها أن يكون لها رؤية تنبؤية عن مستقبل المجتمع واحتياجاته(محمود ، 2004).

يذكر ليتشم (Latchem, 2009) أن التنافسية في التعليم العالي باتت من القضايا الواضحة والملحة والتي طرحت نفسها بعدد من الأشكال ، كتنافس الطلاب للحصول على أفضل مستوى من التعليم ، وتتنافس الجامعات للحصول على أفضل الطلاب ، مما يفرض على هذه الجامعات تحسين أدائها وتطوير برامجها ، وخاصة في وجود التعليم العابر للحدود. وينظر لمؤسسات التعليم العالي باعتبارها محوراً رئيساً في تلبية احتياجات المجتمع والوفاء بمتطلبات التنمية المستدامة في ظل التغيرات العالمية المتلاحقة ، والتي أدت إلى انفتاح مجتمعات العالم بعضها

على بعض ، وقد أدى هذا الانفتاح إلى سعي مؤسسات التعليم العالي لتحسين وتجويد مخرجاتها للمنافسة والتميز.

ويمكن النظر إلى التنافسية على مستوى التعليم العالي ومؤسساته ، بأنها امتداد للتيار الفكري المهني ، الذي يرى بأن هدف الجامعة مرتبط بتحقيق متطلبات التنمية من خلال مخرجات التعليم العالي ومؤسساته . إذ آن هناك تيارين فكريين يتجاذبان الجامعة من حيث الأهداف هما:

- **التيار العلمي** : الجامعة بالنسبة لهذا التيار هي مؤسسه تهدف إلى إنتاج المعرفة الإنسانية ، ونشرها والحفاظ عليها ، ويرى هذا التيار أن الجامعة لها رسالة وهي : البحث العلمي ، وتخريج النخبة من العلماء والباحثين ليقودوا ركب الحضارة المتطورة التي يشهدها هذا العصر.

- **التيار المهني** : الجامعة من وجهه نظر هذا التيار هي مؤسسة تهدف إلى خدمة المجتمع عن طريق سد احتياجاته التنموية، فالفكرة الرئيسة لهذا التيار تقوم على الربط بين التعليم العالي ومتطلبات التنمية، ونجاح التعليم العالي يكمن في تزويد الاقتصاد الوطني بالأشخاص المؤهلين من الناحية المهنية للقيام بأعباء عملية الإنتاج الاقتصادي في المجتمع (الحميد ، 2003).

إن مؤسسات التعليم العالي أصبحت ملزمة ببناء قدراتها التنافسية والبحث عن التفوق والتميز عن المؤسسات الأخرى، وهذا لا يتم إلا عن طريق الإيمان بحتمية التغيير في فلسفة ورؤية التعليم العالي، فلم تعد في منأى عن الصعوبات والتغيرات التي تطال منظمات الأعمال ، ففي الوقت الذي ترى المؤسسات الأكاديمية أنها ذات طبيعة مختلفة يمكنها أن تبعدها عن طبيعة منظمات الأعمال وتأثيرات السوق والمنافسة ، وأنها المكان الذي يوفر المعرفة والعلم اللازمين لمواجهة مثل تلك الصعوبات والتغيرات. فإن قضايا مثل : التغيير والمنافسة والمحاسبة والمزاوجة بين البحوث المخبرية والميدانية من جهة والبحوث التطبيقية من جهة ثانية وتطوير التحالفات الاستراتيجية ، والتعامل مع متعلمين بدلاً من طلبة ، والتعلم مدى الحياة كتعريف جديد للتعليم المستمر، والاستجابة الفاعلة لأصحاب المصالح في الجامعات وغيرها من القضايا ، تصبح ذات تأثير ملموس في صلب بقاء هذه المؤسسات الأكاديمية ، ولقد حان الوقت لكل جامعة أن تحدد الطريقة التي ينبغي أن تتعامل بها مع ذلك كله (راولي، 2006).

والسبيل لذلك كما يشير(عبد الباسط ، 2010) هو بناء ميزة أو مزايا تنافسية للمؤسسة الأكاديمية ، تقوم على بناء مجتمع المعرفة بما يتضمنه من تطبيقات إدارة المعرفة ، وإنتاجها ،

عبر الاهتمام المتواصل بمنظومة المعرفة القائمة على الإنسان و التقنية والاستراتيجية، إذ تضمن لها حسن استثمار واستخدام مواردها، وإدارتها بكفاءة وفعالية بما يخلق لها مكانة أكاديمية رصينة ، ويساعدها على التطوير والتحديث المستمر، والاستجابة لمتطلبات المستفيدين من خدماتها بمعايير جودة وأداء عالية ومتفوقة . ومما يدعم جهود بناء الميزة التنافسية في المؤسسة الأكاديمية ، قدرتها على الاستفادة من الأساليب والأدوات الحديثة التي ترفع من مستويات الأداء وتختصر كثيراً من التكلفة الزمنية والمالية، وذلك في البحث عن أفضل الممارسات في الأداء للمؤسسات الأكاديمية والبحثية الدولية ، والاسترشاد بها في وضع مؤشرات الأداء داخل المؤسسة الأكاديمية وقياسها . وكذلك التفعيل الإيجابي لدور التحالفات الاستراتيجية وما يمكن أن تحققه من نقل للتقنية وتوطينها ، وتطوير العمليات الإدارية وتحسينها وتحديث البحث العلمي وطرقه لآفاق علمية وإنسانية متعددة.

إن سياسة تدويل التعليم إحدى أهم سياسات تعميق الروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية بين دول العالم المختلفة ، كما أنها قد تكون إحدى أهم الوسائل التي تؤهل الطلبة وتسهل لهم المنافسة العالمية في سوق الوظائف المتاحة عالمياً في ظل ظروف العولمة. كذلك أن أهمية المنافسة قد تؤدي إلى اجتذاب الطلبة الأجانب إلى الجامعات خارج حدودهم ، مما يترتب عليه المساهمة في تمويل المؤسسات القائمة في مجال التعليم الجامعي ، مما يعود بالفائدة على اقتصاد الدولة المضيفة. وقطاع التعليم العالي ولكي يمكن له أن يكون قادراً على صناعة المستقبل ومساهماً فعالاً في رفع تنافسية الدولة ينبغي لمؤسساته أن تتصف بعدد من الصفات منها: أن تكون تنافسية competitive ، أن تكون مبدعة Innovative ، أن تكون شفافة Transparent ، أن تتجه نحو الجودة Quality Oriented ، أن تكون عالمية International (معايعه ، 2008).

الميزة التنافسية للجامعات :

الميزة التنافسية(Competitive Advantage) قدرة المنظمة على تقديم منتجات أو خدمات بفاعلية وكفاءة أكثر من المنافسين في مجموعة العمل نفسها. وهذا لن يتحقق إلا إذا امتلكت المنظمة مصادر وقدرات تتصف بالتفوق والندرة حيث تشكلان معاً كفايات مميزة ، تؤهلها للابتكار والكفاءة والجودة والتوجه نحو العملاء.

1. المصادر Recourses فتتمثل بالبنية التحتية ، والموارد البشرية ، والتكنولوجيا والسمعة التجارية ، والملكية الفكرية ، ورأس المال.
2. . القدرات Abilities فهي الكفايات والمهارات المتقدمة اللازمة في إقامة العلاقة والتنسيق بين المصادر وإداراتها ، بحيث يصعب تقليدها من المنافسين (السعود ، 2014).

لفترات طويلة اعتبرت الجامعات نفسها بعيدة عن المشاكل والصعوبات والتغيرات التي تحصل لمنظمات الأعمال ، وذلك إذ ترى الجامعات أنها ذات طبيعة مختلفة يمكنها من الابتعاد عن طبيعة هذه المنظمات وتأثيرات السوق والمنافسة ، وأنها المكان الذي يوفر العلم والمعرفة اللازمين لمواجهة مثل تلك الصعوبات والتغيرات . إلا أن تلك النظرة أصبحت في محل بحث وشك في الوقت الحالي ، فالتغير الهائل في المجتمع بكل جوانبه ، أصبح له تأثير كبير ، وبما أن الجامعات جزء من هذا المجتمع ، فالتغير أصبح يطال هذه الجامعات على اختلافها. فقوة التغير الرئيسة تصدر اليوم عن مستوى جديد من المنافسة والتوجه نحو السوق لدى مؤسسات التعليم العالي ، وهي منافسة في سبيل الحصول على الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والمنح الخاصة بالبحوث والألقاب والإيرادات ودرجة التصنيف والسمعة الجيدة . فالمنافسة تحمل في ثناياها وعداً بتحسين مستوى التعليم وتوسيع إمكانيات الوصول إلى الجامعة ، وهو ما يعني التركيز على الاستخدام الفاعل للموارد ، ولكن لا بد من التحذير من البعد عن التأثير السلبي للسوق والمنافسة المتزايدة والمتمثل في سوء التدخل الاستراتيجي من قبل الجامعة (نيومان وزملاؤه ، 2008).

العوامل التي تؤدي إلى البحث عن المزايا التنافسية في الجامعات :

التغير الحاصل في الجامعات حول التعامل مع المتغيرات الكثيرة التي تحدث في المجتمع ، ومن ضمنها المنافسة ، ربما يكون مدفوعاً بعوامل كثيرة ، سواء من داخل الجامعات أو من خارجها ، ومن هذه العوامل ما يلي :

العوامل الداخلية :

- القيادة الجامعية **:** وفقاً لما تواجه الجامعات اليوم من تحديات سواء كانت على المستوى التنظيمي الداخلي أو في بيئتها الخارجية ، تجد الجامعة نفسها ملزمة بالتعامل مع كل تلك المتغيرات من أجل بناء مؤسسة أكاديمية رصينة ذات سمعة ومكانة تقدم مخرجات معرفية ذات قيمة للمجتمع والرصيد الإنساني . إن قدرة الجامعة على تحقيق ذلك قد تتوقف بشكل رئيس على

توفر قيادة جامعية قادرة على صياغة رؤية وعمل استراتيجي يخلق التميز والتفوق للجامعة بما يمنحها البقاء والاستمرار والتطوير ويؤهلها لحيازة مزايا تنافسية تمكنها من فرض تميزها وتفوقها ، وبذلك أصبحت قيادة الجامعة متطلعة بشكل مستمر نحو تبوء الجامعة لمرتبة وسمعة ومكانة أكاديمية متفوقة . إن الرغبة في التعامل مع التغيرات في بيئة التعليم العالي يتطلب كما يشير نيومان وزملاؤه(2008) وجود قيادة مختلفة وأكثر فاعلية تتمتع بالقدرة على توجيه الجامعة نحو عملية التغيير والتحسين المستمر.

- الموارد والكفاءات: الجامعة تعتبر مؤسسات تنتشر فيها المعرفة ، وتقدم العلم الحديث لطلابها على اختلاف المراحل التدريسية ، وهذا لما تحتويه الجامعات على العديد من الموارد والكفاءات والمهارات والخبرات ، التي تساند الجامعة على تحقيق أهدافها في التعليم والتعلم، وكذلك تساعدها على خلق مجتمع يتميز بالمعرفة ، وكذلك تدعم تنمية المجتمع في شتى المجالات ، عبر الأدوار التي يؤدونها في صورة التدريس والبحث العلمي والمشاركة المجتمعية. إلا أن هذه الكفاءات تكون معرضة للتسرب خارج الجامعة متى ما أصبحت الجامعة غير قادرة على إدارتها بفعالية وكفاءة وجعلها لبنة أساسية في دعم تفوق الجامعة وتميزها.

- التوجه الاستراتيجي : الجامعات اعتمدت التوجه الاستراتيجي في أعمالها المختلفة ، كباقي المنظمات الأخرى، وذلك للبحث عن تحقيق التطور والتفوق والنجاح في مسيرتها الأكاديمية وكذلك بناء مكانة علمية وسمعة أكاديمية عالمية. ومن مزايا هذا التوجه أنه يبحث دائماً عن خلق التميز والأداء المتفوق ، وهذا يجعل الجامعة عند امتلاك هذا التميز والعمل على التطبيق الفعلي له ، اكتساب مزايا تنافسية تجعلها قادرة على مواجهة المنافسة مع المؤسسات الأكاديمية سواء كانت داخل الدولة ، أو خارجها.

- الثقافة التنظيمية : تمارس الثقافة التنظيمية مجموعة من الأدوار المهمة في بث روح الإبداع والابتكار والتفوق والانتماء داخل المنظمات على أختلافها، وثقافة التميز أصبحت ذات انتشار داخل المنظمات ومنها الجامعات ، ونظراً لما تواجهه الجامعات من تحديات وصعوبات ، فالجامعة وقيادتها مطالبة بإعادة تشكيل قيم ثقافية جديدة تتلاءم مع التطورات الحديثة ، وأن تكون هذه القيم قادرة على مواجهة تلك الصعوبات ، وكذلك على الجامعة وقيادتها التركيز عليها وترسيخها عبر العمل الجاد نحو بناء متكامل ، يؤدي لامتلاك الجامعة لمزايا تنافسية يمكنها أن تخلق قيماً أصيلة من الاعتزاز والفخر والانتماء والولاء المتواصل للجامعة.

العوامل الخارجية :

- الحكومة وتنافسية الدولة : الميزة التنافسية أصبحت محور التركيز لدى مؤسسات التعليم العالي ، بعد أن بدأت قوى العولمة تنتشر وتوثر بشكل كبير في برامج وأهداف الجامعة . ويعتبر قطاع التعليم العالي بمختلف مؤسساته المحرك الرئيس في قدرة الاقتصاديات الحديثة للدخول في غمار التنافسية الدولية ، والعمل على تحسين بيئة التنافسية المحلية ، ولذلك نرى أن كثيراً من الدول تقدم دعماً مالياً ومعنوياً لهذا القطاع المهم ، اعترافاً من قبل هذه الدول بالدور العظيم الذي يقدمه هذا القطاع في جميع أجزاء المجتمع ، وتساهم بشكل كبير مؤسسات التعليم العالي في تنافسية الاقتصاد الوطني عبر قيام هذه المؤسسات بوظائفها الرئيسة وهي : التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع . ويؤكد تقرير التنافسية العالمية (GCR ,2009) أن جودة التعليم العالي والتدريب تعتبر واحداً من اثنتي عشرة ركيزة تقاس بها تنافسية الدول. ويجب على جامعتنا إن تدرك أن القدرة التنافسية في التعليم الجامعي لها شقان أساسيان الشق الأول : يتمثل في قدرة التميز على الجامعات المنافسة في مجالات حيوية مثل البرامج الدراسية وخصائص ومواصفات الهيئة التدريسية والمكتبات والقاعات والتجهيزات الدراسية والبحثية وتسهيلات التدريب العملي للطلاب ونمط الإدارة ونظم الجودة ، وابتكار نظم وبرامج تأهيل جديدة تواكب مختلف المتغيرات في البيئة المحيطة. الشق الثاني: يتمثل في القدرة على جذب واستقطاب الطلاب والطالبات المتميزين من السوق المحلية والخارجية ، ولا شك أن النجاح في الشق الثاني يتوقف على مدى النجاح في الشق الأول (مصطفى ، 2003).

- المجتمع **:** تعتبر الجامعة مؤسسة اجتماعية لها دور كبير في خدمة المجتمع المحلي، والمجتمع يسعى باستمرار إلى إيجادها ، وبالتالي تصبح الجامعة جزءاً من المجتمع ومن ثم يقع على عاتق الجامعة أعباء كبيرة لمقابلة احتياجات المجتمع المختلفة ، وعلى الجامعة أن تلعب دوراً مميزاً في توجيه هذه الاحتياجات لما يخدم التنمية في المجتمع . إن التوقعات التي يتبناها المجتمع سواء أفراداً ومؤسسات من الجامعة، في مقابلة احتياجاته تشكل إحدى التحديات التي تواجهها ، فهي من جهة تحاول مقابلة الاحتياجات الاجتماعية ومن جهة أخرى تسعى لخلق مكانة وسمعة أكاديمية متميزة ، وهذا يجعل الضغط على الجامعة وإدارتها كبيراً لخلق التوازن تجاه هذين المطلبين.

- سوق العمل : سوق العمل يعتبر هو المستقبل لمخرجات الجامعة من الخريجين الذين تدفع بهم الجامعات كل عام ، وهذا السوق له متطلبات كثيرة لاستيعاب هذه المخرجات، كما أن السوق لديه خيارات متعددة لاستقطاب وتوظيف الخريجين من جهات مختلفة محلية أو دولية . وهنا نجد

الجامعة أمام تحديين هما متطلبات سوق العمل ، وتنافسية خريجيها، وهذا يفرض على الجامعة فهمه وإدراكه والتعامل معه في كل عملياتها وأنشطتها وبرامجها . فنجاح الجامعة في الدفع بخريجين قادرين على التنافس مع خريجي الجامعات الأخرى، ونجاحها في التوافق مع متطلبات سوق العمل ، يمثل نموذجاً للميزة التنافسية التي تسعى الجامعة لتحقيقها.

- المعايير الدولية : يمثل الاعتماد الأكاديمي والتصنيفات الأكاديمية وجوائز التميز، الصور الواضحة للمعايير الدولية التي على المؤسسات الأكاديمية التعامل معها وهذه تتطلب مستوى معين من الجودة في المدخلات والعمليات والمخرجات ، حتى يمكن للمؤسسة الأكاديمية مقابلة تلك المعايير ، والتي أصبحت هذه المعايير من اهتمام الجامعات ، وقدرة الجامعة على التوافق مع تلك المعايير يؤدي إلى رفع مستوى الجودة والأداء ، وتوفير مؤسسة أكاديمية متميزة ذات سمعة ومكانة، وتعزيز القدرة على المنافسة الدولية في مجال التعليم العالي. إن التحدي القائم أمام الجامعات الآن يتمثل في قدرتها على الالتزام بتلك المعايير . وبالتالي يمكن النظر للميزة التنافسية على أنها امتداد طبيعي لمفهوم وفكرة الميزة النسبية ، إلا أن هناك اختلافاً في تكوين كل منهما ، ففي حين تقتضي الميزة النسبية، في اقتحام الأسواق الدولية ، الاعتماد على الدعم والحماية المقدمان من قبل الحكومة ، وعلى الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية الموقعة مع أطراف خارجية ، وعلى استخدام عوامل إنتاج متدنية الجودة لخفض الكلفة (جانب العرض)، وبالتالي إنتاج سلع منافسة من حيث السعر إلا أنها غير قادرة على الصمود والمنافسة من حيث الجودة في الأسواق العالمية والمحلية، فإن الميزة التنافسية من شأنها التركيز على تلبية حاجة المستهلك(جانب الطلب) من حيث النوعية والجودة وبالتالي استخدام عوامل إنتاج متطورة ومدربة وعلى الرغم من أثرها في زيادة الكلفة على المدى القصير، إلا أنها في الوقت ذاته تساعد الصناعات على اقتحام الأسواق المتطورة والغنية(Botham .1999).

وتأسيساً على ما سبق يتضح أن التغير أصبح يفرض على الجامعات ليس فقط بقبول أنماط التغير الحديثة والمختلفة ، بل أن تصبح الجامعات قادرة على المنافسة ، فالمنافسة أصبحت امرأ واقعياً أمام الجامعات وليس أمامها خياراً سوى مواجهتها والتعامل معها والاستفادة منها قدر المستطاع ، وهذا يجعل الجامعات تبحث عن أسلوب لرفع كفاءتها وقدرتها التنافسية ، والعمل على خطط مستقبلية تضمن لهذه الجامعات التفوق والاستمرار والبقاء والتطور في جميع مناحي الجامعات. إن التحولات التي طرأت على الاقتصاد العالمي لها تأثير، إذ تضع الجامعات أمام تحد مزدوج يتلخص في أنه ينبغي عليها أولاً: أن تساهم في إعداد وتكوين مواطن بكفاءات جديدة مواطن واع بمسؤولياته إزاء مجتمعه ومحيطه منفتح على العالم ، وعلى التطور العلمي

وعلى كل أشكال التقدم التي حققتها البشرية ومتشبع بالقيم الاجتماعية المختلفة. وثانياً : ينبغي عليها أن تنخرط أكثر في التطور الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي للبلاد بالمساهمة في تطوير نسيجها الاقتصادي والإعلاء من قيمة مميزاتها التنافسية والبحث المستمر عن الاندماج الأمثل في اقتصاد منفتح عالمياً. ولم يعد في إمكان الجامعة في هذا العصر أن تنغلق على نفسها ، بل ينبغي أن تكون مهنية وعليها أن تجد شركاء أقوياء متجددين وملتزمين مع المجتمع المدني من أجل تحقيق مهامها القديمة والجديدة ، وهذا يتطلب وضع هيكلة متجانسة ومتفاعلة بين استعدادات الأفراد وطموحاتهم وأنظمة التدريس واحتياجات السوق والاقتصاد ، فالجامعات بالفعل تتطور في سياق جديد هو سياق كونية الأسواق والعولمة المتميزة بالمتنافسين. إن قدرة الجامعة على تحقيق الميزة التنافسية وتحقيق هذه الأهداف يمر عبر تجديد الجامعة وقدرتها على الجمع بين المرونة والتفاعل وسهولة القراءة والانسجام والمحافظة على الهوية في آن واحد. ولاشك أن تعزيز التنافسية بين جامعاتنا سوف يصب في صالح أطراف عديدة هي الطلبة وأصحاب الأعمال والشركات والجامعات والاقتصاد القومي.

السعي نحو الميزة التنافسية للجامعات:

إن سعي الجامعة إلى الانخراط في الميزة التنافسية ، دليل على التوجه نحو العالمية المنشودة في الجامعات في كافة أنشطتها ، وإذا كان السعي نحو تحقيق الميزة التنافسية هو الشعار الذي ترفعه الجامعات في الدول المتقدمة ، فإنه يجب أن يكون مطلوباً بشكل كبير في جامعاتنا العربية على اختلافها، ذلك لأن أغلب الجامعات العربية تعاني من التحديات الكثيرة التي تواجهها ، تتمثل في ضعف مستوى مخرجاتها التربوية، الذي يعد نتيجة لضعف القدرات التنظيمية، وتدني مستوى الكفايات الجوهرية لمواجهة تحديات التنافسية في سوق العمل. إن السعي نحو الجودة في برامج التعليم الجامعي، هو بحد ذاته السعي نحو الميزة التنافسية ، من خلال استراتيجية التميز(Differentiation Strategy)، وإذا كانت قيادات هذه الجامعات العربية لا تنشد البقاء والاستمرارية فحسب ، بل تسعى إلى العالمية، فإن عليها تبني مبادئ الميزة التنافسية ومفاهيمها وركائزها ، بالتكامل والاندماج، مع فلسفة التعليم العالي العالمي وثقافته. ولما كان المورد البشري يعد الميزة التنافسية الأولى في التعليم الجامعي، فإن التركيز على التعليم ، والتدريب المستمر للموارد البشرية هو مفتاح النجاح لأية جامعة (السعود ،2014).

عوامل تدعيم الميزة التنافسية بالجامعات :

إن الميزة التنافسية محصله لمجموعة من العوامل بعضها يرتبط بالتوجه الاستراتيجي والبعض الآخر بمساعدات الحكومة في هذا المجال ، والبعض بأهمية التعاون والتكامل بين

الحكومة والجامعات ، ولكن هناك أهمية نسبية في تدعيم الميزة التنافسية للمؤسسات هو التوجه الاستراتيجي من أجل ضمان تحقيق الميزة التنافسية . وأشار الدهدار (2006) إلى بعض المتغيرات التي تدعم الميزة التنافسية بالجامعات علي النحو التالي :

1. الابتكار : إذ تقوم الجامعة بتنمية مزايا تنافسية جديدة من خلال إدراك أو اكتشاف سبل جديدة للمنافسة في طرح وتطوير برامج دراسية جديدة أو دورات تدريبية غير مسبوقة . ويعرف الابتكار هنا بشكل واسع ليشمل كل التحسينات والتطويرات في المجال التكنولوجي وتقديم أساليب أفضل لأداء الأشياء ويتم إجراء ذلك من خلال إحداث تغيرات في الخريجين وتغيرات في العملية التعليمية . ويتحقق كل ذلك أيضاً من خلال تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة والمنظمات المتعلمة والتعلم التنظيمي، وإجراء البحوث والتطوير . ولخص خليل (1999) أهم أسباب الابتكارات التي تغير من الميزة التنافسية وهي :

- ظهور تكنولوجيات جديدة : يمكن للتغير التكنولوجي أن يخلق فرصا جديدة في مجالات تصميم الخدمة.

- ظهور حاجات جديدة لتخصصات جديدة لتلبية التنوع والتخصصية الدقيقة حسب متطلبات سوق العمل.

- ظهور تخصصات أو برامج جديدة والتوسع في تقديم الخدمة التعليمية كفتح شعب إضافية لتدريس الماجستير وإنشاء برامج بالدراسات العليا خارج أسوار الجامعة بما يعرب بالتحالفات والشراكات مع الكليات الأهلية.

2. التركيز على الطلبة: إذ إن الطلبة هم الذين يحكمون على مدى النجاح والتمييز للجامعة من خلال القيمة التي تقدمها لهم الخصائص المتعلقة بالتخصصات والخدمة المقدمة للطلبة ، تلك القيمة التي تؤدي إلي إشباع حاجاتهم، وبالتالي كسب تفضيلاتهم ، فلا بد أن يتم التركيز علي الطلبة والحاجة الملحة للمجتمع من قبل الإدارة ومتابعة الطلبة بعد تخرجهم ، وهنا فإن القيمة والإشباع والتفضيل تتأثر بالعديد من العوامل خلال عملية التسجيل والدراسة والمتابعة الإدارية والأكاديمية للطالب، ومن هذه العوامل على سبيل المثال علاقة الجامعة أو القسم مع الطالب والتي ستساعد في بناء الثقة والولاء من قبل الطلبة للجامعة . إن هذا المبدأ من مبادئ الميزة التنافسية لا يتضمن فقط خصائص الخدمات التي تلبي متطلبات الطلبة الأساسية، ولكنه يتضمن

أيضاً تلك الخصائص التي تميزها عن الخدمات المقدمة من المؤسسات المنافسة ، وهذا التعزيز والتمايز قد يعتمد على طرق جديدة لعرض التخصصات وعمل تخصصات جديدة تتناسب مع التغيرات البيئة ، كما ويعتمد علي الاستجابة السريعة لشكاوي الطلبة ويعتبر مفهوم التركيز علي الطلبة واحتياجاتهم من أجل تحقيق مفهوم التحسين.

3. التحسين المسمر:إذ إن إنجاز أعلى المستويات من القدرة التنافسية والميزة التنافسية يتطلب أّتباع آلية محددة بشكل دقيق من أجل التحسين المستمر.ويشير مصطلح التحسين المستمر إلى التحسين التدريجي والتحسين المفاجئ في المعرفة أو التقنية ، ويقصد بالتحسين أيضاً تحسين الحاجات، بحيث تصبح جزءاً لا يتجزأ من الأسلوب الذي تعمل الجامعة ضمن إطاره.

4. الاستجابة السريعة: يعتمد النجاح في الأسواق التنافسية بشكل كبير علي الاستجابة نحو تحسين الخدمات بناء علي متطلبات المجتمع ، إضافة على أهمية السرعة في الاستجابة لشكاوي الطلبة.

5. التجديد : إذ إن واحدة من أهم القضايا التي تعالجها الإدارة الاستراتيجية هي العناية والاهتمام بعملية التجديد ، وذلك من خلال المتابعة المستمرة للمستجدات في البيئة والمجتمع الذي تنتمي إليه الجامعة.

6. تطوير المشاركة : يجب أن تسعى الجامعة إلى بناء مشاركات داخلية وخارجية لإنجاز أهدافها بشكل أفضل ، والمشاركات الداخلية قد تتضمن أولئك الذين يروجون إلى تفعيل التعاون بين الإدارة والعاملين ، مثل : الاتفاقات مع اتحادات العمال ، بينما تتضمن المشاركات الخارجية إنشاء علاقات مع المجتمع والطلبة والمؤسسات والمنظمات التعليمية والشراكة المجتمعية .

7. الإدارة بالحقائق والشفافية : تقوم الميزة التنافسية على بيانات وحقائق تلزم من أجل التحسين المستمر، وإن هذه البيانات والحقائق قد تأخذ عدة أنواع ، فتتضمن الطلبة ، وأداء التخصصات والخدمات ، والعمليات ،والقوانين الحكومية ، والمجتمع ، والمقارنة مع المنافسين والمؤسسات التي تتعامل معها الجامعات ، ومن حكومة وشركات ومؤسسات. إذ إن كل الجهات تمثل مصادر للحقائق والبيانات ، ويمكن الاعتماد عليها في تحقيق الميزة التنافسية.

8. المسؤولية الاجتماعية : والمقصود هنا أن أهداف الإدارة لا بد أن ترتبط مع أهداف المجتمع ، وبالتالي فإن هناك مسؤولية تتحملها المنظمة تجاه المجتمع الذي تعمل فيها ،وتشكل بمجملها ثقافتها ، وأخلاقيات العمل لديها ، والمتمثلة علي سبيل المثال في تطوير ثقافة المجتمع والعمل وفي المحافظة علي الصحة والسلامة العامة ، وحماية البيئة.

دور القيادة الجامعية في تحقيق الميزة التنافسية: إن دور القائد الجامعي متعدد الجوانب، فهو القدوة في التعامل مع الآخرين ، وهو الموجه والدافع نحو الأهداف ، وهو قائد التغير، وهو الذي يعطي الآخرين الرؤية والقدرة على الأداء ، بالإضافة إلى قيامه بالوظائف الإدارية المختلفة (كالتخطيط، والتنظيم ، والتنسيق والرقابة ، والتقييم ، ..). ومن المهارات التي يجب على القائد الجامعي امتلاكها ، للوصول بالجامعة إلى المنافسة العالمية ، ومواكبة التغير المستمر من حولها ما يلي :

1. مهارة ديناميكية التعلم (Dynamic Learning Skill) تحتاج الإدارة الحديثة إلى تفكير ذكي ديناميكي وسريع ، مما يتطلب تعلم مهارات جديدة في التفكير والعمل، تساعد على الخروج من التفكير النمطي الغير المجدي في هذا العصر، مما يعود بالفائدة على الجامعة من جميع النواحي.

2. مهارة الشراكة (Partnership Skill) إيجاد شراكة حقيقية بين الأعضاء داخل المؤسسة وبين المؤسسة والمؤسسات الأخرى، ويقوم مبدأ الشراكة الحقيقية على المساواة، والعدالة، وتحمل المسؤولية ، ورفض السيطرة والخضوع ، وتتطلب مهارات اتصال فعالة.

3. مهارة الريادة (Creativity& Innovation Skill) تتطلب التفكير الإبداعي في جذب الاستثمار والتمويل ، وإتخاذ القرارات المفصلية السريعة ، وتقييم المخاطر في إطار التشريعات والقوانين الخاصة لبيئة العمل.

4. مهارة قيادة التغير (Skill of Leading Change) هي مهارة أساسية للقائد في عصر يتطلب التغير التحويلي المستمر في الرؤية ، والتخطيط ، والتنسيق بين الأنشطة المتعددة ، والتصدي لثقافة مقاومة التغير.

5. مهارة اتخاذ القرار (Decision - Making Skill) تتضمن هذه المهارة القدرة على تحديد توقيت القرار ، وتوضيح البدائل ، وتقييمها ، وتحويل القرار إلى عمل (السعود، 2014) .

وتأسياً على ما سبق يتبين إن مؤسسات التعليم العالي على اختلافها ، أصبحت ملزمة ببناء قدرتها التنافسية والبحث عن التفوق والتميز عن المؤسسات الأخرى، وهذه لا يتم إلا عن طريق الإيمان بحتمية التغيير في فلسفة ورؤية التعليم العالي ، فمؤسسات التعليم العالي، لم تعد في منأى عن الصعوبات والتغيرات التي تطال المنظمات الأخرى في المجتمع، ففي الوقت الذي ترى المؤسسات الأكاديمية، أنها ذات طبيعة مختلفة يمكنها أن تبعدها عن طبيعة منظمات الأعمال وتأثيرات السوق والمنافسة ، وأنها المكان الذي يوفر المعرفة والعلم اللازمين لمواجهة مثل تلك

الصعوبات والتغيرات. فإن قضايا مثل: التغيير والمنافسة والمحاسبة ، يجب أن تكون من أولويات مؤسسات التعليم العالي ، وكذلك أن تسعى إلى مجاراة التطور الحاصل في العالم ، بحيث تكون لها دور في مجتمعها . وبالرغم من أن مؤسسات التعليم العالي، تواجه اليوم تحديات ضخمة على مستوى فلسفة وطبيعة وإدارة هذه المؤسسات ، والسبيل الأهم لمواجهة تلك التحديات هو رفع القدرة التنافسية لهذه المؤسسات في قطاع التعليم المحلي والعالمي. وإن الوصول إلى الميزة التنافسية، في جميع المجالات المختلفة ، يتمثل في الوعي بالمتغيرات المختلفة (الداخلية والخارجية) وتأثيراتها على مؤسسات التعليم العالي ومستقبلها ، والاهتمام ببناء ميزة- مزايا تنافسية للمؤسسة الأكاديمية تدعم مستقبل هذه المؤسسة ومكانتها العلمية والبحثية ، كذلك الاهتمام بمبدأ العالمية في مؤسسات التعليم العالي، تتمثل بالقدرة على مقابلة المعايير الدولية للمؤسسات التعليمية ، وخاصة الجامعات ، وذلك لإدارة عملياتها ومخرجاتها ، وتعزيز فرص التنافسية في جميع المجالات التي تجعل من الجامعات منارة عالمية تستقطب الطلبة من جميع أنحاء العالم ، لما لها من سمعة أكاديمية عالية. أن الوصول إلى العالمية من قبل الجامعات وقدرتها على المنافسة ، يتطلب تضافر الجهود الوطنية في المجتمع، والتفكير بجدية عن كافة المعيقات التي تواجها الجامعات، وذلك لوضع سياسات تساعد هذه الجامعات على تخطي الصعوبات والنهوض بها قدر المستطاع ، والوصول إلى العالمية مطمع كثير من الجامعات ، ومنها الجامعات الأردنية ، ولكي تكون هذه الجامعات تسير على الطريق نحو التميز عليها أن تسعى إلى المنافسة بكل قوة ، وعليها أن تستفيد من تجارب الجامعات العالمية ، وكذلك عليها أن تسعى إلى الأخذ والبحث عن مايلي : (نوعية جديدة من الباحثين ، القيادة الجامعية المميزة ، الإنفاق الوافر على التعليم ، دور ايجابي للحكومة والقطاع العام ، الرؤية الإستراتيجية للجامعات ، تدويل التعليم العالي)، والعمل على هذه من قبل الجامعات والاستفادة منها والاهتمام الكبير بها، هو الطريق نحو التميز في الوصول بالجامعات إلى العالمية. وعلى القيادات الجامعية التفكير بكل الطرق والأساليب التي تجعل من هذه الجامعات، منارة لكل الباحثين والطلبة والأساتذة الجامعيين، وذلك بما تقدمه هذه القيادات من تطور ملموس على الجامعات في مختلف الأنشطة الجامعية ، مما يعطي الجامعة سمعة أكاديمية عالية في دول العالم.

الدراسات السابقة:

تم تناول الدراسات السابقة ذات العلاقة ، والتي قام بها الباحثون ورجال الفكر الإداري في مجال تدويل التعليم العالي ، والتنافسية العالمية للجامعات وتالياً بعض الدراسات التي تخص الموضوع مرتبة تنازلياً حسب الترتيب الزمني لإجرائها بدءاً بالأحدث.

أ. دراسات تناولت موضوع تدويل التعليم العالي:

دراسة " جيانج وكاربنتر " (Jlang & Carpenteren, 2013) : هدفت الدراسة إلى الوقوف على معوقات تطبيق استراتيجية تدويل مؤسسات التعليم العالي بإحدى الجامعات البريطانية . واعتمد الباحثان على أحد أدوات البحوث الكيفية ، وهو : دراسة الحالة. واستعان الباحثان في إجراء دراستهما بـ 20 من أعضاء هيئة التدريس ، ورؤساء الأقسام الأكاديمية المنتسبين إلى جامعة ديربي (بالمملكة المتحدة)، وتم جمع البيانات اللازمة للدراسة عبر إجراء سلسلة من المقابلات الشخصية شبة المقننة مع أفراد عينة المشاركين، وكشف النتائج النهائية للدراسة عن إمكانية تصنيف أبرز المعوقات التي تقف في وجه تطبيق استراتيجية التدويل بالجامعة المختارة في إطار أربعة محاور رئيسة على النحو التالي:(القضايا المتعلقة بالتخطيط ، والقضايا التنظيمية، والقضايا الإدارية، والقضايا الفردية الخاصة بالعاملين). وفي ضوء هذه النتائج ، أوصت الدراسة بضرورة تطبيق استراتيجيه متكاملة الأركان لمواجهة هذه السلبيات ، مع الأخذ في الاعتبار الربط بين الأبعاد الثمانية الرئيسة للاستراتيجيات الفعالة لتدويل مؤسسات التعليم العالي، وهي : التوزيع والاستغلال الفعال للموارد المتاحة ، مد جسور قنوات الاتصال ، تطوير العمليات الإجرائية المستخدمة، الارتقاء بمستويات التنسيق والتعاون، بناء ثقافة تنظيمية داعمة لجهود التطوير، مقاومة التغير، دعم الطلاب، الاستجابة لمتطلبات البيئة الخارجية المحيطة على نحو فعال.

دراسة " موكا" (Mok , 2013) والتي هدفت إلى استعراض تجربة بلدان شرق آسيا في إنشاء الجامعات الرائدة عالمياً. واعتمدت منهجية الدراسة على استخدام إحدى أدوات البحوث الكيفية ، وهو: تحليل المحتوى. واستعان الباحث في إجراء دراسته بعينة عشوائية مختارة من المقالات البحثية المنشورة في الدوريات العلمية المحكمة، إضافة إلى وثائق التصنيفات العالمية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي المنشورة خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عامي (2000-2013) . وكشفت النتائج النهائية للدراسة عن أن العقد الماضي من الزمن قد شهد تسارع

وتيرة تطبيق مبادرات إنشاء الجامعات الرائدة عالمياً ببلدان منطقة شرق آسيا التالية: الصين، تايوان، هونج كونج. اليابان. كوريا الجنوبية. سنغافورة. ماليزيا. واعتمدت جامعات هذه الدول في جهودها من أجل الريادة العالمية على التطوير الاستراتيجي لأنشطة البحث العلمي ، وعقد الشراكات وبرامج التوأمة مع مؤسسات الصناعة والمال والأعمال، وتقديم الخدمات الاستشارية والتعاقد الخارجي على تقديم الخدمات البحثية المتخصصة على نحو يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع من منظور تنافسي مستدام يرتكز على دعائم الإبداع والابتكار ، وتداول المعرفة عالمياً. كما أكدت النتائج على أن هذه الجهود الحثيثة قد أثمرت على تحقيق نتائج إيجابية بارزة للبلدان شرق آسيا في التصنيفات العالمية للجامعات. فمثلا، تشير نتائج تصنيف شنغهاي جياو- تونج (للجامعات الدولية) لعام 2012م إلى وجود **88** جامعة ببلدان شرق آسيا ضمن قائمة أفضل 500 جامعة عالمياً.

دراسة ليو دي (Liu & Dia , 2012) هدفت الدراسة : إلى استعراض معالم التجربة الصينية في تدويل مؤسسات التعليم العالي. واعتمد الباحثان على استخدام أحد أدوات البحوث الكيفية، وهو: تحليل المحتوى. واستعان الباحثان بعينة مختارة من الدراسات العلمية السابقة التي تناولت هذا الموضوع ، والمنشورة في الدوريات المحكمة عالمياً خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عامي (1993-2012م). وكشفت النتائج النهائية للدراسة عن أن الصين قد قامت مؤخراً بجهود دءوبة بهدف تدويل مؤسساتها الجامعية من منظور يأخذ في الاعتبار الربط الاستراتيجي بين الأبعاد الأربعة الرئيسة لعملية التدويل، وهي تدويل ما يلي: المناهج ، والمقررات الدراسية. العمليات الإدارية التنظيمية. إجراء البحوث العلمية التشاركية. تبادل طلاب وأعضاء هيئة التدريس. وفي ضوء هذه النتائج ، أوصت الدراسة بمايلي: نشر استخدام اللغات الأجنبية وبخاصة اللغة الإنجليزية بالجامعات الصينية. دعم جهود عقد اتفاقيات الشراكة والتوأمة والتعاون الدولي مع المؤسسات الجامعية الخارجية. إيلاء درجة أكبر من الاهتمام لبرنامج التبادل الطلابي، وتبادل الخبرات ، وأعضاء هيئة التدريس. تطبيق مناهج دراسية متطورة تتميز بالقدرة على الوفاء بالمعايير الدولية للجودة. الربط بين أنشطة التدويل المستخدمة وبين الثقافة التنظيمية السائدة ، وقدرة المؤسسات الجامعية على الاضطلاع بوظائفها الأساسية في التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع الدولي من خلال التعاون مع المنظمات والهيئات الدولية.

، هدفت الدراسة : إلى تحديد (Ramanathan et la , 2012) دراسة " راماناثان وزملاؤه " التصورات السائدة حول تدويل مؤسسات التعليم العالي بالجامعات الخاصة بماليزيا . واعتمدت منهجية الدراسة على استخدام إحدى أدوات البحوث الكمية ، وهو: المنهج الوصفي– التحليلي. واستعان الباحثون في إجراء دراستهم بـ 204 من أعضاء هيئة التدريس المنتسبين إلى عشر من الجامعات الخاصة (بماليزيا). وتم جمع البيانات اللازمة للدراسة عبر تطبيق استبيان مسحي مقنن ل تشونج (2007) . تلي ذلك تحليل هذه البيانات إحصائياً ، وكشفت النتائج النهائية للدراسة عن تمتع أفراد العينة المشاركين بتصورات إيجابية حول مساهمة العوامل الثمانية الرئيسة في دفع عجلة جهود التدويل بالجامعات الخاصة بماليزيا وهي : الساسيات التنظيمية المطبقة. السياسات الحكومية. القيادة والحوكمة. الدعم التنظيمية. الموارد البشرية. إدخال التكنولوجيا المتطورة. التوجه نحو العالمية. الإبداع ، والابتكار. وفي ضوء هذه النتائج ، أوصت الدراسة بتفعيل مبادرات التدويل المطبقة بهذه الجامعات مستقبلاً من منظور يأخذ في الاعتبار ما يلي : توافر نظم موحدة تتميز بالشفافية لتقييم الأداء. زيادة معدلات مشاركة القطاع الخاص في الارتقاء بمنظومة التعليم العالي. دعم القدرة على الوفاء بمتطلبات المنافسة عالمياً. تطبيق مؤشرات دقيقة للأداء . كما أكدت الدراسة أهمية دعم القدرة على الإبداع والابتكار كأحد الأبعاد الهامة التي لا غنى عنها على الإطلاق لتدويل الجامعات الخاصة بماليزيا عبر الاستعانة بالاستراتيجيات التالية : تزويد الطلاب بفرص متنوعة للمشاركة في الأنشطة الصفية، واللاصفية ذات الصبغة الدولية المتعددة الثقافات. مد جسور التعاون والشراكة مع الجامعات الأجنبية عبر الاستعانة بأدوات التعليم الإلكتروني أو التعليم عن بعد. المشاركة في تطبيق مشروعات بحثية مشتركة مع المؤسسات الدولية للتعليم العالي. تنظيم المؤتمرات ، والندوات وورش العمل الدولية ذات الصلة بالتدويل.

دراسة "سارينين" (Saarinen , 2012) هدفت الدراسة إلى الوقوف على تأثير عامل اللغة في جهود، ومبادرات تدويل مؤسسات التعليم العالي بفلندا . واعتمدت منهجية الدراسة على استخدام إحدى أدوات البحوث الكيفية ، وهو تحليل المحتوى. واستعانت الباحثة في إجراء دراستها بعينة مختارة من الوثائق ، والسجلات التعليمية التي تحدد توجهات الخطط الاستراتيجية لتدويل الجامعات، ومؤسسات التعليم العالي في فنلندا المنشورة بين عامي (2000-2012).

وأوضحت النتائج النهائية للدراسة أن فنلندا تبذل حالياً جهوداً أكبر من أجل الارتقاء بمبدأ التعددية الثقافية ، واللغوية كأداء لدعم قدرتها على تدويل منظومة تعليمها العالي. وقد أوضحت النتائج

تطبيق فنلندا للاستراتيجيات التالية في تطوير برامجها الدراسية بالاستفادة من اللغات الأجنبية (وبخاصة اللغة الانجليزية) في تدويل الجامعات : تطبيق برامج صفية إثرائية لتعليم اللغات الأجنبية . تطوير برامج التعليم الدولي مع التركيز على تنمية المهارات اللغوية المطلوبة لدى أعضاء هيئة التدريس . تدريس اللغة الوطنية (الفلندية) للطلاب وأعضاء هيئة التدريس من الأجانب. وفي ضوء هذه النتائج ، أوصت الدراسة بضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام مستقبلاً لتطوير برامج تدريس اللغات الأجنبية (وبخاصة : اللغة الانجليزية) بفلندا كأداء لتدويل مؤسسات التعليم العالي من منظور يأخذ في الاعتبار ربط تعليم هذه اللغات الأجنبية بما يلي: قدرة أعضاء المجتمع الجامعي على التفاعل مع البيئة الأكاديمية الدولية . أتباع مدخل متوازن في إقامة مجتمع متعدد الثقافات . توظيف مبادرات التدويل كأداء لزيادة مستويات تنافسية منظومة التعليم العالي بالبلاد عبر رفع مستويات الجودة ، والإبداع والابتكار، والتنافسية الاقتصادية للجامعات ، وللمجتمع الفنلندي بشكل عام.

دراسة " كوريل دراسات وزملاؤه " (Coryell et al .,2012).هدفت الدراسة : إلى إجراء حالة متخصصة لتجارب تدويل عمليات أربع من الجامعات المختلفة بكل من الولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة المتحدة . واعتمدت منهجية الدراسة على استخدام إحدى أدوات البحوث الكيفية ، وهو دراسة الحالة. واستعانت الباحثات في إجراء دراستهن بعينة قصدية مؤلفة من 23 من القيادات ، وأعضاء هيئات التدريس بأربع جامعات أمريكية ، وبريطانية متنوعة. وتم جمع البيانات اللازمة للدراسة عبر إجراء سلسلة من المقابلات الشخصية شبة الموجهة مع أفراد العينة المشاركين. وكشفت النتائج النهائية للدراسة عن اتخاذ الجامعات الأربع المختارة لإجراءات فعالة في التدويل تركز على المحاور الأربعة الرئيسة لتدويل مؤسسات التعليم العالي ، وهي : تدويل أنشطة البحث العلمي . تبادل الطلاب والباحثين . تدويل المناهج ، والمقررات الدراسية . تطبيق برامج الدراسة بالخارج . وعلى الجانب الآخر ، أوضحت النتائج الحاجة الماسة إلى بلورة معالم فهم أكثر عمقاً للسياق المؤسسي السائد عند تطبيق مبادرات التدويل مستقبلاً عبر التركيز على ما يلي: تكوين فهم مشترك لمفهوم وطبيعة التدويل والاستراتيجيات الواجب الاستعانة بها بهدف التأثير في عمليتي التدريس ، والتعليم داخل المؤسسة الجامعية . استخدام مجموعة متنوعة من طرق ، وأدوات التقييم في قياس مستويات فاعلية جهود التدويل ومدى ارتباطها بمخرجات تعلم الطلاب. واختتمت الدراسة بالتوصية بضرورة تطبيق منظور متكامل للتدويل مستقبلاً يأخذ في الاعتبار ما يلي : تدويل عمليات التدريس ، والتعلم ، والبحث العلمي . الإدارة الاستراتيجية الفعالة

لأنشطة التدويل على مستوى المؤسسي . تطبيق برامج الدراسة في الخارج.

دراسة "تايلور" (Taylor,2012) التي هدفت إلى الوقوف على متطلبات إنشاء الجامعات الرائدة عالمياً في القرن الحادي والعشرين. واعتمدت منهجية الدراسة على استخدام إحدى أدوات البحوث الكيفية ، وهو : دراسة الحالة ، واستعان الباحث في إجراء دراسته بعينة عمرية مؤلفة من 26 من العاملين بجامعة (وأرويك) بمدينة كوفنتري بالمملكة المتحدة خلال النصف الثاني من العام الجامعي (2011-2012م) موزعين بين 17 من هيئة التدريس ، و9 من الإداريين الجامعيين . وتم جمع البيانات اللازمة للدراسة عبر إجراء سلسلة من المقابلات الشخصية شبه الموجهة مع أفراد عينة الدراسة . وكشفت النتائج النهائية للدراسة عن وجود ستة متطلبات أساسية لابد من توافرها سلفاً من أجل إقامة الجامعات الرائدة عالمياً ، وهي : (1). المرونة ، والدينامية ، الحسم في صنع واتخاذ القرار من منظور جماعي. (2). التوجه النشط نحو العالمية عبر الاستعانة بأدوات متنوعة مثل : إنشاء المراكز البحثية ، ومد جسور علاقات الشراكة والتعاون والتوأمة مع مؤسسات الصناعة والمال والأعمال وإنشاء الواحات العلمية وحاضنات الأعمال ودعم العلاقات مع الخريجين. (3). تطبيق سياسة متكاملة في تنويع مصادر التمويل المالي. (4). الاستقلالية في صنع ، واتخاذا القرار.(5). تطوير أنشطة البحث العلمي، وريادة الأعمال. (6). بناء ثقافة جامعية متطورة تركز على تبني قيم التغير ، والإبداع ، والابتكار على كافة المستويات . وفي ضوء هذه النتائج ، أوصت الدراسة بتعميم تطبيق النموذج المقترح لإقامة الجامعات الرائدة عالمياً على نطاق واسع على مستوى الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، مع التركيز على مجموعة الأبعاد الهامة التالية : (1). الرسالة ، والرؤية ، والسمعة ، المؤسسية للجامعة. (2). توافر فرق العمل ، والقيادة الفعالة. (3). جودة العمليات ، والوظائف الإدارية. (4). تميز أنشطة التعليم ، والبحث العلمي . (5). توفير وتنويع مصادر التمويل . (6). الحصول على أعلى المراتب في التصنيفات الدولية للجامعات.

دراسة العامري (2012) ، وكانت تحت عنوان متطلبات تدويل التعليم العالي كمدخل لتحقيق الريادة العالمية للجامعات السعودية "تصور مقترح" ، استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي المسحي. و تكون مجتمع الدراسة من جميع القادة الأكاديميين (عمداء / وكلاء عمداء / رؤساء أقسام) في عشر جامعات سعودية هي: (جامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك سعود، وجامعة الملك فهد، وجامعة أم القرى، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الباحة، وجامعة تبوك ، وجامعة الطائف، وجامعة طيبة ، وجامعة نجران) وعددهم (5371) وتم اختيار عينة عشوائية طبقية منهم بلغ عددهم (155) قيادياً واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة وتكونت من ثلاثة محاور اشتملت على (101) عبارة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي

: جاءت درجة توافر متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات السعودية الحكومية ضعيفة ، وكان أعلى متوسط لبعد الحراك والتنمية المهنية الدولية لأعضاء هيئة التدريس ، وأقل متوسط لبعد تدويل خدمة المجتمع . وجاءت درجة أهمية متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات السعودية الحكومية عالية جدا. وكان أعلى متوسط أهمية لبعد الحراك والتنمية المهنية الدولية لأعضاء هيئة التدريس ، وأقل متوسط أهمية لبعد الحراك الدولي للطلاب. وكان أهم توصيات الدراسة أن تتبنى الجامعات السعودية الحكومية تطبيق التصور المقترح لمتطلبات تدويل التعليم العالي مع الأخذ في الاعتبار التركيز على الأبعاد التالية: (الفلسفة المؤسسية الدولية ، والإستراتيجية والرؤية الدولية، والبنية التنظيمية الدولية، والحراك والتنمية المهنية الدولية لأعضاء هيئة التدريس ، والحراك الدولي للطلاب، وتدويل المناهج والبرامج الأكاديمية ، وتدويل البحث العلمي ، وتدويل خدمة المجتمع ، وتمويل أنشطة التدويل، والتسويق الدولي للجامعات).

دراسة الكيرعاني (2010) هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الآثار والتحديات المترتبة على انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية على مؤسسات تعليمها الجامعي ، وإعداد مقترحات لتدويل التعليم الجامعي في المملكة على ضوء الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بما يتناسب مع إمكانات البيئة السعودية وخصوصيتها الثقافية .استخدمت الدراسة المنهج الوصفي بمدخله الوثائقي والمدخل المسيحي الاجتماعي ، وطبقت استبانه على عينة من رجال الأعمال في القطاع الخاص ، وتوصلت الدراسة إلى أن انضمام المملكة لمنظمة التجارة سيترتب عليه الكثير من الآثار المستقبلية الإيجابية والسلبية ،كما أن ذلك يؤدي إلى منافسة قوية بين مؤسسات التعليم الجامعي ، بالإضافة إلى تدفق المستجدات والتخصصات والعلوم المختلفة ، وفتح سوق العمل لمؤسسات التعليم الجامعي الأجنبية ، أوصت الدراسة بإنشاء مركز وطني للدراسات المستقبلية يقوم برصد المتغيرات الداخلية والخارجية ، والعمل على تحديد مواطن القوة ومواطن الضعف في نظام التعليم الجامعي السعودي ، بالإضافة إلى بناء مناهج تعليمية حديثة ومطورة تلبي حاجة الفرد والمجتمع المستقبلية ، والعمل على تحسين جودة مؤسسات التعليم الجامعي للوطنية وفقاً للمقاييس العالمية.

دراسة " شايلدرس " (Childress , 2009) : أشارت فيها إلى أنه منذ أكثر من نصف قرن مضى فإن معظم المؤتمرات والندوات التربوية ركزت على إعداد خطط لتدويل مؤسسات التعليم العالي . ومن أجل مشاركة فعالة لأعضاء هيئة التدريس في التدويل ، فإن العلماء والمفكرين في مجال التعليم العالي أوصوا بأن تشتمل خطط التدويل على رصد الموارد اللازمة مثل ميزانيات : التبادل العلمي ، وورش عمل تنمية أعضاء هيئة التدريس مهنياً ، وتطوير مناهج دولية ، والمنح البحثية . وعلى الرغم من ذلك فإن مشاركة أعضاء هيئة التدريس في خطط التدويل كانت تعاني نقصاً في التمويل . واعتمدت الدراسة على تحليل دراسة الحالة في اثنتين من مؤسسات التعليم

العالي ، إذ أشارت النتائج إلى تباين الاستثمارات في خطط مشاركة أعضاء هيئة التدريس في عملية التدويل ، وأن كلا من المؤسستين اعتمد على مصادر متنوعة لتمويل خطط مشاركة أعضاء هيئة التدريس في عملية التخطيط المؤسسي ، وقدمت الدراسة تطبيقات في مجال التخطيط ونظرية الاعتماد على الموارد والتدويل .

دراسة "ديوي ودف" (Dewey & Duff . 2009) : أشارات إلى أن كلا من العولمة والتدويل كفكرة ، أو كإطار عمل نالتا اهتماماً واسعاً من المؤسسات الأكاديمية على مستوى أمريكا الشمالية. إذ أكدت الدراسة أنه على الرغم من أعضاء هيئة التدريس يعدون المشاركين الأساسيين في مبادرات التدويل الأكاديمي ، إلا أن قليلاً من الأبحاث والدراسات قد أجريت للتعرف على الأدوار ، والمسؤوليات ، والمشكلات التي تواجه عضو هيئة التدريس في عملية التدويل .هدفت هذه الدراسة إلى تبصير الإداريين بوجهات نظر أعضاء هيئة التدريس نحو أهداف ، واستراتيجيات وعمليات التدويل . اعتمدت الدراسة أسلوب دراسة الحالة لعمليات التدويل الحالية في كلية الآثار والفنون في جامعة أورجون بالولايات المتحدة . إذ ناقشت الدراسة أسلوب الاعتماد على عضو هيئة التدريس في عملية تدويل التعليم ، وكيفية التعامل مع المعوقات ، وتطوير البنى والهياكل لتعزيز التدويل . اقترحت الدراسة وضع إطار للتعرف على الصراعات والمسؤوليات المتضمنة جوهر تدويل التعليم .

دراسة العمري(والتي Al-omari, 2008)

هدفت إلى تقييم الكفايات القيادية الواجب توافرها لدى قادة الجامعات لتدويل مؤسسات التعليم العالي في الأردن، في ضوء تصورات عينة مختارة من الإداريين وأعضاء هيئة التدريس الذين تم اختيارهم عشوائياً من ثلاث جامعات مختلفة تمثل المناطق الشمالية والوسطى والجنوبية من المملكة الأردنية الهاشمية ، واستخدام الباحث الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من(86) من الإداريين ، و(139) من أعضاء هيئة التدريس العاملين بالجامعات الأردنية ، وقد كشفت نتائج الدراسة عن أربعة من المحاور الخمسة المقترحة للكفايات اللازمة لتدويل مؤسسات التعليم العالي بالأردن وفقا لتصورات عينة من الإداريين وأعضاء هيئة التدريس المشاركين على أنها ذات درجة مرتفعة من الأهمية وهي محاور : (1) الثقافة والرؤية والعقلية الدولية .(2) التخطيط الاستراتيجي الدولي.(3) الموارد البشرية الدولية. (4) العمليات والبيئة التنظيمية الدولية . أما البعد الأخير – الخاص بالتعليم الدولي – فقد اعتبر على درجة كبيرة للغاية من الأهمية بواسطة عينة المشاركين في الدراسة . وفي ضوء هذه النتائج **أكدت** الدراسة ضرورة الإعداد والتدريب الجيد لقادة مؤسسات التعليم العالي في الأردن لتمكينهم من مواجهة تحديات

المستقبل ، فضلا عن تشجيعهم على الأخذ بعين الاعتبار تأثير قوى التدويل ، وآثارها المتنوعة في الحفاظ على بقاء ، وتطور واستدامة مؤسساتهم الجامعية على المدى الطويل مستقبلا.

وأجرت نصر (2007) دراسة مقارنة بهدف التعرف على الخبرات الأجنبية في مجال تدويل التعليم الجامعي ، والاستفادة منها بما يحقق التميز للجامعات المصرية ، ويخدم خصوصيتها الثقافية. اقتصرت الدراسة على خبرتين أجنبيتين في مجال تدويل التعليم الجامعي هما خبرة المملكة المتحدة وأستراليا. توصلت الدراسة إلى أن حركة تدويل التعليم الجامعي مرت في تطورها بمراحل مختلفة بتطور الجامعات منذ نشأتها حتى تاريخها المعاصر ، تشمل هذه المراحل : مرحلة التكامل والتقارب ، ومرحلة النفور والتباعد ، ومرحلة إعادة التكامل والتقارب ، وأن مصر تؤدي دوراً هاماً في مجال التنسيق بين الجامعات في الوطن العربي. وقامت الدراسة باقتراح تصور يهدف إلى تفعيل تدويل التعليم الجامعي في مصر بما يحقق التميز وتقارب الثقافات وبما يتفق مع السياق الثقافي المصري.

ب. دراسات تناولت موضوع التنافسية العالمية للجامعات:

دراسة القحطاني (2013) : والتي هدفت إلى عرض أسلوب الريادة الاستراتيجية كمدخل للتطوير التنظيمي في المنظمات الحكومية ، وتسليط الضوء على إمكانية تبنية في الجامعات الخليجية ، وبيان كيف يمكن للريادة الاستراتيجية أن تنقل الجامعات لمصاف المنافسة عالمياً. وقد استخدم المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل أدبيات الموضوع والدراسات العلمية فيه وقد توصلت الدراسة لجملة من النتائج من أهمها : (1). الريادة الاستراتيجية مدخل تطويري يمكن أن يساعد في وصول الجامعات الخليجية إلى الريادة العالمية منافسة في ذلك الجامعات العالمية. (2). تبني العديد من الجامعات لهذا المفهوم في أعمالها التطويرية بشكل واضح مما ساعد في رقيها وامتلاكها قدرة تنافسية على مستوى العالم. (3). وجود نماذج تطبيقية من الجامعات العربية والخليجية لديها تجربة في تطبيق الريادة الاستراتيجية ومنها جامعة الملك سعود. (4). أثبت أسلوب الريادة الاستراتيجية نجاحه في تطوير الجامعات نظرا لمرونة طبيعة المنافسة العالمية التي تفرض على الجامعات الاستجابة لمتطلباتها.

دراسة الوادي والزعبي،(2011) وكانت تحت عنوان، مستلزمات إدارة الجودة الشاملة كأداة لتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الأردنية دراسة تحليلية. هدفت الدراسة إلى حث الجامعات عموما على دراسة وتفحص إدارة الجودة الشاملة ومستلزماتها في تحقيق الميزة التنافسية ، وأثرها في تبني الجامعة إدارة الجودة الشاملة سلوكاً ووصف منهجية الجودة الشاملة والمزايا التنافسية في الجامعات الأردنية لتوفير مسار واضح في مواجهة التحديات المستمرة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات منها:

- على الجامعات استثمار مزايا التطبيق السليم لمستلزمات إدارة الجودة الشاملة كأداة لتحقيق المزايا التنافسية من خلال تحقيق خدمات التعليم بالجودة المناسبة.

- التأكيد على مشاركة كافة العاملين في تحقيق الجودة المطلوبة من خلال منحهم المشاركة الفعلية بالمناقشات الجارية حول الجودة والتطبيق الميداني لأفكارهم وآرائهم العلمية والعملية المبدعة.

- التأكيد على التحسين والتطوير المستمر لكافة العمال في الجامعة وبشكل خاص المتعلقة بتحقيق الخدمة الممتازة.

دراسة عبد الباسط ،(2010) بعنوان " تطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية في ضوء خبرات وتجارب جامعات بعض الدول المتقدمة ". هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية من خلال تناول مفهوم القدرة التنافسية ، والتعرف على الخبرات والتجارب الدولية في مجال القدرة التنافسية للجامعات وكذلك محددات ومؤشرات القدرة التنافسية للجامعات الأجنبية ، ورصد واقع القدرة التنافسية للجامعات المصرية ، وتوصلت الدراسة إلى وجود بعض المشكلات التي تعيق القدرة التنافسية للمؤسسات التعليمية في مصر ، بالإضافة إلى ضعف القدرة التنافسية للجامعات المصرية وتدنى مستواها في التصنيفات العالمية ، وانتهت الدراسة بتصور مقترح يرتكز إلى تطبيق الأساليب العلمية والتكنولوجية ، وتطوير نظم القبول ، والاهتمام بضمان جودة الأداء الجامعي.

دراسة الإبراهيمي ، (2009) وكانت بعنوان ، درجة فاعلية تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية لتحقيق الميزة التناقسية لجامعاتهم. كان هدف هذه الدراسة هو معرفة درجة فاعلية تقويم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردينة لتحقيق الميزة التنافيسة لجامعاتهم ، ومعرفة درجة اختلاف وجهات النظر باختلاف متغييرات الجامعة ، والرتبة الأكاديمية ، والتخصص ، والخبرة. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفى التحليلي. وتكون مجتمع البحث من أعضاء هيئة التدريس في أربع جامعات أردنية ممن هم بدرجة (أستاذ ، أستاذ مشارك ، أستاذ مساعد). وتكونت عينة البحث من (426) عضو هيئة تدرس ، واختيرت العينة بطريقة عشوائية عنقودية ولتحقيق غرض الدرا سة أعدت استبانة مكونة من (16) فقرة موزعة إلى ثلاثة مجالات هي : الاهداف الاستراتجية ، أهداف الجامعة ، أهداف العاملين وتم التحقيق من صدورها وثباتها ، ومن ثم تم تطبيقها على عينة البحث . وأظهرات نتائج الدراسة ما يلي:

- جاءت معظم آراء هيئة التدريس في تقويم الأداء متوسط بالقياس كاملاً.
- هناك اختلاف في تقديرات أعضاء هيئة التدريس يعزى إلى متغير (المسمى الوظيفي) لصالح فئة (استاذ) ، ومتغير (التخصص) لفئة (أنساني).

- ليس هناك اختلافات في تقديرات أعضاء هيئة التدريس باختلاف الجامعة / والخبرة.

دراسة(Bradmore , 2007) ، وكانت تحت عنوان : " سعي الجامعات الأسترالية الحكومية للميزة التنافسية في بيئة التعليم العالي العالمية ". هدفت هذه الدراسة التي احتوت على ثلاث دراسات منفصلة ولكنها متصلة من حيث النوعية هدفت إلى : قياس القلق الحالي لدى الجامعات من التغير المتسارع في المنافسة في قطاع التعليم العالي العالمي. تحديد وتقييم الاستراتيجيات التي وضعتها الجامعات استجابة لزيادة المنافسة. وضع إطار مفاهيمي لتوجيه السلوك التنافسي في الجامعات. وكان من أهم نتائج الدراسة : أن قلق الجامعات فيما يتعلق بالمنافسة كان عالياً على الرغم من دراسات الحالة التي قامت بها الدراسة تبين أن التخطيط الاستراتيجي غير متطور ، وأن هناك إهمالاً لذكر الموارد الاستراتيجية الحساسة ومنها السلوك التنافسي في إصدارات الجامعات التي تصدرها لغرض الإعلام والعلاقات العامة . إن الجامعات تنفذ مجموعة واسعة من الاستراتيجيات استجابة لازدياد التنافس . وتشمل استراتيجيات بناء العلامة التجارية لتحسين السمعة والصورة المقارنة مع الجامعات الرائدة في جميع أنحاء العالم لتحسين النوعية وتطوير تحالفات قوية في مجال البحوث العالمية ، وبحث الدورات التدريبية الحالية لتعزيز أهمية السوق والمستهلك وتعزيز البنية التحتية ومرافق الحرم الجامعي لاجتذاب أفضل الطلاب والموظفين ، مع التركيز في البحوث على مجالات القوة ، تعزيز التسويق وتعزيز الخدمات الطلابية. أنه لا يوجد دليل واضح على الأساس النظري للاستراتيجيات التي يجري تنفيذها استجابة للحصول على إنجاز عالمي ودراسة الحالات الخمس في هذا البحث تقترح أن أسس مثل هذه القرارات تكون متوفرة في ، مهمة الجامعة ، والروية ، وبيان القيم . وتوصي الدراسة بتوصيات من أهمها : ينبغي النظر فيها إذا كانت الجامعات تولى الاهتمام الكافي للتكثيف المتسارع من المنافسة في قطاع التعليم العالي العالمي . وينبغي أن تدرس الجامعات كفاية العمليات في مجال التخطيط الاستراتيجي ، وخاصة فيما يتعلق بتحليل بيئة العمل الخارجية والتهديدات التي يشكلها المنافسين .وينبغي أن تقيم الجامعات مدى كفاية الأسس لاستراتيجياتها التنافسية الحالية إن وجدت. وينبغي أن تقيم الجامعات ، وتنظر في تنفيذ الإطار المفاهيمي لتوجيه السلوك التنافسي. وينبغي أن تتبنى الجامعات مفهوم المرونة الاستراتيجية إذ أن التوجهات الإستراتيجية يمكن أن تتغير بسرعة في حالة فشل الأداء لتلبية التوقعات أو عند تغير ظروف السوق . وينبغي للحكومات الاتحادية والدولة تقييم السياسيات الحالية المتعلقة بمتطلبات التخطيط الاستراتيجي من قبل الجامعات لتوضيح المقاصد ولتقييم مدى كفاية العمليات والممارسات.

دراسة (Lindong , 2007) ، بعنوان " دراسة حالة متقاطعة للميزة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة في كوتشينج ، سروواك . تناولت هذه الدراسة فحص ودراسة ووصف الميزة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة في مدينة كوتشينج ، في مقاطعة سروواك في ماليزيا. وقد تم تنفيذ الدراسة من خلال أتباع منهج دراسة الحالة لأربع مؤسسات تعليمة في مدينة كوتشنج. وقد تم جمع البيانات النوعية في الغالب من خلال مقابلات شبه منظمة مع مقدمي المعلومات الرئيسين، ومن خلال تحليل الوثائق والملاحظات . وكشفت نتائج البحث عن ما يلي:

- لا تعتمد إدارة هذه المؤسسات منهجية تخطيطية استراتيجية في طريقة إدارتها لأعمالها . وتعتمد في كثير من قراراتها على الحدس والخبرة الشخصية ، على الرغم من أن تمويلها لا يأتي من عوامل داخلية وخارجية مؤثرة على مؤسساتهم .

- وبتطبيق نموذج مايكل بورتر (القوى الخمس) ووفقاً لقوة كل قوة ، لم تجد الدراسة أن هناك تأثيراً لهذه القوى على القدرة التنافسية لهذه المؤسسات.

- وعلاوة على ذلك لا تحاول الإدارة استغلال مواردها الداخلية للتعامل مع القوى التنافسية وجعل مؤسساتها أكثر قدرة على التنافسية .

- اكتشفت الدراسة أيضاً أن هذه المؤسسات ومن أجل أن تكون أكثر تنافسية ، فقد اعتمدت إستراتيجية تركيز التميز خلال السنوات الأولى من إنشاءها ، ثم تحولت بعد ذلك إلى إستراتيجية التمييز.

- كما كشفت أيضاً أن الكفاءات المتميزة في هذه المؤسسات والتي يمكن أن تضفي عليها ميزة تنافسية كانت مؤقتة وبالتالي فإن الميزة التنافسية المتحققة ليست مستدامة.

- وأخيراً تم التعرف على النجاحات السوقية للمؤسسات الأربع ، كما ظهر أيضاً أن نجاح كل مؤسسة خاضع لعدد من المؤشرات.

- اكتشفت الدراسة أن كل المؤسسات الأربع كانت لديها مشاكل مالية وتناضل من أجل تغطية مصروفاتها.

دراسة حاتوغ ،(2006) بعنوان " أنموذج مقترح لدور الإدارة في تحقيق الميزة التنافسية في برامج التعليم الفندقي والسياحي في كليات المجتمع الأردنية " . وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور الإدارة في تحقيق ميزة تنافسية في برامج التعليم الفندقي والسياحي لكليات المجتمع في ضوء الاتجاهات المعاصرة . والتعرف على درجة قيام الإدارة في كليات المجتمع الأردنية بدورها في تحقيق ميزة تنافسية في برامج التعليم الفندقي والسياحي . ومن ثم بناء نموذج مفاهيمي عملي يوضح دور الإدارة في تحقيق الميزة التنافسية . وقد توصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها : تمثل دور الإدارة في كليات المجتمع الأردنية في تحقيق ميزة تنافسية في برامج التعليم الفندقي والسياحي في(13) مجالاً هي: القيادة ، والمنهجية الإدارية ، والاستراتيجية

التنافسية، والثقافة التنظيمية ، والهيكل التنظيمي ، وإدارة الموارد البشرية ، وإدارة شؤون الطلاب ، وإدارة التكنولوجيا ،والبنية التحتية ، وإدارة المعرفة والبحث العلمي ، والشراكة مع ذوي العلاقة (العملاء) ،وإدارة العمليات في مجالي تطبيق البرامج وتنفيذها ، وضبط الجودة. كان مستوى قيام الإدارة بدورها والإداريين متوسطاً بشكل عام . وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات كان من أهمها : تبني كليات المجتمع الأردنية للنموذج المفتوح واعتباره إطاراً مرجعيا للعمل الإداري وتوجيه ذلك لتحقيق الميزة التنافسية لخريجيها في ميدان العمل . رفع كفاءة القيادات الإدارية بما يمكنهم من أداء دور فاعل في تحقيق الميزة التنافسية ، وذلك عبر إعداد برامج تدريبية متخصصة في إدارة الجودة الشاملة ، والإدارة الاستراتيجية ، وإدارة الموارد البشرية ، وإدارة المعرفة والعلم ، وإدارة تكنولوجيا المعلومات ، وتطوير أنظمة قياس وضبط الجودة في التعليم وتطوير معايير أداء البرامج التعليمية.

دراسة الدهدار ،(2006) بعنوان " العلاقة بين التوجه الاستراتيجي لدى الإدارة العليا في الجامعات الفلسطينية وميزتها التنافسية دراسة ميدانية على جامعات قطاع غزة ". إذ هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين بعض متغيرات التوجه الاستراتيجي(التزام الإدارة العليا بالتخطيط الاستراتيجي ، معدلات الابتكار والتغير التكنولوجي في مجال التعليم الإلكتروني ، تحسين مستمر ، الاهتمام بالعنصر البشري) ، كمتغيرات مستقلة واكتساب الميزة التنافسية ، وفقاً لنظرية بورتر (الكفاءة المتميزة ، التزام الإدارة العليا بالجودة، الاستجابة لحاجات الطلبة)، بالإضافة إلى التعرف على حقيقة التوجه الاستراتيجي لدى الإدارة العليا في المؤسسات الجامعية في قطاع غزة ومحاولة تحسين قدراتهم في استغلال الموارد التي تمتلكها المؤسسة ، لتحقيق أهدافهم الاستراتيجية ومساعدة الإدارة العليا في تطوير أدائها ومهاراتها بما يحقق الميزة التنافسية لهذه الجامعات من خلال عناصر التوجه الاستراتيجي. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها ، أن هناك علاقة ذات دلاله إحصائية بين جميع متغيرات التوجه الاستراتيجي ، التي اعتمدها الباحث في الدراسة والميزة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي في قطاع غزة. وجوب أن تنظر الإدارة العليا إلى الجودة على أنها نظام متكامل يقوم في جوهره على التوجه نحو الطلبة ، وتحقيق رغباتهم وإشباع حاجاتهم.على الإدارة العليا أن تعمل علي خلق بيئة مناسبة لتطبيق الجودة الشاملة للوصول إلى التميز. إسناد القيام بالتخطيط الاستراتيجي للجان استشارية خارجية. إن إدارة الجامعات تهتم بالأكاديميين بدرجه أكبر من الإداريين. وقد خرجت الدراسة بتوصيات من أهمها :زيادة اهتمام الإدارة العليا في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة بالتوجه الاستراتيجي ومتغيراته المختلفة حتى تحقق قدرتها على التنافس. وضرورة الاهتمام بتنمية مهارات الأكاديميين والإداريين على حد سواء . وأن تعتمد إدارة الجامعة على أساليب وأدوات علمية لتحسين الخدمات المقدمة للموظفين والطلبة وبشكل مستمر. وأنه لضمان التميز التنافسي يتوجب زيادة درجه مشاركة المستويات الإدارية المختلفة في عمليه التوجه الاستراتيجي. ولكي تتمكن المؤسسات الجامعية من التميز التنافسي فإنه يتوجب على الإدارة العليا لها ، أن تهتم بزيادة معدلات الابتكار والاهتمام بالتغير التكنولوجي في مجال التعليم العالي والعمل على تطوير طرق وأساليب التعليم وخلق بيئة تعليمية افتراضية حديثة ومتطورة للتواصل مع الطلبة والمدرسين . كما يتوجب على الإدارة العليا من أجل تحقيق التميز أن تحرص على توظيف عاملين ذوي كفاءة عالية . ولضمان التميز التنافس يتوجب التزام الإدارات العليا بالجودة ، من

خلال اعتمادها سياسة واضحة حول الجودة ، والاحتفاظ بدليل واضح وموثق لنظام الجودة لديها وان يحتوي على كل المعايير والتعليمات اللازمة لقياس ومتابعة الجودة .

دراسة، (Foon:2005) وكانت تحت عنوان " الفوارق في القدرات مصدراً للميزة التنافسية دراسة تطبيقية على الكليات والمعاهد الماليزية الخاصة ". إذ هدفت الدراسة إلى استعراض الكتابات حول الموارد غير الملموسة باعتبارها مصدراً للميزة التنافسية في الكليات والمعاهد الماليزية الخاصة. وضع نموذج للموارد غير الملموسة للميزة التنافسية المستدامة للكليات والمعاهد الماليزية الخاصة من منظور الإطار المفاهيمي. والتعرف على مدى امتلاك الكليات والمعاهد الماليزية الخاصة لمصادر الميزة التنافسية من خلال الموارد غير الملموسة. والتعرف على التحديات والقدرات التنافسية للكليات والمعاهد الماليزية الخاصة لفهم قدراتها على مجاراة التطورات في قطاع صناعة التعليم. وتكشف نتائج هذه الدراسة على أن الكليات والمعاهد الماليزية الخاصة تمتلك مصادر متواضعة للميزة التنافسية المستدامة كما أن استدامة هذه الموارد ضعيفة . وبالتالي فمن الصعب على هذه الكليات والمعاهد الحفاظ على الميزة التنافسية الناتجة من هذه الموارد لسهولة تقليدها واستخدامها من قبل المنافسين. والمقارنة بين الترتيب من حيث الأهمية للأبعاد الأربعة للفوارق في القدرات ، فإن النتائج تشير إلى أن الأبعاد الأربعة لا تختلف كثيراً عن بعضها البعض.ومع ذلك، فإن نتائج التحليل الوصفي تبين أن البعد الموضعي يأتي كأهم مصدر للميزة التنافسية المستدامة ويليه الفوارق الثقافية ثم بعد ذلك وأقل أهمية الفوارق الفنية والتنظيمية. كما كشفت الدراسة أنه لا توجد علاقة بين حجم / أعداد الطلاب في الكليات والمعاهد الماليزية الخاصة وبين امتلاك مصادر للميزة التنافسية المستدامة. وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات من أهمها : على الكليات والمعاهد وإيجاد المزيد من الإبداع في الاستثمار في الأصول الاستراتيجية التي تشمل الأبعاد الأربعة القدرات الفنية التنظيمية والثقافية والموضعية. يقدم النموذج المقترح فهماً أفضل للأصول الاستراتيجية وهو يعتمد على الأبعاد الأربعة لهذه الأصول وبالتالي فإنه يعتبر مفيداً ويمكن الاعتماد عليه من قبل المنظمات المماثلة أو حتى المنظمات خارج القطاع التعليم والتي تمتلك خصائص مشابهة.

التعليق على الدراسات السابقة :

الدراسات السابقة أكدت على إضفاء البعد الدولي على مهمات الجامعات وواجباتها (التدريس ، والبحث العلمي ، وخدمة المجتمع) ، وذلك لتحسين وتطوير الجامعات والوصول بها إلى أعلى مستوى. وتنوعت معظم الدراسات إذ أشارت بعضها إلى اعتبار التدويل من الأمور التي على الجامعات الاهتمام به للوصول إلى العالمية ، وأن تعزز قدرتها التنافسية على مستوى الجامعات العالمية. وإشارات بعض الدراسات إلى التعاون بين الجامعات على مستوى العالم والانفتاح من خلال التبادل والتعاون العلمي بين الجامعات العالمية ، والحراك العلمي للطلبة ، وأعضاء هيئة التدريس ، والباحثين. والدراسة الحالية تحاول أن تظهر أهمية التدويل من جميع جوانبه ، وتسعى إلى بناء تصور مقترح لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات من خلال التعرف على درجة توافر هذه المتطلبات في الجامعات ودرجة أهميتها ، وتختلف عن باقي الدراسات في هذا. وهذه الدراسة ربطت مفهوم تدويل التعليم بتحقيق التنافسية العالمية للجامعات من خلال نظرة الجامعة المستقبلية بالوفاء بمتطلبات تدويل التعليم المختلفة التي تم ذكرها بالإطار النظري للدراسة. وكل دراسة من الدراسات السابقة ، تحاول الوصول إلى هدفها ومحاولة الباحث

للوصول إلى نتائج تعتبر في نظره مفيدة له ولمجتمعه. ولتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة ، نبدأ بمقارنة ما يلي : (الهدف من الدراسة والمنهج المتبع بالدراسة ، ومجتمع الدراسة ، وأداة الدراسة).

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى بناء تصور مقترح لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية لتحقيق التنافسية العالمية. إذ تنوعت الدراسات السابقة بالأهداف مثلاً : دراسة هدفت إلى الوقوف على معوقات تطبيق إستراتيجية تدويل مؤسسات التعليم العالي مثل : دراسة (جيانج وكاربنتر) ، ودراسة هدفت إلى حث الجامعات عموماً على دراسة وتفحص إدارة الجودة الشاملة ومستلزماتها في تحقيق الميزة التنافسية ، مثل دراسة (الوادي والزعبي). ودراسة هدفت إلى تحديد التصورات السائدة حول تدويل مؤسسات التعليم العالي بالجامعات الخاصة بماليزيا مثل: دراسة (" راماناثان وزملاؤه") ، ودراسة العامري قريبة بهدفها من الدراسة الحالية. إن الدراسات السابقة أغلبها تختلف بهدفها ، وجميعها تبحث تدويل التعليم العالي والجامعي في المؤسسات التعليمة على اختلافها . والدراسة الحالية تدرس مقومات تدويل التعليم وذلك من خلال الوصول بالجامعات إلى الارتقاء بمبدأ التنافسية العالمية للجامعات.

منهج الدراسة: استخدمت هذه الدراسة المنهج المسحي التطويري لدراسة واقع الظاهرة من جميع جوانبها المختلفة. والدراسات السابقة تنوعت بالمناهج البحثية ، نذكر منها ما يلي : دراسة استخدمت المنهج الكيفي مثل دراسة (جيانج وكاربنتر) . ودراسة استخدمت المنهج الوصفي التحليلي مثل : دراسة (الإبراهيمي). ودراسة استخدام إحدى أدوات البحوث الكيفية ، وهو: تحليل المحتوى مثل دراسة الباحثان"(ليو دي) . الدراسة الحالية اختلفت بمنهج الدراسة عن باقي الدراسات السابقة ، ولكن كل دراسة اتبعت المنهج الذي يعتبر بنظر الباحث أن يحقق له النتائج المطلوبة من بحثه.

مجتمع الدراسة: يتكون من القادة الأكاديميين مثل (عميد كلية ، نائب عميد ، رئيس قسم) في الجامعات الأردنية الحكومية. واختلف مجتمع الدراسة في الدراسات السابقة فمنها ما كان مجتمع الدراسة يمثل مثلاً: دراسة(نصر) اقتصرت الدراسة على خبرتين أجنبيتين في مجال تدويل التعليم الجامعي هما خبرة المملكة المتحدة وأستراليا. وكذلك مجتمع الدراسة في دراسة (راماناثان وزملاؤه") ، استعان الباحثون في إجراء دراستهم بـ 204 من أعضاء هيئة التدريس المنتسبين إلى عشر من الجامعات الخاصة (بماليزيا). ودراسة كان المجتمع هو الإداريين مثل دراسة (العمري). القيادات ، وأعضاء هيئات التدريس كانت مجتمع دراسة (كوريل وزملاؤه). وهذه الدراسة يعتبر مجتمعها مختلف تقريباً عن الدراسات السابقة ما عدا دراسة العامري ، لما لهذا المجتمع من خبرة تعليمية عالية ، تفيد الدراسة بتصورات جيدة عن موضوع تدويل التعليم في

الجامعات ، وتساعد الباحث للوصول إلى نتائج مفيدة.

أداة الدراسة : استخدمت الاستبانة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة ، اتفقت مع بعض الدراسات ، واختلفت مع البعض الأخر في الأداة المستخدمة مثلاً اختلفت مع دراسة (جيانج وكاربنتر) كانت الأداة التي استخدمها المقابلات الشخصية شبه المقننة مع أفراد عينة المشاركين. اتفقت مع دراسة (العمري ، والعامري) في استخدام الأداة إذا استخدم الاستبانة. ودراسات اعتمدت جمع

البيانات اللازمة للدراسة ، عبر إجراء سلسلة من المقابلات الشخصية شبه الموجهة مع أفراد العينة المشاركين مثل : دراسة (كوريل وزملاؤه). هذه الدراسة استخدمت الاستبانة مثل بعض الدراسات السابقة ، وهي وسيلة مناسبة للحصول على بيانات موضوعية ، وكذلك تعطي المستجيب وقتاً كافياً للتفكير في الإجابة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل الطريقة والإجراءات المتبعة من قبل الباحث لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على أسئلتها ، من خلال قيام الباحث بتحديد منهج الدراسة ، والمجتمع وعينة الدراسة ، وأداة الدراسة ، والمراحل والإجراءات الأساسية التي مرت بها ، ومن ثم التأكد من صدقها وثباتها وكيفية تطبيقها والمعالجة الإحصائية لبياناتها ومعلوماتها.

منهجية الدراسة.

هدفت الدراسة إلى بناء تصور مقترح لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية لتحقيق التنافسية العالمية. بناء على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها فإن المنهج المستخدم هو المنهج المسحي التطويري ، والبحث المسحي يتم بواسطته استجواب أفراد مجتمع الدراسة أو عينة كبيرة منهم. وذلك بهدف الوقوف على درجة التوافر من جميع جوانبها وكذلك على درجة أهمية الظاهرة المراد دراستها. وتم تطوير بناءاً على مراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة وتجارب الدول المتقدمة ، في تدويل التعليم العالي أداة الدراسة ، وهي استبانه توزعت على مجتمع الدراسة المتمثل بالقادة الأكاديميين على اختلافهم بالجامعات الأردنية ، وذلك للوصول إلى هدف الدراسة المتمثل بتقديم تصور لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية لتحقيق التنافسية العالمية. إذ يتم دراسة الواقع ، للتعرف على درجة توافر وأهمية متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية الحكومية وفق المراحل التالية:

المرحلة الأولى : الخلفية النظرية.

تم مراجعة الأدب النظري ، والدراسات والدوريات ، والمراجع ، والمصادر المتعلقة فيما يخص أهمية تدويل التعليم في الجامعات وكذلك التنافسية العالمية ، بما لهما من قيمة عالية داخل مؤسسات التعليم العالي ، ولذلك يجب على الجامعات النظر بعناية والاهتمام بالوصول إلى العالمية بكل مجالاتها والانفتاح الكامل ، على الجامعات العالمية والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة ، بهذا الموضوع ، وان تكون الجامعات منفتحة بشكل كامل على المجتمع المحلي والعالمي، وان تكون نظرتها دائماً نحو الوصول بهذه الجامعات إلى مصاف الجامعات العالمية، وهذا لا يأتي إلا بالعمل والطموح لدى القادة الأكاديميين، على اختلاف مواقعهم داخل الجامعات.

المرحلة الثانية: فرز المتغيرات:

تم فرز متغيرات الدراسة ذات الأثر الواضح ، من خلال الاطلاع على الإطار النظري والدراسات السابقة ، وتأسياً على الهدف من الدراسة المتمثل في تقديم تصور لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية لتحقيق التنافسية العالمية. فإن متغيرات الدراسة هي :

(أ). المتغيرات المستقلة تتمثل فيما يلي :

المركز الوظيفي: (عميد ، نائب عميد، رئيس قسم).
الرتبة العلمية: أستاذ ، أستاذ مشارك ، أستاذ مساعد).
التخصص العلمي (إنسانية ، علمية).

(ب). المتغيرات التابعة تتمثل فيما يلي : درجة التوافر للمتطلبات تدويل التعليم ودرجة الأهمية لهذه المتطلبات في الجامعات الحكومية الأردنية.

المرحلة الثالثة: جمع المعلومات.

تم جمع المعلومات عن مجتمع الدراسة وعينتها، والإجراءات المتمثلة في أدوات جمع المعلومات، عن واقع متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية للتحقيق التنافسية العالمية.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة ، من القادة الأكاديميين : (عمداء ، ونواب عمداء ، ورؤساء أقسام) في الجامعات الأردنية الحكومية المختارة وهي :(الجامعة الأردنية ، وجامعة البلقاء التطبيقية ، وجامعة موته ، وجامعة الطفيلية التقنية ، وجامعة الحسين ، والجامعة الهاشمية ، وجامعة أل البيت ، وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية ، وجامعة اليرموك). إذ بلغ عدد القادة الأكاديميين:(عميد كليةً 119 عميداً ، ونائب عميد 130نائب عميد، ورئيس قسم 414. وبلغ المجموع النهائي للقادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية الحكومية 663 قائداً أكاديميا . والجدول رقم (4) يوضح ذلك.

جدول رقم (4)

توزع مجتمع الدراسة حسب الجامعة.

الجامعة	عميد كلية	نائب عميد كلية	رئيس قسم
الجامعة الأردنية	21	24	69
جامعة البلقاء التطبيقية	19	20	61
جامعة موته	16	18	56
جامعة الطفيلية التقنية	6	6	15
جامعة الحسين	8	8	29
الجامعة الهاشمية	13	13	41
جامعة أل البيت	9	11	30
الجامعة التكنولوجيا	12	12	60
جامعة اليرموك	15	18	53
المجموع	119	130	414
المجموع الكلي	663		

عينة الدراسة: لتنوع أفراد مجتمع الدراسة من حيث متغير المركز الوظيفي (عمداء ، ونواب عمداء ، ورؤساء أقسام) في الجامعات الأردنية الحكومية، فقد تم أخذ عينة طبقية عشوائية من أفراد المجتمع من ثلاثة جامعات وهي(الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة موته).

والجدول رقم (**5**) يوضح توزع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي لكل جامعة. ويتبين من الجدول ، إن القادة الأكاديميين في الجامعة الأردنية الأكثر إذ بلغ عددهم **114** قائداً أكاديمياً ، وجاءت بالمرتبة الثانية جامعة موته بمجموع 90 قائداً أكاديمياً ، ثم جامعة اليرموك بعدد **86** قائداً أكاديمياً ، والمجموع الإجمالي بلغ **290** قائداً أكاديمياً.

جدول رقم (5)

توزع عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي لكل جامعة.

الجامعة	عميد كلية	نائب عميد	رئيس قسم	المجموع
الجامعة الأردنية	**21**	**24**	**69**	**114**
جامعة موته	**16**	**18**	**56**	**90**
جامعة اليرموك	**15**	**18**	**53**	**86**
المجموع	**52**	**60**	**178**	**290**

وصف خصائص عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات: الجدول رقم (6) توزع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات، ويوضح الجدول متغيرات الدراسة، ومستوياتها وأعداد كل مستوى ، والنسبة المئوية لكل عدد من هذه المستويات. ويوضح الجدول كذلك ، إن أعلى مستوى هي رؤساء الأقسام إذ بلغ العدد 167رئيساً ، وجاء بالمرتبة الثانية مستوى نواب العمداء إذ بلغ العدد **54** نائب عميد ، وجاء مستوى العمداء بالمرتبة الثالثة إذ بلغ العدد 45عميداً. ويوضح الجدول المجموع الكلي 266 قائداً أكاديمياً.

جدول(6)

توزع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات.

المتغير	مستوياته	العدد	النسبة المئوية
المركز الوظيفي	**عميد**	**45**	**%17**
	نائب عميد	**54**	**%20,3**
	رئيس قسم	**167**	**%62,7**
	المجموع	**266**	**%100**
الرتبة العلمية	**أستاذ**	**97**	**%36,5**
	أستاذ مشارك	**111**	**%41,7**
	أستاذ مساعد	**58**	**%21,8**

	المجموع	266	%100
التخصص	علوم إنسانية نظرية	142	%53,4
	علوم طبيعية تطبيقية	124	%46,6
	المجموع	266	%100

أداة الدراسة**:** بناء على أسئلة الدراسة وأهدافها ، والتباعد الجغرافي للجامعات التي شملتها الدراسة. تم تطوير أداة الدراسة(الاستبانة) كطريقة لجمع المعلومات. وقد تم تطوير الاستبانة بعد مراجعة الأدب السابق (الإطار النظري ، والدراسات السابقة) المتعلق بموضوع الدراسة حول متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية لتحقيق التنافسية العالمية. وتم الاستفادة من الدراسات السابقة التي اهتمت بهذا الموضوع مثل دراسة (Ramanathan et al 2012)ودراسة (Taylor,2012)، ودراسة الوادي والزعبي ، (2011). ودراسة العامري (2012). في صياغة عبارات أداة الدراسة ، وكذلك لقد تم الاهتمام بعبارات الأداة حتى تكون واضحة ومفهوم من قبل المستجيب بشكل واضح. ولصياغة العبارات تم تحديد مقياس للتعامل معه بهذه الأداة وهو مقياس ليكرت الخماسي كما في جدول (7).

جدول (7)

مقياس ليكرت الخماسي المستعمل لعبارات الأداة.

الدرجات	5	4	3	2	1
محور التوافر	عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	غير متوفرة
محور الأهمية	عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً

خطوات بناء الاستبانة على النحو التالي **:** مرت الاستبانة بعدة خطوات هي :

الخطوة الأولى:تحديد محاور وأبعاد الدراسة:المحور الأول: قياس درجة التوافر لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الحكومية الأردنية. تكون هذا المحور من الأبعاد التالية : متطلبات فلسفة الجامعة الدولية، متطلبات الحراك الدولي والإعداد المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات، متطلبات الحراك الدولي للطلبة، متطلبات تدويل المناهج والبرامج الأكاديمي، متطلبات تدويل البحث العلمي، متطلبات خدمة المجتمع ،متطلبات التسويق الدولي للجامعات، متطلبات تمويل أنشطة التدويل. المحور الثاني: قياس درجة الأهمية للمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات

الحكومية الأردنية. وتكون هذا المحور من الأبعاد التالية:متطلبات فلسفة الجامعة الدولية، متطلبات الحراك الدولي والإعداد المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات، متطلبات الحراك الدولي للطلبة، متطلبات تدويل المناهج والبرامج الأكاديمي، متطلبات تدويل البحث العلمي، متطلبات خدمة المجتمع ،متطلبات التسويق الدولي للجامعات، متطلبات تمويل أنشطة التدويل.

الخطوة الثانية :الصورة الأولية لأداة الدراسة : تكونت أداة الدراسة في صورتها الأولية من: قسمين: القسم الأول: اشتمل على مقدمة بسيطة عن البحث، وأهمية البحث، والسرية في التعامل مع المعلومات المقدمة في هذه الأداة، وكذلك اشتمل على بعض الإرشادات التي تهم المستجيب عند تعبئيه الاستبانة، وكذلك اشتمل على الطريقة التي يتم التواصل مع الباحث عند الاستفسار عن إي معلومة غير واضحة، والية إعادة الاستبانة ، واشتمل هذا القسم كذلك على مجموعة أسئلة تختص بالدراسة مثل : اسم الجامعة ، لرتبة العلمية ، المركز الوظيفي ، والتخصص العلمي. القسم الثاني : اشتمل على محاور الدراسة ، المحور الأول متطلبات تدويل التعليم لقياس درجة التوافر وبلغ عدد العبارات (67) موزعة على أبعاد المحور جميعها. المحور الثاني متطلبات تدويل التعليم لقياسه درجة الأهمية ، وتكون من (67) عبارة موزعة على أبعاد المحور جميعها. وهي ذات العبارات في المحور الأول.

الخطوة الثالثة : صدق الأداة وثباتها.

1. صدق أداة الدراسة: وللتحقق من صدق أداة الدراسة ، تم استخدام صدق المحتوى (Content Validity) من خلال عرضها في صورتها الأولية على (10) محكمين من أعضاء هيئة التدريس المختصين في الإدارة التربوية، ومن ذوي الخبرة والكفاءة، والملحق رقم (1) يبين أسماء المحكمين. وقد استأذن الباحث من جميع المحكمين التأكد من ملائمة فقرات أداة الدراسة لموضوعها ولمجالاتها وإبداء أية ملاحظات يرونها ضرورية، وفي ضوء ملاحظات المحكمين تبين أن الفقرات وصلاحيتها لقياس ما صممت لقياسه، كما طلب من المحكمين تقديم أية اقتراحات يرونها مناسبة لتطوير الاستبانة وإجراء إي تعديل من حذف وإضافة. وتم اعتماد موافقة المحكمين على محتوى كل فقرة من الفقرات بنسبة (80%)، وتعتبر هذه النسبة مناسبة لأغراض الدراسة الحالية. والملحق رقم(2) يوضح الأستبانة في صورتها الأولية. ومن خلال الملاحظات التي وردت من المحكمين، تم تعديل بعض عبارات الاستبانة، واستبعاد

العبارات غير المناسبة، حتى تم التوصل للصورة النهائية لأداة الدراسة. إذا تم تقليص عدد العبارات من (72) عبارة، إلى (67) عبارة، شملت جميع محاور الدراسة. وفقاً للجدول رقم (8) اللاحق، وقد شملت الاستبانة في صورتها النهائية طلب المشاركة في الإجابة على فقراتها، من قبل القادة الأكاديميين في الجامعات الحكومية الأردنية متمثلة في عينة الدراسة (الجامعة الأردنية ، وجامعة اليرموك، وجامعة موته)، ولقد تم تقسيم الأستبانة إلى قسمين: القسم الأول : أهداف الدراسة، المعلومات الشخصية (الجامعة ، المركز الوظيفي ، الرتبة العلمية ، التخصص العلمي)، وكذلك تتضمن مثال توضيحي لتعبئة الاستبانة. القسم الثاني: عبارة عن محاور الدراسة وأبعادها ، وقد تكونت من **67** عبارة ، وذلك للتعرف على درجة التوافر ، ودرجة الأهمية لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الحكومية الأردنية من وجه القادة الأكاديميين، وكذلك للتعرف على الحاجة لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الحكومية الأردنية. والملحق رقم (**3**) يوضح الاستبانة في صورتها الأخيرة.

2. جدول رقم (8)

توزع عبارات إبعاد أداة الدراسة قبل وبعد التحكيم.

محاور الدراسة	الرقم	الأبعاد	عدد العبارات	
			قبل التحكيم	بعد التحكيم
التوافر ------ الأهمية	1	فلسفة الجامعة الدولية.	9	9
	2	الحراك الدولي والإعداد المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات.	8	8
	3	الحراك الدولي للطلبة.	7	7
	4	تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية .	8	8
	5	تدويل البحث العلمي.	11	11
	6	خدمة المجتمع.	7	6
	7	التسويق الدولي للجامعات.	10	10
	8	تمويل أنشطة التدويل.	8	8
	9	الجودة والقدرة التنافسية الدولي.	4	0
		المجموع	72	67

2. ثبات أداة الدراسة: تم حساب الثبات باستخدام طريقتين: الأولى طريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test- retest). والثانية عن طريقة الاتساق الداخلي باستخدام معادلة ألفا كرونباخ (cronbach,s Alpha). الطريقة الأولى: عن طريق تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات المشمولة في الدراسة تكونت من (30) عضواً. وبعد ذلك تم تطبيق الأستبانة على العينة نفسها بعد مرور أسبوعين، وذلك بالتحقق من مدى ارتباط الفقرات بعضها مع بعض ، والتأكد من عدم التداخل بينها. ومن خلال ذلك تم أيجاد معامل الارتباط بيرسون (pearson). وذلك بتفريغ استجاباتهم في برنامج النظم الإحصائية (SPSS) وتم إيجاد معاملات الارتباط لمحاور أداة الدراسة وأبعادها، باستخدام معامل ارتباط بيرسون وكانت النتائج كما في الجدول رقم (9). ويتبين من الجدول أن معاملات الارتباط لمحور التوافر تراوحت بين (0,53) في حدها الأدنى و(0,96) في حدها الأعلى، وتراوحت قيم معاملات الارتباط لمحور الأهمية بين (0,50) في حدها الأدنى و (0,93) في حدها الأعلى، وجميعها دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (**0,01**) وهي قيم تدل على قوة العلاقة بين أبعاد وفقرات المحورين.

جدول (9)

الاتساق الداخلي لمحوري الدراسة درجة التوافر ودرجة الأهمية.

الرقم	أبعاد الدراسة	درجة التوافر		درجة الأهمية	
		معامل الارتباط	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	متطلبات فلسفة الجامعة الدولية	**0,83**	0,000	0,61	**0,000
2	الحراك الدولي والإعداد المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات.	**0,63**	0,000	0,63	**0,000
3	الحراك الدولي للطلبة.	**0,82**	0,000	0,93	**0,000

4	تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية	0,96**	0,000	0,88	0,000**
5	تدويل البحث العلمي	0,53**	0,000	0,50	0,000**
6	خدمة المجتمع	0,94**	0,000	0,58	0,000**
7	التسويق الدولي للجامعات	0,73**	0,000	0,62	0,000**
8	تمويل أنشطة التدويل	0,58**	0,000	0,69	0,000**
	المقياس عموماً	0,83**	0,000	0,49	0,000**

الطريقة الثانية: حساب درجة ثبات كل بعد من أبعاد الدراسة ومحاورها. والجدول رقم (10) يبين قيم كروبناخ الفا للاتساق الداخلي لمجالات الأداة. وتراوحت هذه القيم بين (0,64) في حدها الأدنى و(0,90) في حدها الأعلى للمحورين، وهي قيم مناسبة لتحقيق أهداف الدراسة.

جدول (10)

قيم كروبناخ الفا للاتساق الداخلي لمجالات الأداة **الدراسة.**

الرقم	اسم المجال	معامل الثبات	
		درجة التوافر كرونباخ الفا	درجة الأهمية كرونباخ الفا
1	متطلبات فلسفة الجامعة الدولية.	0,81	0,84
2	الحراك الدولي والإعداد المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات.	0,69	0,75
3	الحراك الدولي للطلبة.	0,64	0,800

4	تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية .	0,75	0,81
5	تدويل البحث العلمي.	0,68	0,91
6	خدمة المجتمع.	0,68	0,88
7	التسويق الدولي للجامعات.	0,67	0,87
8	تمويل أنشطة التدويل.	0,80	0,90

الخطوة الرابعة : التطبيق الميداني لأداة الدراسة: تم تطبيق الاستبانة بعد أكمال خطواتها بشكل كامل، ومن ثم أخراجها بالصورة النهائية ، التي تم توزيعها للإجابة عليها من قبل القادة الأكاديميين. وقام الباحث باستكمال الإجراءات الرسمية ، متمثلة بأخذ كتب رسمية من رئاسة الجامعة الأردنية ، وذلك لتسهيل مهمته في توزيع الاستبيانات على القادة الأكاديميين في الجامعات المعنية في الدراسة. وكان ذلك في الفصل الدراسي الأول لعام 2014 والملحق (4) يوضح ذلك. وبعد أتمام الأجراءت الرسمية المتبعة في ذلك ، بتوزيع الاستبيانات على المعنيين في الجامعات المقصودة بعينة الدراسة ، وقد بلغت عدد الاستبيانات الموزعة (290) استبانه. وبعد توزيع الاستبيانات تم جمع 266 استبانه ، والجدول رقم(11) يوضح ذلك كما يلي: إذ بلغ الفاقد من الاستبيانات 24 استبانه(الغير مستردة **18** استبانه ، والاستبيانات غير القابلة للتحليل **6** استبيانات).

جدول (11)

الاستبيانات الموزعة والمسترجعة من أفراد العينة

	العدد	النسبة
الاستبيانات الموزعة	**290**	**%100**
الاستبيانات غير المستردة	**18**	**%6**
الاستبيانات غير القابلة للتحليل	**6**	**%2**
الاستبيانات الخاضعة للتحليل	**266**	**%92**

المعالجة الإحصائية المستخدمة: تم تحديد مستوى درجة التوافر والأهمية للمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية ، من خلال تطبيق المعادلة التالية:

المدى = 5 – 1 = 4 (عدد الفئات = 5) ، طول الفئة = المدى ÷ عدد الفئات

طول الفئة = **4 ÷ 5 = 0,8**(أضف كل مرة **0,79**)، الفئة الأولى :(**1 + 0,79 = 1,79**) أقل من **1,80** غير متوفرة/ ضعيفة جداً، الفئة الثانية: (**1,8 + 0,79= 2,59**)**(1,80-2,59)** ضعيفة، الفئة الثالثة:(**2,60- 3,39**) متوسطة، الفئة الرابعة: (**3,40- 4,19**) عالية الفئة الخامسة: (**4,2- 5**) عالية جدا.

للإجابة عن أسئلة الدراسة الحالية تم استخدام الأساليب الإحصائية لكل سؤال كما يلي:

- للإجابة عن السؤال الأول: ما درجة توافر متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر القادة الأكاديميين؟ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS).

- وللإجابة عن السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 $\alpha \leq$) بين استجابات القادة الأكاديميين ، حول درجة توافر متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية الحكومية، تعزى للمتغيرات الرئيسة التالية (المركز الوظيفي ، الرتبة

العلمية ، التخصص العلمي) ؟ تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ONE - WAY ANOVA)لمعرفة دلالة الفروق الإحصائية بين درجة تقدير استجابات أفراد عينة الدراسة في درجة توافر متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية الحكومية ، تعزى للمتغيرات الرئيسية التالية (المركز الوظيفي ، الرتبة العلمية ، التخصص العلمي).

- وللإجابة عن السؤال الثالث: ما درجة أهمية متطلبات تدويل التعلم في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر القادة الأكاديميين؟ تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS).

- وللإجابة عن السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ بين استجابات القادة الأكاديميين، حول درجة الأهمية لمتطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية الحكومية ، تعزى للمتغيرات الرئيسة التالية (المركز الوظيفي، الرتبة العلمية ، التخصص العلمي)؟ تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لهذا السؤال (ONE-WAY ANOVA)لمعرفة دلالة الفروق الإحصائية بين درجة تقدير استجابات أفراد عينة الدراسة في درجة أهمية متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية الحكومية تعزى للمتغيرات الرئيسية التالية (المركز الوظيفي ، الرتبة العلمية ، التخصص العلمي).

- وللإجابة عن السؤال الخامس: ما حاجة الجامعات الأردنية الحكومية لمتطلبات تدويل التعليم من وجهة نظر القادة الأكاديميين؟ الحاجة هي: الفرق بين درجة الأهمية لمتطلبات تدويل التعليم ودرجة التوافر لمتطلبات تدويل التعليم (الحاجة = درجة الأهمية – درجة التوافر) تم حساب المتوسطات الحسابية لكل فقرة في كل بعد، ومن ثم تم حساب المتوسطات الحسابي لكل بعد من إبعاد الدراسة، وبعد ذلك تم إيجاد الحاجة، وذلك بترتيب المتوسطات الحسابية للإبعاد ترتيباً تنازلياً، وذلك باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS).

المرحلة الرابعة : بناء التصور: اتبع الباحث لبناء التصور المقترح للمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية للتحقيق التنافسية العالمية ما يلي :

- بناء التصور اعتمد على الأدب النظري حول موضوع تدويل التعليم في الجامعات والتي شملت الخلفية النظرية والمعرفية التي تم الاعتماد عليها في بناء إطار معرفي ومفاهيمي، يساعد في فهم وتحليل موضوع تدويل التعليم من جميع جوانبه. وتم في ذلك التطرق واستعراض مفاهيم تدويل التعليم العالي ، ومبرراته ، ومداخلة ، والتجارب الدولية في تدويل التعليم العالي، والدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

- تم البحث عن نماذج لتدويل التعليم العالي، وتم الاطلاع على بعض النماذج التي لها علاقة مباشرة في موضوع الدراسة، ولقد تم الاستفادة منها في بناء هذا التصور من حيث عناصرها التي لها علاقة مباشرة مع التعليم وبيئته في الجامعات الأردنية.

- تطوير استبانه للدراسة لمعرفة واقع التدويل في الجامعات ، ولقد تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة المتمثلة بالقادة الأكاديميين في الجامعات التالية (الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة موته) ، وذلك لمعرفة أرائهم حول توافر وأهمية تدويل التعليم العالي في الجامعات.

- تحليل نتائج الدراسة ، والعمل على بناء التصور بصورته الأولية ، بعد إفراز وتحديد جميع الأمور المتعلقة في هذا التصور ، ومن خلال تحليل النتائج تم تحديد الفجوة بين توافر متطلبات تدويل التعليم وأهميتها في الجامعات التي طبقت عليها الدراسة.

المرحلة الخامسة : صدق التصور . في هذه المرحلة تم عرضه على **10** من المحكمين المختصين من أساتذة الجامعات الأردنية ، لطلب أرائهم في هذا التصور، وإمكانية تعميمه، وإجراء التعديلات النهائية ليخرج التصور في صورته النهائية للتأكد من صدق بناء التصور المقترح لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية لتحقيق التنافسية العالمية والملحق رقم (**4**) يوضح أسماء المحكمين.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

الفصل الرابع.

نتائج الدراسة.

يتضمن هذا الفصل تحليل نتائج الدراسة ، وذلك من خلال عرض استجابات أفراد عينة الدراسة عن تساؤلات الدراسة.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول:

السؤال الأول ينص على: ما درجة توافر متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر القادة الأكاديميين؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات أبعاد المحور الأول (درجة توافر متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر القادة الأكاديميين). ومن ثم تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات هذا المحور. ومن اجل الحكم على درجة شيوع الفقرة تم الاعتماد على المعيار التالي كما في الجدول رقم **(12)**:

جدول رقم (12)

درجة شيوع الفقرات

الدرجة	من	إلى
عالية جدا	**4,2**	**5**
عالية	**3,40**	**4,19**
متوسطة	**2,60**	**3,39**
ضعيفة	**1,80**	**2,59**
غير متوفرة/ضعيفة جداً	**أقل من 1,80**	

البعد الأول: درجة توافر متطلبات فلسفة الجامعة الدولية. والجدول رقم **(13)** يوضح ذلك.

ويلاحظ من الجدول ما يلي:

أولاً: بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجة توافر متطلبات فلسفة الجامعة الدولية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (2,69)، وبانحراف معياري بلغ (0,50) وتعتبر درجة التوافر متوسطة وفقا لمقياس الدراسة.

ثانياً: كان المدى بين أعلى متوسط حسابي وأقل متوسط حسابي (0,43) مما يشير إلى التقارب بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة.

ثالثاً: لم تحقق أي عبارة من عبارات بعد فلسفة الجامعة الدولية درجة توافر (عالية جدا)، ودرجة توافر (عالية)، ودرجة (غير متوفرة).

رابعاً: أعلى متوسط حسابي للعبارة التي نصت على" تأكيد فلسفة الجامعة على مبادئ الحرية الأكاديمية" ، بمتوسط بلغ (2,85)، وبانحراف معياري (0,79) ، بينما أقل متوسط حسابي للعبارة التي نصت على " تتبني الجامعة فلسفة إيجابية في خدمة المجتمع العالمي والوطني "، بمتوسط حسابي قدره (2,42) وبانحراف معياري (0,81).

خامساً : جاءت فقرات هذا المجال في الدرجتين المتوسطة والضعيفة ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين(2,85- 2,42) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (5) التي نصت على " تأكيد فلسفة الجامعة على مبادئ الحرية الأكاديمية" ، بمتوسط حسابي(2,85) وانحراف معياري (0,79) وبدرجة متوسطة ، وجاءت في الرتبة الثانية الفقرة رقم (2) التي نصت على**"** تأكيد فلسفة الجامعة على الارتقاء بعلاقات الشراكة مع الجامعات الرائدة"، بمتوسط حسابي(2,82) وانحراف معياري (0,84) وبدرجة متوسطة ، وجاءت في الرتبة قبل الأخيرة الفقرة رقم (**7**) التي نصت على" تأكيد فلسفة الجامعة على البعد الدولي من خلال الاستجابة العملية لتفعيل التعاون الدولي بين الجامعات مع تحديد واضح لهذا التعاون"، بمتوسط حسابي(2,52) وانحراف معياري (0,73) وبدرجة ضعيفة ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة رقم (**8**) التي نصت على" تتبني الجامعة فلسفة إيجابية في خدمة المجتمع العالمي والوطني**"**، بمتوسط حسابي(2,42) وانحراف معياري (0,**81**) وبدرجة ضعيفة.

سادساً: ومن خلال قراءة قيم الانحرافات المعيارية نلاحظ أنها أقل من العدد (1) وهذه تشير إلى التجانس في الاستجابات بين أفراد عينة الدراسة (التشتت قليل).

جدول رقم(13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة توافر متطلبات فلسفة الجامعة الدولية.

الترتيب	رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر
1	5	تأكيد فلسفة الجامعة على مبادئ الحرية الأكاديمية.	2.85	.79	متوسطة
2	2	تأكيد فلسفة الجامعة على الارتقاء بعلاقات الشراكة مع الجامعات الرائدة.	2.82	.84	متوسطة
3	3	تتبني الجامعة فلسفة توثيق العلاقات الثقافية مع الدول المختلفة إقليمياً ودولياً.	2.81	.87	متوسطة
4	1	تأكيد فلسفة الجامعة على وعي القيادات التعليمية في الجامعات للمتغيرات العالمية السريعة.	2.76	.68	متوسطة
4	1	تأكيد فلسفة الجامعة على الجودة الأكاديمية وفق المعايير العالمية.	2.76	.72	متوسطة
5	4	تبني الجامعة فلسفة تشجعها على امتلاك الميزة التنافسية تؤهلها للعالمية.	2.65	.70	متوسطة
6	8	تأكيد فلسفة الجامعة على الدعم من خلال إعداد موارد بشرية على المستوى العالمي.	2.61	.94	متوسطة
7	7	تأكيد فلسفة الجامعة على البعد الدولي من خلال الاستجابة العملية لتفعيل التعاون الدولي بين الجامعات مع تحديد واضح لهذا التعاون.	2.52	.73	ضعيفة
8	9	تتبني الجامعة فلسفة إيجابية في خدمة المجتمع العالمي والوطني.	2.42	.81	ضعيفة
		المتوسط العام للبعد	2.69	.50	متوسطة

البعد الثاني: متطلبات الحراك الدولي والإعداد المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات.
والجدول رقم (14) يوضح ذلك. ويلاحظ من الجدول ما يلي:

أولا: بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجة توافر متطلبات الحراك الدولي والإعداد المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (2,50) ، وبانحراف معياري بلغ (0,44) وتعتبر درجة التوافر ضعيفة وفقا لمقياس الدراسة.

ثانيا: كان المدى بين أعلى متوسط حسابي وأقل متوسط حسابي (0,41) مما يشير إلى التقارب بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة.

ثالثا: لم تحقق أي عبارة من عبارات بعد متطلبات الحراك الدولي والإعداد المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات درجة توافر (عالية جدا)، ودرجة توافر (عالية) ، ودرجة (غير متوفرة).

رابعا: أعلى متوسط حسابي للعبارة التي نصت على" تدعم الجامعة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في (المؤتمرات / الندوات / الأبحاث) العالمية "، بمتوسط حسابي بلغ (2,74)، وبانحراف معياري(0,79)، بينما أقل متوسط حسابي للعبارة التي نصت على " تعمل الجامعة على تطوير سياسات ملائمة توظيف / تمويل / اتصال) تساعد على عودة الأكاديميين المتميزين لوطنهم الأصلي "، بمتوسط حسابي قدره (2,33) وبانحراف معياري (0,77).

خامسا: جاءت فقرات هذا المجال في الدرجتين المتوسطة والضعيفة. إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين(2,74- 2,33) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (3) التي نصت على " تدعم الجامعة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في (المؤتمرات / الندوات / الأبحاث) العالمية"، بمتوسط حسابي(2,74) وانحراف معياري (0,79) وبدرجة متوسطة ، وجاءت في الرتبة الثانية الفقرة رقم (8) التي نصت على "تضع الجامعة معايير دقيقة لأعضاء هيئة التدريس مرتبطة بجهودهم في التدويل مثل (التعاقد / الترقية / التمديد) تسهم في تطوير الجامعة" ، بمتوسط حسابي (2,60) وانحراف معياري (0,83) وبدرجة متوسطة، وجاءت في الرتبة قبل الأخيرة الفقرة رقم (4) التي نصت على "تقدم الجامعة الحوافز المناسبة لأعضاء هيئة التدريس

للمشاركة في التدويل" ، بمتوسط حسابي (2,34) وانحراف معياري (0,68) وبدرجة ضعيفة ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة رقم (7) التي نصت على" تعمل الجامعة على تطوير سياسات ملائمة توظيف / تمويل / اتصال) تساعد على عودة الأكاديميين المتميزين لوطنهم الأصلي"، بمتوسط حسابي(2,33) وانحراف معياري (0,77) وبدرجة ضعيفة.

سادساً: ومن خلال قراءة قيم الانحرافات المعيارية نلاحظ أنها أقل من العدد (1) وهذه تشير إلى التجانس في الاستجابات بين أفراد عينة الدراسة (التشتت قليل).

جدول (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة توافر متطلبات الحراك الدولي والإعداد المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات.

الترتيب	رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر
1	3	تدعم الجامعة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في (المؤتمرات / الندوات ، الأبحاث) العالمية.	2.74	.79	متوسطة
2	8	تضع الجامعة معايير دقيقة لأعضاء هيئة التدريس مرتبطة بجهودهم في التدويل مثل (التعاقد ، الترقية ، التمديد) تسهم في تطوير الجامعة.	2.60	.83	متوسطة
3	5	تعمل الجامعة على استقطاب أعضاء هيئة تدريس من المتميزين دولياً للعمل بالجامعة.	2.58	.84	ضعيفة
4	6	تقوم الجامعة على أبتعاث (محاضرين /معيدين) للحصول على درجات علمية من الجامعات العالمية الرائدة.	2.53	.73	ضعيفة
5	2	تبرم الجامعة اتفاقيات تعاونية ثنائية بين جامعات دولية تعطي الحق لكل طرف في الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس من الطرف الآخر.	2.45	.77	ضعيفة

6	1	تعمل الجامعة على التفاعل مع خبراء أجانب في مجال التدويل لعمل لقاءات مع أعضاء هيئة التدريس توضح كيفية تحقيق خطط التدويل للتعليم العالي.	2.43	.78	ضعيفة
7	4	تقدم الجامعة الحوافز المناسبة لأعضاء هيئة التدريس للمشاركة في التدويل ، وخصوصاً الذين لهم سمعة دولية في مجال تخصصهم.	2.34	.68	ضعيفة
8	7	تعمل الجامعة على تطوير سياسات ملائمة توظيف / تمويل / اتصال) تساعد على عودة الأكاديميين المتميزين لوطنهم الأصلي.	2.33	.77	ضعيفة
		المتوسط العام للبعد.	2.50	.44	ضعيفة

البعد الثالث : متطلبات الحراك الدولي للطلبة. والجدول رقم (15) يوضح ذلك. ويلاحظ من الجدول ما يلي:

أولا: بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجة توافر متطلبات الحراك الدولي للطلبة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (2,48)، وبانحراف معياري بلغ (0,44) وتعتبر درجة التوافر ضعيفة وفقا لمقياس الدراسة.

ثانيا: كان المدى بين أعلى متوسط حسابي وأقل متوسط حسابي (0,62) مما يشير إلى التقارب بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة.

ثالثا: لم تحقق أي عبارة من عبارات بعد الحراك الدولي للطلبة درجة توافر (عالية جداً)، ودرجة توافر (عالية)، ودرجة (غير متوفرة).

رابعا: أعلى متوسط للعبارة التي نصت على" تعمل الجامعة على إنشاء إدارة خاصة بالتدويل تهتم برعاية الطلبة الدوليين "، بمتوسط بلغ (2,63)، وبانحراف معياري (0,72)، بينما أقل متوسط للعبارة التي نصت على "تعمل الجامعة على أبتعاث طلبة الجامعة للحصول على دورات تدريبية في جامعات عالمية رائدة "، بمتوسط قدره (2,31) وبانحراف معياري (0,84).

خامسا: جاءت فقرات هذا المجال في الدرجتين المتوسطة والضعيفة. إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين(2,63- 2,31)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (6) التي نصت على " تعمل الجامعة على إنشاء إدارة خاصة بالتدويل تهتم برعاية الطلبة الدوليين ، بمتوسط حسابي(2,63) وانحراف معياري (0,72) وبدرجة متوسطة ، وجاءت في الرتبة الثانية الفقرة رقم (5) التي نصت على " تقدم الجامعة برامج تثقيفية إرشادية للطلبة الدوليين الوافدين للالتحاق ببرامج تعليمية دولية في الجامعات، بمتوسط حسابي(2,59) وانحراف معياري (0,72) وبدرجة ضعيفة، وجاءت في الرتبة قبل الأخيرة الفقرة رقم (2) التي نصت على " تقدم الجامعة برامج تثقيفية إرشادية للطلبة الدوليين الوافدين للالتحاق ببرامج تعليمية دولية في الجامعات، بمتوسط حسابي(2,34) وانحراف معياري (0,72) وبدرجة ضعيفة، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة رقم (1) التي نصت على" تعمل الجامعة على أبتعاث طلبة الجامعة للحصول على دورات تدريبية في جامعات عالمية رائدة"، بمتوسط حسابي(2,31) وانحراف معياري (0,84) وبدرجة ضعيفة.

سادساً: ومن خلال قراءة قيم الانحرافات المعيارية نلاحظ أنها أقل من العدد (1) وهذه تشير إلى التجانس في الاستجابات بين أفراد عينة الدراسة (التشتت قليل).

الجدول (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة توافر متطلبات الحراك الدولي للطلبة.

الترتيب	رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر
1	6	تعمل الجامعة على إنشاء إدارة خاصة بالتدويل تهتم برعاية الطلبة الدوليين.	2.63	.72	متوسطة
2	5	تقدم الجامعة برامج تثقيفية إرشادية للطلبة الدوليين الوافدين للالتحاق ببرامج تعليمية دولية في الجامعات .	2.59	.84	ضعيفة

3	3	العمل من قبل الجامعة على جذب الطلبة الدوليين من خلال تقديم برامج تعليمية حديثة تتماشى مع حاجات هؤلاء الطلبة ، وكذلك احتياجات سوق العمل .	2.58	.70	ضعيفة
4	4	تحدد الجامعة رسوم دراسية تنافسية مناسبة تساعد على جذب الطلبة الدوليين إلى الجامعات .	2.56	.80	ضعيفة
5	7	تعمل الجامعة على تطبيق إستراتيجية لاستقطاب أفضل الطلبة الدوليين للدراسة بالجامعة.	2.38	.78	ضعيفة
6	2	تعقد الجامعة اتفاقيات تعاونية دولية متعددة الإطراف بين مجموعة من الجامعات ، تعطي للطلبة حرية التنقل بين هذه الجامعات للدراسة فيها .	2.34	.72	ضعيفة
7	1	تعمل الجامعة على أبتعاث طلبة الجامعة للحصول على دورات تدريبية في جامعات عالمية رائدة.	2.31	.84	ضعيفة
المتوسط العام للبعد			2.48	.44	ضعيفة

البعد الرابع : متطلبات تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية. والجدول رقم (16) يوضح ذلك. ويلاحظ من الجدول ما يلي:

أولا: بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجة توافر متطلبات تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (2,45) ، وبانحراف معياري بلغ (0,47) وتعتبر درجة التوافر ضعيفة وفقاً لمقياس الدراسة.

ثانيا: كان المدى بين أعلى متوسط حسابي وأقل متوسط حسابي (0,26) مما يشير إلى التقارب بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة.

ثالثا: لم تحقق أي عبارة من عبارات بعد تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية درجة توافر (عالية جدا)، ودرجة توافر (عالية)، ودرجة (غير متوفرة).

رابعا: أعلى متوسط حسابي للعبارة التي نصت على" تعمل الجامعة لتأسيس مناهج دراسية من أجل تأهيل خريجين على المستوى العالمي "، بمتوسط حسابي بلغ (2,58) ، وبانحراف

معياري (0,92) ، بينما أقل متوسط حسابي للعبارة التي نصت على " تولي الجامعة الاهتمام بحركة الترجمة من والى اللغة العربية لما له من أثر في تدويل التعليم العالي بالجامعات"، بمتوسط حسابي قدره (2,32) وبانحراف معياري (0,47).

خامسا: جاءت فقرات هذا المجال في الدرجة والضعيفة . إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين(2,58- 2,32) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (4) التي نصت على " تعمل الجامعة لتأسيس مناهج دراسية من أجل تأهيل خريجين على المستوى العالمي ، بمتوسط حسابي(2,58) وانحراف معياري (0,92) وبدرجة ضعيفة ، وجاءت في الرتبة الثانية الفقرة رقم (1) التي نصت على " تعمل الجامعة على المراجعة المستمرة للبرامج التعليمية من أجل العمل على تطويرها تماشياً مع التقدم والتغير الهائل السريع في السوق العالمية ، بمتوسط حسابي(2,52) وانحراف معياري (0,83) وبدرجة ضعيفة ، وجاءت في الرتبة قبل الأخيرة الفقرة رقم (7) التي نصت على " تقدم الجامعة برامج توجيهية تساعد على الفهم المتبادل بين الطلبة المحليين والدوليين ، بمتوسط حسابي(2,32) وانحراف معياري (0,75) وبدرجة ضعيفة ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة رقم (3) التي نصت على" تولي الجامعة الاهتمام بحركة الترجمة من والى اللغة العربية لما له من أثر في تدويل التعليم العالي بالجامعات ، "بمتوسط حسابي(2,32) وانحراف معياري (0,82) وبدرجة ضعيفة.

سادساً: ومن خلال قراءة قيم الانحرافات المعيارية نلاحظ أنها أقل من العدد (1) وهذه تشير إلى التجانس في الاستجابات بين أفراد عينة الدراسة (التشتت قليل).

الجدول (16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة توافر متطلبات تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية.

الترتيب	رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر
1	4	تعمل الجامعة لتأسيس مناهج دراسية من أجل تأهيل خريجين على المستوى العالمي.	2.58	.92	ضعيفة
2	1	تعمل الجامعة على المراجعة المستمرة للبرامج التعليمية من أجل العمل على تطويرها تماشياً مع التقدم والتغير الهائل السريع في السوق العالمية .	2.52	.83	ضعيفة
3	6	تبنى الجامعة مناهج ذات طابع دولي لمساعدة الطلبة على احترام قيم المواطنة العالمية.	2.50	.72	ضعيفة
4	5	الاهتمام من قبل الجامعة باللغات الأجنبية بما يحقق الفهم المشترك بين جميع الأطراف الدولية أثناء عملية التدويل ، وبما لا يؤثر على اللغة العربية.	2.48	.83	ضعيفة
5	2	تعمل الجامعة على تقديم برامج دراسية تركز على تخصصات مطلوبة دولياً.	2.45	.64	ضعيفة
6	8	تعمل الجامعة على تقديم برامج أكاديمية متطورة لمنح الدرجات العلمية المشتركة مع الجامعات العالمية الرائدة في العالم.	2.44	.73	ضعيفة
7	7	تقدم الجامعة برامج توجيهية تساعد على الفهم المتبادل بين الطلبة المحليين والدوليين.	2.32	.75	ضعيفة
7	7	تولي الجامعة الاهتمام بحركة الترجمة من والى اللغة العربية لما له من أثر في تدويل التعليم العالي بالجامعات.	2.32	.82	ضعيفة
		المتوسط العام للبعد	2.45	.47	ضعيفة

البعد الخامس : متطلبات تدويل البحث العلمي. والجدول رقم **(17)** يوضح ذلك. ويلاحظ من الجدول ما يلي:

أولاً: بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجة توافر متطلبات تدويل البحث العلمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (2,56)، وبانحراف معياري بلغ (0,39) وتعتبر درجة التوافر ضعيفة، وفقاً لمقياس الدراسة.

ثانياً: كان المدى بين أعلى متوسط حسابي وأقل متوسط (0,56) مما يشير إلى التقارب بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة.

ثالثاً: لم تحقق أي عبارة من عبارات بعد متطلبات تدويل البحث العلمي درجة توافر (عالية جدا) ودرجة توافر (عالية) ، ودرجة (غير متوفرة).

رابعاً: أعلى متوسط حسابي للعبارة التي نصت على" العمل على إضفاء البعد العالمي على أنشطة البحث العلمي "بمتوسط حسابي بلغ (2,89)، وبانحراف معياري (0,86)، بينما أقل متوسط حسابي للعبارة التي نصت على" ترجمة احدث ما توصل إلية الباحثون العالميون في المجالات المعرفية من قبل مركز متخصص في الجامعة "،بمتوسط قدره (2,33)وبانحراف معياري (0,73).

خامساً: جاءت فقرات هذا المجال في الدرجتين المتوسطة والضعيفة . إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2,89- 2,33) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (1) التي نصت على " العمل على إضفاء البعد العالمي على أنشطة البحث" ، بمتوسط حسابي (2,89) وانحراف معياري (0,86) وبدرجة متوسطة، وجاءت في الرتبة الثانية الفقرة رقم (9) التي نصت على " العمل من قبل الجامعة على زيادة موجودات المكتبة من (الكتب / المجلات / الأبحاث) العالمية. والعمل على متابعة كل حديث من هذه في الجامعات العالمية"، بمتوسط حسابي(2,72) وانحراف معياري (0,78) وبدرجة متوسطة ، وجاءت في الرتبة قبل الأخيرة الفقرة رقم (5) التي نصت على " تعمل الجامعة على انجاز مشاريع بحثية

عالمية يساهم بها باحثين من جامعات مختلفة في العالم"، بمتوسط حسابي (2,39) وانحراف معياري (0,74) وبدرجة ضعيفة وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة رقم (6) التي نصت على" ترجمة احدث ما توصل إلية الباحثون العالميون في المجالات المعرفية من قبل مركز متخصص في الجامعة "، بمتوسط حسابي (2,33) وانحراف معياري (0,73) وبدرجة ضعيفة.

سادساً: ومن خلال قراءة قيم الانحرافات المعيارية نلاحظ أنها أقل من العدد (1) وهذه تشير إلى التجانس في الاستجابات بين أفراد عينة الدراسة (التشتت قليل).

الجدول (17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة توافر متطلبات تدويل البحث العلمي.

الترتيب	رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر
1	1	العمل على إضفاء البعد العالمي على أنشطة البحث العلمي.	2.89	.86	متوسطة
2	9	العمل من قبل الجامعة على زيادة موجودات المكتبة من (الكتب / المجلات / الأبحاث)العالمية ، والعمل على متابعة كل حديث من هذه في الجامعات العالمية.	2.72	.78	متوسطة
3	2	نشر الأبحاث العلمية المتميزة لأعضاء هيئة التدريس في مجلات علمية عالمية.	2.68	.64	متوسطة
4	8	تتبنى الجامعة توفير قاعدة معلوماتية عالمية ثرية للاستفادة منها من قبل الباحثين.	2.66	.85	متوسطة
5	10	الاشتراك من قبل الجامعة في (شبكات / مصادر / قواعد) المعلومات العالمية.	2.57	.92	ضعيفة
6	4	تقوم الجامعة بالزيارات العلمية المتبادلة لمراكز البحوث في الجامعات .	2.55	.78	ضعيفة
7	3	تتبنى الجامعة أبتعاث طلبة الدراسات العليا في الجامعة، لاستكمال جزء من بحوثهم إلى جامعات أجنبية وبإشراف علمي مشترك.	2.52	.70	ضعيفة

8	11	تتبنى الجامعة تنظيم فعاليات علمية دولية (مؤتمرات ، ندوات ، ورش عمل) بشكل دوري.	2.44	.92	ضعيفة
9	7	تتبنى الجامعة إبرام اتفاقيات شراكة لتبادل الباحثين مع أفضل الجامعات العالمية الرائدة.	2.40	.75	ضعيفة
10	5	تعمل الجامعة على انجاز مشاريع بحثية عالمية يساهم بها باحثين من جامعات مختلفة في العالم .	2.39	.74	ضعيفة
11	6	ترجمة احدث ما توصل إلية الباحثون العالميون في المجالات المعرفية من قبل مركز متخصص في الجامعة.	2.33	.73	ضعيفة
		المتوسط العام للبعد	2.56	.39	ضعيفة

البعد السادس : متطلبات خدمة المجتمع. والجدول رقم (18) يوضح ذلك. ويلاحظ من الجدول ما يلي:

أولاً: بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجة توافر متطلبات خدمة المجتمع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (2,10)، وبانحراف معياري بلغ (0,54) وتعتبر درجة التوافر ضعيفة وفقا لمقياس الدراسة.

ثانياً: كان المدى بين أعلى متوسط حسابي وأقل متوسط حسابي (0,38) مما يشير إلى التقارب بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة.

ثالثاً: لم تحقق أي عبارة من عبارات بعد متطلبات خدمة المجتمع درجة توافر (عالية جدا)، ودرجة توافر (عالية)، ودرجة توافر (متوسطة)، ودرجة (غير متوفرة).

رابعاً: أعلى متوسط حسابي للعبارة التي نصت على" تعاون الجامعة مع المنظمات الدولية المختلفة من هيئات ومؤسسات " بمتوسط حسابي بلغ (2,33)، وبانحراف معياري (0,71)، بينما أقل متوسط حسابي للعبارة التي نصت على " تعمل الجامعة على المشاركة في برامج محو الأمية في مختلف دول العالم " بمتوسط حسابي قدره (1,95) وبانحراف معياري (0,93).

خامساً: جاءت فقرات هذا المجال في الدرجة الضعيفة . إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2,33- 1,95) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (4) التي نصت على " تعاون الجامعة مع المنظمات الدولية المختلفة من هيئات ومؤسسات"، بمتوسط حسابي

(2,33) وانحراف معياري (0,71) وبدرجة ضعيفة، وجاءت في الرتبة الثانية الفقرة رقم (5) التي نصت على " تساهم الجامعة في وضع حلول بحثية للمشكلات البيئة حول العالم" ، بمتوسط حسابي(2,12) وانحراف معياري (0,91) وبدرجة ضعيفة ، وجاءت في الرتبة قبل الأخيرة الفقرة رقم (1) التي نصت على " المشاركة من قبل الجامعة في وضع حلول بحثية لمشكلات الفقر حول العالم" ، بمتوسط حسابي (1,97) وانحراف معياري (0,93) وبدرجة ضعيفة وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة رقم (6) التي نصت على" تعمل الجامعة على المشاركة في برامج محو الأمية في مختلف دول العالم" ، بمتوسط حسابي (1,95) وانحراف معياري (0,93) وبدرجة ضعيفة.

سادساً: ومن خلال قراءة قيم الانحرافات المعيارية نلاحظ أنها أقل من العدد (1) وهذه تشير إلى التجانس في الاستجابات بين أفراد عينة الدراسة (التشتت قليل).

الجدول (18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة توافر متطلبات خدمة المجتمع.

الترتيب	رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر
1	4	تعاون الجامعة مع المنظمات الدولية المختلفة من هيئات ومؤسسات.	2.33	.71	ضعيفة
2	5	تسهم الجامعة في وضع حلول بحثية للمشكلات البيئة حول العالم.	2.12	.91	ضعيفة
3	3	تتبنى الجامعة تنظيم مؤتمرات دولية لنشر ثقافة (التسامح / السلام / الحوار بين إتباع الأديان).	2.07	.92	ضعيفة
4	2	تقدم الجامعة منح تعليمية بالمشاركة مع المنظمات الإنسانية العالمية.	2.05	.83	ضعيفة

5	1	المشاركة من قبل الجامعة في وضع حلول بحثية لمشكلات الفقر حول العالم.	1.97	.93	ضعيفة
6	6	تعمل الجامعة على المشاركة في برامج محو الأمية في مختلف دول العالم.	1.95	.93	ضعيفة
		المتوسط العام للبعد.	2.10	.54	ضعيفة

البعد السابع : متطلبات التسويق الدولي للجامعات. والجدول رقم (19) يوضح ذلك. ويلاحظ من الجدول ما يلي:

أولاً: بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجة توافر متطلبات التسويق الدولي للجامعات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (2,38)، وبانحراف معياري بلغ (0,43) وتعتبر درجة التوافر ضعيفة وفقا لمقياس الدراسة.

ثانياً: كان المدى بين أعلى متوسط حسابي وأقل متوسط حسابي(0,60) مما يشير إلى التقارب بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة.

ثالثاً: لم تحقق أي عبارة من عبارات بعد متطلبات التسويق الدولي للجامعات درجة توافر (عالية جدا)، ودرجة توافر (عالية)، ودرجة (غير متوفرة).

رابعاً: أعلى متوسط حسابي للعبارة التي نصت على" الاستفادة من شبكات التواصل الاجتماعي للتسويق العالمي لجميع الأمور المتعلقة بأنشطة وبرامج الجامعة الأكاديمية "، بمتوسط حسابي بلغ (2,73) ، وبانحراف معياري (0,87)، بينما أقل متوسط حسابي للعبارة التي نصت على " تعمل الجامعة على افتتاح مكاتب دولية في الخارج تقوم بجذب الطلبة الدوليين " ، بمتوسط حسابي قدره (2,13) وبانحراف معياري (0,88).

خامساً: جاءت فقرات هذا المجال في الدرجتين المتوسطة والضعيفة . إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2,73- 2,13) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (2) التي نصت على " الاستفادة من شبكات التواصل الاجتماعي للتسويق العالمي لجميع الأمور المتعلقة بأنشطة وبرامج الجامعة الأكاديمية " ، بمتوسط حسابي (2,73) وانحراف معياري

(0,87) وبدرجة متوسطة ، وجاءت في الرتبة الثانية الفقرة رقم (9) التي نصت على " احتواء صفحة الجامعة الالكترونية على صفحات مماثلة بلغات أجنبية" ، بمتوسط حسابي (2,55) وانحراف معياري (0,86) وبدرجة ضعيفة ، وجاءت في الرتبة قبل الأخيرة الفقرة رقم (7) التي نصت على " تعمل الجامعة على تنظيم ملتقيات سنوية لتسويق خريجي الجامعة على الشركات والمؤسسات الدولية " ، بمتوسط حسابي (2,16) وانحراف معياري (0,91) وبدرجة ضعيفة وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة رقم (4) التي نصت على" تعمل الجامعة على افتتاح مكاتب دولية في الخارج تقوم بجذب الطلبة الدوليين" ، بمتوسط حسابي (2,13) وانحراف معياري (0,88) وبدرجة ضعيفة.

سادساً: ومن خلال قراءة قيم الانحرافات المعيارية نلاحظ أنها أقل من العدد (1) وهذه تشير إلى التجانس في الاستجابات بين أفراد عينة الدراسة (التشتت قليل).

الجدول (19)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة توافر متطلبات التسويق الدولي للجامعات.

الترتيب	رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر
1	2	الاستفادة من شبكات التواصل الاجتماعي للتسويق العالمي لجميع. الأمور المتعلقة بأنشطة وبرامج الجامعة الأكاديمية.	2.73	.87	متوسطة
2	9	احتواء صفحة الجامعة الالكترونية على صفحات مماثلة بلغات أجنبية.	2.55	.86	ضعيفة
3	1	العمل من قبل الجامعة على نشر (أنشطة / فعاليات) الجامعة الدولية في وسائل الإعلام العالمية المختلفة.	2.53	.97	ضعيفة
4	3	تتبنى الجامعة تنظيم المعارض الدولية في الجامعة.	2.43	.80	ضعيفة

5	10	المشاركة في الملتقيات الدولية في العالم بهدف (الترويج لبرامج الجامعة / استقطاب الطلبة الدوليين).	2.40	.74	ضعيفة
6	8	النشر في موقع الجامعة الالكتروني معلومات عن الجامعة بكل الأمور المتعلقة بالطلبة الدوليين.	2.36	.80	ضعيفة
7	6	تقوم الجامعة بزيارات (المدارس / الهيئات الحكومية / المؤسسات الدولية) في الدول المرسلة للبعثات من أجل تقديم معلومات عن الجامعات.	2.27	.78	ضعيفة
8	5	تقدم الجامعة المقررات التمهيدية في الجامعة لتوجيه الطلبة الدوليين.	2.23	.81	ضعيفة
9	7	تعمل الجامعة على تنظيم ملتقيات سنوية لتسويق خريجي الجامعة على الشركات والمؤسسات الدولية.	2.16	.91	ضعيفة
10	4	تعمل الجامعة على افتتاح مكاتب دولية في الخارج تقوم بجذب الطلبة الدوليين.	2.13	.88	ضعيفة
		المتوسط العام للبعد	2.38	.43	ضعيفة

البعد الثامن : متطلبات تمويل أنشطة التدويل. والجدول رقم (20) يوضح ذلك. ويلاحظ من الجدول ما يلي:

أولاً: بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجة توافر متطلبات تمويل أنشطة التدويل من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (2,39) ، وبانحراف معياري بلغ (0,31) وتعتبر درجة التوافر ضعيفة وفقاً لمقياس الدراسة.

ثانياً: كان المدى بين أعلى متوسط حسابي وأقل متوسط حسابي (0,41) مما يشير إلى التقارب بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة.

ثالثاً: لم تحقق أي عبارة من عبارات بعد متطلبات تمويل أنشطة التدويل درجة توافر (عالية جدا)، ودرجة توافر (عالية)، ودرجة توافر (متوسطة) ودرجة (غير متوفرة).

رابعاً: أعلى متوسط للعبارة التي نصت على" تعمل الجامعة على رصد اعتمادات مالية للإنفاق على إبتعاث طلبة الجامعة إلى الجامعات العالمية الرائدة " بمتوسط حسابي بلغ (2,57) ،

وبانحراف معياري (0,70) ، بينما أقل متوسط حسابي للعبارة التي نصت على " تعمل الجامعة على توفير الدعم المالي للأنشطة الموجه للطلبة الدوليين " بمتوسط حسابي قدره (2,16) وبانحراف معياري (0,31).

خامساً: جاءت فقرات هذا المجال في الدرجة الضعيفة. إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2,57- 2,16) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (5) التي نصت على " تعمل الجامعة على رصد إعتمادات مالية للإنفاق على إبتعاث طلبة الجامعة إلى الجامعات العالمية الرائدة" ، بمتوسط حسابي (2,57) وانحراف معياري (0,70) وبدرجة ضعيفة ، وجاءت في الرتبة الثانية الفقرة رقم (4) التي نصت على " توفير الدعم المالي لتمويل مشاريع الجامعة في البحوث الدولية المشتركة"، بمتوسط حسابي(2,55) وانحراف معياري (0,63) وبدرجة ضعيفة ، وجاءت في الرتبة قبل الأخيرة الفقرة رقم (1) التي نصت على " تعمل الجامعة على توفير الدعم المالي(المؤتمرات / الندوات / المعارض) العلمية الدولية" ، بمتوسط حسابي (2,30) وانحراف معياري (0,73) وبدرجة ضعيفة وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة رقم (7) التي نصت على" تعمل الجامعة على توفير الدعم المالي للأنشطة الموجه للطلبة الدوليين."، بمتوسط حسابي (2,16) وانحراف معياري (0,31) وبدرجة ضعيفة.

سادساً: ومن خلال قراءة قيم الانحرافات المعيارية نلاحظ أنها أقل من العدد (1) وهذه تشير إلى التجانس في الاستجابات بين أفراد عينة الدراسة (التشتت قليل).

الجدول (20)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة توافر متطلبات تمويل أنشطة التدويل.

الترتيب	رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر
1	5	تعمل الجامعة على رصد اعتمادات مالية للإنفاق على إبتعاث طلبة الجامعة إلى الجامعات العالمية الرائدة.	2.57	.70	ضعيفة
2	4	توفير الدعم المالي لتمويل مشاريع الجامعة في البحوث الدولية المشتركة.	2.55	.63	ضعيفة
3	3	تمويل اشتراك الجامعة في قواعد المعلومات العالمية على اختلافها.	2.42	.71	ضعيفة
4	6	تقوم الجامعة على توفير الدعم المالي لتمويل برامج التبادل الدولي ل(أعضاء هيئة التدريس / الطلبة).	2.38	.65	ضعيفة
4	6	رصد اعتمادات مالية من قبل الجامعة لدعم استضافة باحثين زائرين من جامعات عالمية رائدة .	2.38	.71	ضعيفة
6	2	تعمل الجامعة على توفير التمويل اللازم لاستقطاب الطلبة الأجانب.	2.33	.70	ضعيفة
7	1	تعمل الجامعة على توفير الدعم المالي (المؤتمرات / الندوات / المعارض) العلمية الدولية.	2.30	.73	ضعيفة
8	7	تعمل الجامعة على توفير الدعم المالي للأنشطة الموجه للطلبة الدوليين.	2.16	.79	ضعيفة
		المتوسط العام للبعد	2.39	.31	ضعيفة

وتم ترتيب أبعاد محور توافر متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهه نظر القادة الأكاديميين ،ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة التوافر والجدول رقم (**21**) يوضح ذلك.

جدول (21)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة توافر متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية.

الترتيب.	رقم البعد.	ترتيب الأبعاد تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر
1	1	متطلبات فلسفة الجامعة الدولية	2.69	0.50	متوسطة
2	5	متطلبات تدويل البحث العلمي.	2.56	0.39	ضعيفة
3	2	متطلبات الحراك الدولي والإعداد المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات.	2.50	0.44	ضعيفة
4	4	متطلبات تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية	2.45	0.47	ضعيفة
5	8	متطلبات تمويل أنشطة التدويل.	2.39	0.31	ضعيفة
6	7	متطلبات التسويق الدولي للجامعات.	2.38	0.43	ضعيفة
7	3	متطلبات الحراك الدولي للطلبة.	2.48	0.44	ضعيفة
8	6	متطلبات خدمة المجتمع.	2.10	0.54	ضعيفة
المتوسط العام لدرجة توافر متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية			2.44	0.32	ضعيفة

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني:

السؤال الثاني ينص على: هل توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 ≤ α) بين استجابات القادة الأكاديميين، حول درجة توافر متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية الحكومية، تعزى للمتغيرات الرئيسية التالية (المركز الوظيفي ، الرتبة العلمية ، التخصص العلمي)؟

للإجابة عن هذا السؤال وللكشف عن الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول تقديرهم لدرجة توافر متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية الحكومية، تم استخدام اختبار (**T – Test**) لمتغير (التخصص العلمي). كما تم استخدام تحليل التباين الأحادي (**ANOVA**) لمتغيري (المركز الوظيفي، الرتبة العلمية) وكانت النتائج على النحو الآتي:

1 . متغير التخصص العلمي (علوم إنسانية ، علوم طبيعية وتطبيقية). يوضح جدول (22) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(0.05 ≤ α) في درجة توافر متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية الحكومية تبعاً لمتغير التخصص إذ بلغت قيمة ت (0,34) عند مستوى دلالة (0,73) وهي قيمة غير دالة إحصائياً.

جدول (22)

نتائج اختبار(T–Test) للفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول تقديرهم لدرجة توافر متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية الحكومية تبعا لمتغير التخصص العلمي.

مستويات المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
علوم إنسانية	**142**	**2,45**	**0,34**	**264**	**0,34**	**0,73**
علوم طبيعية وتطبيقية	124	2,43	0,30			

2 . متغير المركز الوظيفي (عميد، نائب عميد، رئيس قسم) يوضح جدول (23) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة توافر متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية العامة تبعا لمتغير المركز الوظيفي ، حيث بلغت قيمة ف (1,51) عند مستوى دلالة (0,22)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً.

جدول (23)

نتائج تحليل التباين الأحادي(ANOVA) للفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول تقديرهم لدرجة توافر متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية تبعا لمتغير المركز الوظيفي.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
درجة توافر متطلبات تدويل التعليم العالي.	بين المجموعات	0,32	2	0,16	1,51	0,22
	داخل المجموعات	27,50	263	0,11		
	المجموع	27,82	265			

3 . متغير الرتبة العلمية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد). يوضح جدول (24) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (**$\alpha \leq 0.05$**) في درجة توافر متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية العامة تبعا لمتغير الرتبة العلمية، حيث بلغت قيمة ف (0,09) عند مستوى دلالة (0,91)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً.

جدول (24)

نتائج تحليل التباين الأحادي(ANOVA) للفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول تقديرهم لدرجة توافر متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية تبعا لمتغير الرتبة العلمية.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
درجة توافر متطلبات تدويل التعليم العالي.	بين المجموعات	0,02	2	0,01	0,09	0,91
	داخل المجموعات	27,80	263	0,11		
	المجموع	27,82	265			

النتائج المتعلقة بالإجابة عن بالسؤال الثالث.

السؤال الثالث ينص على: ما درجة أهمية متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر القادة الأكاديميين؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من عبارات أبعاد المحور الثاني (درجة أهمية متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر القادة الأكاديميين)، ومن ثم تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع عبارات هذا المحور. ومن اجل الحكم على درجة شيوع الفقرة تم الاعتماد على المعيار كما في الجدول رقم (**12**) السابق .

البعد الأول :درجة أهمية متطلبات فلسفة الجامعة الدولية. والجدول رقم (25) يوضح ذلك. ويلاحظ من الجدول ما يلي:

أولاً: بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجة أهمية متطلبات فلسفة الجامعة الدولية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة(4,10)، وبانحراف معياري بلغ (0,50) وتعتبر درجة أهمية عالية وفقا لمقياس الدراسة.

ثانياً: كان المدى بين أعلى متوسط حسابي وأقل متوسط حسابي(0,42) مما يشير إلى التقارب بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة.

ثالثاً: لم تحقق أي عبارة من عبارات بعد فلسفة الجامعة الدولية درجة أهمية (متوسطة)، ودرجة أهمية (ضعيفة)، ودرجة (غير متوفرة).

رابعاً: أعلى متوسط للعبارة التي نصت على" تأكيد فلسفة الجامعة على مبادئ الحرية الأكاديمية "، بمتوسط حسابي بلغ (4,31) ، وبانحراف معياري (0,74)، بينما أقل متوسط حسابي للعبارة التي نصت على " تأكيد فلسفة الجامعة على الدعم من خلال إعداد موارد بشرية على المستوى العالمي"، بمتوسط حسابي قدره (3,89) وبانحراف معياري (0,89).

خامساً: جاءت فقرات هذا المجال في الدرجتين عالية جداً وعالية . إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين(4,31 -3,89) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (5) التي نصت على " تأكيد فلسفة الجامعة على مبادئ الحرية الأكاديمية" ، بمتوسط حسابي (4,31) وانحراف معياري (0,74) وبدرجة عالية جداً، وجاءت في الرتبة الثانية الفقرة رقم (6) التي نصت على " تأكيد فلسفة الجامعة على الجودة الأكاديمية وفق المعايير العالمية "، بمتوسط حسابي(4,23) وانحراف معياري (0,86) وبدرجة عالية جداً ، وجاءت في الرتبة قبل الأخيرة الفقرة رقم (9) التي نصت على " تتبني الجامعة فلسفة إيجابية في خدمة المجتمع العالمي والوطني"، بمتوسط حسابي(3,94) وانحراف معياري(0,74) وبدرجة عالية، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة رقم

(8) التي نصت على" تأكيد فلسفة الجامعة على الدعم من خلال إعداد موارد بشرية على المستوى العالمي"، بمتوسط حسابي(3,89) وانحراف معياري (0,89) وبدرجة عالية.

سادساً: ومن خلال قراءة قيم الانحرافات المعيارية نلاحظ أنها أقل من العدد (1) وهذه تشير إلى التجانس في الاستجابات بين أفراد عينة الدراسة (التشتت قليل).

الجدول (25)

الترتيب	رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1	5	تأكيد فلسفة الجامعة على مبادئ الحرية الأكاديمية.	4.31	.74	عالية جدا
2	6	تأكيد فلسفة الجامعة على الجودة الأكاديمية وفق المعايير العالمية.	4.23	.86	عالية جدا
3	7	تأكيد فلسفة الجامعة على البعد الدولي من خلال الاستجابة العملية لتفعيل التعاون الدولي بين الجامعات مع تحديد واضح لهذا التعاون.	4.21	.80	عالية جدا
4	1	تأكيد فلسفة الجامعة على وعي القيادات التعليمية في الجامعات للمتغيرات العالمية السريعة.	4.13	.65	عالية
5	3	تتبني الجامعة فلسفة توثيق العلاقات الثقافية مع الدول المختلفة إقليمياً ودولياً.	4.12	.65	عالية
6	2	تأكيد فلسفة الجامعة على الارتقاء بعلاقات الشراكة مع الجامعات الرائدة.	4.09	.72	عالية
7	4	تبني الجامعة فلسفة تشجعها على امتلاك الميزة التنافسية تؤهلها للعالمية.	3.95	.79	عالية

8	9	تتبني الجامعة فلسفة إيجابية في خدمة المجتمع العالمي والوطني.	3.94	.71	عالية
9	8	تأكيد فلسفة الجامعة على الدعم من خلال إعداد موارد بشرية على المستوى العالمي.	3.89	.89	عالية
		المتوسط العام للبعد	4.10	0.50	عالية

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة أهمية متطلبات فلسفة الجامعة الدولية .

البعد الثاني: متطلبات الحراك الدولي والإعداد المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات.

والجدول رقم (26) يوضح ذلك. ويلاحظ من الجدول ما يلي:

أولاً: بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجة أهمية متطلبات الحراك الدولي والإعداد المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (3,99)، وبانحراف معياري بلغ (0,50) وتعتبر درجة أهمية عالية وفقاً لمقياس الدراسة.

ثانياً: كان المدى بين أعلى متوسط حسابي وأقل متوسط حسابي(0,54) مما يشير إلى التقارب بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة.

ثالثاً: لم تحقق أي عبارة من عبارات بعد متطلبات الحراك الدولي والإعداد المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات درجة أهمية (متوسطة) ، ودرجة أهمية(ضعيفة)، ودرجة(غير متوفرة).

رابعاً: أعلى متوسط حسابي للعبارة التي نصت على " تدعم الجامعة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في (المؤتمرات / الندوات / الأبحاث) العالمية "، بمتوسط حسابي بلغ (4,35)، وبانحراف معياري (0,70)، بينما أقل متوسط حسابي للعبارة التي نصت على " تقدم الجامعة الحوافز المناسبة لأعضاء هيئة التدريس للمشاركة في التدويل ، وخصوصاً الذين لهم سمعة دولية في مجال تخصصهم "، بمتوسط حسابي قدره (3,81) وبانحراف معياري (1,08).

خامسا: جاءت فقرات هذا المجال في الدرجتين عالية جداً وعالية . إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين(4,35- 3,81) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (3) التي نصت على " تدعم

الجامعة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في (المؤتمرات / الندوات / الأبحاث) العالمية"، بمتوسط حسابي(4,35) وانحراف معياري (0,70) وبدرجة عالية جداً ، وجاءت في الرتبة الثانية الفقرة رقم (2) التي نصت على " تبرم الجامعة اتفاقيات تعاونية ثنائية بين جامعات دولية تعطي الحق لكل طرف في الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس من الطرف الآخر"، بمتوسط حسابي(4,03) وانحراف معياري (0,91) وبدرجة عالية، وجاءت في الرتبة قبل الأخيرة الفقرة رقم (7) التي نصت على "تعمل الجامعة على تطوير سياسات ملائمة (توظيف / تمويل / اتصال) تساعد على عودة الأكاديميين المتميزين لوطنهم الأصلي "، بمتوسط حسابي (3,84) وانحراف معياري (0,99) وبدرجة عالية ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة رقم (4) التي نصت على " تقدم الجامعة الحوافز المناسبة لأعضاء هيئة التدريس للمشاركة في التدويل ، وخصوصاً الذين لهم سمعة دولية في مجال تخصصهم" ، بمتوسط حسابي(3,81) وانحراف معياري (1,08) وبدرجة عالية.

سادساً: ومن خلال قراءة قيم الانحرافات المعيارية نلاحظ أنها أقل من العدد (1) باستثناء عبارة واحدة مما يدل على التجانس في الاستجابات بين أفراد عينة الدراسة (التشتت قليل).

الجدول (26)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة أهمية متطلبات الحراك الدولي والإعداد المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات.

الترتيب	رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1	3	تدعم الجامعة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في (المؤتمرات / الندوات / الأبحاث)العالمية.	4.35	.70	عالية جدا

2	2	تبرم الجامعة اتفاقيات تعاونية ثنائية بين جامعات دولية تعطي الحق لكل طرف في الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس من الطرف الآخر.	4.03	.91	عالية
2	2	تقوم الجامعة على أبتعاث (محاضرين / معيدين) للحصول على درجات علمية من الجامعات العالمية الرائدة.	4.03	.65	عالية
4	8	تضع الجامعة معايير دقيقة لأعضاء هيئة التدريس مرتبطة بجهودهم في التدويل مثل (التعاقد / الترقية / التمديد) تسهم في تطوير الجامعة.	3.99	.71	عالية
5	1	تعمل الجامعة على التفاعل مع خبراء أجانب في مجال التدويل لعمل لقاءات مع أعضاء هيئة التدريس توضح كيفية تحقيق خطط التدويل للتعليم العالي.	3.94	.75	عالية
6	5	تعمل الجامعة على استقطاب أعضاء هيئة تدريس من المتميزين دولياً للعمل بالجامعة.	3.93	.74	عالية
7	7	تعمل الجامعة على تطوير سياسات ملائمة (توظيف / تمويل / اتصال) تساعد على عودة الأكاديميين المتميزين لوطنهم الأصلي.	3.84	.99	عالية
8	4	تقدم الجامعة الحوافز المناسبة لأعضاء هيئة التدريس للمشاركة في التدويل ، وخصوصاً الذين لهم سمعة دولية في مجال تخصصهم.	3.81	1.08	عالية
		المتوسط العام للبعد	3.99	0.50	عالية

البعد الثالث : متطلبات الحراك الدولي للطلبة. والجدول رقم (27) يوضح ذلك. ويلاحظ من الجدول ما يلي:

أولاً: بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجة أهمية متطلبات الحراك الدولي للطلبة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (3,93)، وبانحراف معياري بلغ (0,58) وتعتبر درجة أهمية عالية وفقا لمقياس الدراسة.

ثانياً: كان المدى بين أعلى متوسط حسابي وأقل متوسط حسابي(0,47) مما يشير إلى التقارب بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة.

ثالثاً: لم تحقق أي عبارة من عبارات بعد متطلبات الحراك الدولي للطلبة درجة أهمية (متوسطة) ، ودرجة أهمية (ضعيفة)، ودرجة (غير متوفرة).

رابعاً: أعلى متوسط للعبارة التي نصت على" العمل من قبل الجامعة على جذب الطلبة الدوليين من خلال تقديم برامج تعليمية حديثة تتماشى مع حاجات هؤلاء الطلبة ، وكذلك احتياجات سوق العمل"، بمتوسط حسابي بلغ(4,20)، وبانحراف معياري(0,82)، بينما أقل متوسط حسابي للعبارة التي نصت على" تقدم الجامعة برامج تثقيفية إرشادية للطلبة الدوليين الوافدين للالتحاق ببرامج تعليمية دولية في الجامعات "بمتوسط قدره(3,73) وبانحراف معياري(0,90)

خامساً: جاءت فقرات هذا المجال في الدرجتين عالية جداً وعالية . إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين(4,20 - 3,73) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (3) التي نصت على " العمل من قبل الجامعة على جذب الطلبة الدوليين من خلال تقديم برامج تعليمية حديثة تتماشى مع حاجات هؤلاء الطلبة ، وكذلك احتياجات سوق العمل"، بمتوسط حسابي(4,20) وانحراف معياري (0,82) وبدرجة عالية جداً ، وجاءت في الرتبة الثانية الفقرة رقم (2) التي نصت على " تعقد الجامعة اتفاقيات تعاونية دولية متعددة الإطراف بين مجموعة من الجامعات ، تعطي للطلبة حرية التنقل بين هذه الجامعات للدراسة فيها "، بمتوسط حسابي(4,03) وانحراف معياري (0,82) وبدرجة عالية، وجاءت في الرتبة قبل الأخيرة الفقرة رقم (4) التي نصت على " تحدد الجامعة رسوم دراسية تنافسية مناسبة تساعد على جذب الطلبة الدوليين إلى الجامعات "، بمتوسط حسابي (3,80) وانحراف معياري (0,96) وبدرجة عالية، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة رقم (5) التي نصت على " تقدم الجامعة برامج تثقيفية إرشادية للطلبة الدوليين الوافدين للالتحاق ببرامج تعليمية دولية في الجامعات" ، بمتوسط حسابي(3,73) وانحراف معياري (0,90) وبدرجة عالية.

سادساً: ومن خلال قراءة قيم الانحرافات المعيارية نلاحظ أنها أقل من العدد (1) وهذه تشير إلى التجانس في الاستجابات بين أفراد عينة الدراسة (التشتت قليل).

الجدول (27)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة أهمية متطلبات الحراك الدولي للطلبة.

الترتيب	رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1	3	العمل من قبل الجامعة على جذب الطلبة الدوليين من خلال تقديم برامج تعليمية حديثة تتماشى مع حاجات هؤلاء الطلبة ، وكذلك احتياجات سوق العمل.	4.20	.82	عالية جدا
2	2	تعقد الجامعة اتفاقيات تعاونية دولية متعددة الإطراف بين مجموعة من الجامعات تعطي للطلبة حرية التنقل بين هذه الجامعات للدراسة فيها .	4.03	.82	عالية
3	6	تعمل الجامعة على إنشاء إدارة خاصة بالتدويل تهتم برعاية الطلبة الدوليين من أجل توفير سبل الراحة لهؤلاء الطلبة.	4.01	.70	عالية
4	7	تعمل الجامعة على تطبيق إستراتيجية لاستقطاب أفضل الطلبة الدوليين للدراسة بالجامعة.	3.90	.95	عالية
5	1	تعمل الجامعة على أبتعاث طلبة الجامعة للحصول على دورات تدريبية في جامعات عالمية رائدة.	3.82	.85	عالية
6	4	تحدد الجامعة رسوم دراسية تنافسية مناسبة تساعد على جذب الطلبة الدوليين إلى الجامعات .	3.80	.96	عالية
7	5	تقدم الجامعة برامج تثقيفية إرشادية للطلبة الدوليين الوافدين للالتحاق ببرامج تعليمية دولية في الجامعات.	3.73	.90	عالية
		المتوسط العام للبعد	3.93	0.58	عالية

البعد الرابع : متطلبات تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية. والجدول رقم (28) يوضح ذلك.

ويلاحظ من الجدول ما يلي:

أولاً: بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجة أهمية متطلبات تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (4,06) ، وبانحراف معياري بلغ (0,48) وتعتبر درجة أهمية عالية وفقا لمقياس الدراسة.

ثانياً: كان المدى بين أعلى متوسط حسابي وأقل متوسط حسابي (0,36) مما يشير إلى التقارب بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة.

ثالثاً: لم تحقق أي عبارة من عبارات بعد متطلبات تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية درجة أهمية (متوسطة)، ودرجة أهمية (ضعيفة)، ودرجة (غير متوفرة).

رابعاً: أعلى متوسط للعبارة التي نصت على" تعمل الجامعة على تقديم برامج دراسية تركز على تخصصات مطلوبة دولياً "، بمتوسط حسابي بلغ(4,24)، وبانحراف معياري (0,50)، بينما أقل متوسط حسابي للعبارة التي نصت على " تولي الجامعة الاهتمام بحركة الترجمة من والى اللغة العربية لما له من أثر في تدويل التعليم العالي بالجامعات" ، بمتوسط قدره (3,88) وبانحراف معياري (0,93).

خامساً: جاءت فقرات هذا المجال في الدرجتين عالية جداً وعالية . إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين(4,24 - 3,88)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (3) التي نصت على " تعمل الجامعة على تقديم برامج دراسية تركز على تخصصات مطلوبة دولياً"، بمتوسط حسابي(4,24) وانحراف معياري (0,50) وبدرجة عالية جداً ، وجاءت في الرتبة الثانية الفقرة رقم (8) التي نصت على " تعمل الجامعة على تقديم برامج أكاديمية متطورة لمنح الدرجات العلمية المشتركة مع الجامعات العالمية الرائدة في العالم"، بمتوسط حسابي(4,12) وانحراف معياري (0,67) وبدرجة عالية، وجاءت في الرتبة قبل الأخيرة الفقرة رقم (5) التي نصت على " الاهتمام من قبل الجامعة باللغات الأجنبية بما يحقق الفهم المشترك بين جميع الأطراف الدولية أثناء عملية التدويل ، وبما لا يؤثر على اللغة العربية "، بمتوسط حسابي (3,91) وانحراف معياري (0,72) وبدرجة عالية ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة رقم (3) التي نصت على "

تولي الجامعة الاهتمام بحركة الترجمة من والى اللغة العربية لما له من أثر في تدويل التعليم العالي بالجامعات"، بمتوسط حسابي(3,88) وانحراف معياري (0,93) وبدرجة عالية.

سادساً: ومن خلال قراءة قيم الانحرافات المعيارية نلاحظ أنها أقل من العدد (1) وهذه تشير إلى التجانس في الاستجابات بين أفراد عينة الدراسة (التشتت قليل).

الجدول (28)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة أهمية متطلبات تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية.

الترتيب	رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1	2	تعمل الجامعة على تقديم برامج دراسية تركز على تخصصات مطلوبة دولياً	4.24	.50	عالية جدا
2	8	تعمل الجامعة على تقديم برامج أكاديمية متطورة لمنح الدرجات العلمية المشتركة مع الجامعات العالمية الرائدة في العالم.	4.12	.67	عالية
3	1	تعمل الجامعة على المراجعة المستمرة للبرامج التعليمية من أجل العمل على تطويرها تماشياً مع التقدم والتغير الهائل السريع في السوق العالمية .	4.10	.73	عالية
4	4	تعمل الجامعة لتأسيس مناهج دراسية من أجل تأهيل خريجين على المستوى العالمي.	4.08	.74	عالية
5	6	تبنى الجامعة مناهج ذات طابع دولي لمساعدة الطلبة على احترام قيم المواطنة العالمية.	4.07	.77	عالية

6	7	تقدم الجامعة برامج توجيهية تساعد على الفهم المتبادل بين الطلبة المحليين والدوليين.	4.06	.77	عالية
7	5	الاهتمام من قبل الجامعة باللغات الأجنبية بما يحقق الفهم المشترك بين جميع الأطراف الدولية أثناء عملية التدويل ، وبما لا يؤثر على اللغة العربية .	3.91	.72	عالية
8	3	تولي الجامعة الاهتمام بحركة الترجمة من والى اللغة العربية لما له من أثر في تدويل التعليم العالي بالجامعات.	3.88	.93	عالية
		المتوسط العام للبعد	4.06	0.48	عالية

البعد الخامس : متطلبات تدويل البحث العلمي. والجدول رقم (29) يوضح ذلك. ويلاحظ من الجدول ما يلي:

أولاً: بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجة أهمية متطلبات تدويل البحث العلمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (4,09)، وبانحراف معياري بلغ (0,59) وتعتبر درجة أهمية عالية وفقا لمقياس الدراسة.

ثانياً: كان المدى بين أعلى متوسط حسابي وأقل متوسط حسابي (0,45) مما يشير إلى التقارب بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة.

ثالثاً: لم تحقق أي عبارة من عبارات بعد متطلبات تدويل البحث العلمي، درجة أهمية (متوسطة)، ودرجة أهمية (ضعيفة)، ودرجة (غير متوفرة).

رابعاً: أعلى متوسط حسابي للعبارة التي نصت على" العمل على إضفاء البعد العالمي على أنشطة البحث العلمي "بمتوسط حسابي بلغ(4,36) ، وبانحراف معياري(0,79)، بينما أقل متوسط حسابي للعبارة التي نصت على" تتبنى الجامعة إبرام اتفاقيات شراكة لتبادل الباحثين مع أفضل الجامعات العالمية الرائدة "، بمتوسط حسابي قدره(3,91) وبانحراف معياري (0,74).

خامساً: جاءت فقرات هذا المجال في الدرجتين عالية جداً وعالية . إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين(4,36 - 3,91)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (1) التي نصت على" العمل

على إضفاء البعد العالمي على أنشطة البحث العلمي"، بمتوسط حسابي(4,36) وانحراف معياري (0,79) وبدرجة عالية جداً، وجاءت في الرتبة الثانية الفقرة رقم (11) التي نصت على" تتبنى الجامعة تنظيم فعاليات علمية دولية (مؤتمرات ، ندوات ، ورش عمل) بشكل دوري."، بمتوسط حسابي(4,23) وانحراف معياري (0,69) وبدرجة عالية جداً ، وجاءت في الرتبة قبل الأخيرة الفقرة رقم (6) التي نصت على "ترجمة احدث ما توصل إلية الباحثون العالميون في المجالات المعرفية من قبل مركز متخصص في الجامعة ." ، بمتوسط حسابي (3,96) وانحراف معياري (0,93) وبدرجة عالية ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة رقم (7) التي نصت على " تتبنى الجامعة إبرام اتفاقيات شراكة لتبادل الباحثين مع أفضل الجامعات العالمية الرائدة"، بمتوسط حسابي(3,91) وانحراف معياري (0,74) وبدرجة عالية.

سادساً: ومن خلال قراءة قيم الانحرافات المعيارية نلاحظ أنها أقل من العدد (1) وهذه تشير إلى التجانس في الاستجابات بين أفراد عينة الدراسة (التشتت قليل).

الجدول (29)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة أهمية متطلبات تدويل البحث العلمي.

الترتيب	رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1	1	العمل على إضفاء البعد العالمي على أنشطة البحث العلمي.	4.36	.79	عالية جدا
2	11	تتبنى الجامعة تنظيم فعاليات علمية دولية (مؤتمرات، ندوات ، ورش عمل) بشكل دوري.	4.23	.69	عالية جدا
2	11	تقوم الجامعة بالزيارات العلمية المتبادلة لمراكز البحوث في الجامعات .	4.23	.96	عالية جدا

4	3	تتبنى الجامعة أبتعاث طلبة الدراسات العليا في الجامعة، لاستكمال جزء من بحوثهم إلى جامعات أجنبية وبإشراف علمي مشترك.	4.13	.82	عالية
5	2	نشر الأبحاث العلمية المتميزة لأعضاء هيئة التدريس في مجلات علمية عالمية.	4.12	.91	عالية
6	8	تتبنى الجامعة توفير قاعدة معلوماتية عالمية ثرية للاستفادة منها من قبل الباحثين.	4.04	.80	عالية
7	5	تعمل الجامعة على انجاز مشاريع بحثية عالمية يساهم بها باحثين من جامعات مختلفة في العالم	4.03	.78	عالية
8	9	العمل من قبل الجامعة على زيادة موجودات المكتبة من (الكتب / المجلات / الأبحاث) العالمية ، والعمل على متابعة كل حديث من هذه في الجامعات العالمية.	4.02	.76	عالية
9	10	الاشتراك من قبل الجامعة في (شبكات / مصادر / قواعد) المعلومات العالمية.	3.98	.85	عالية
10	6	ترجمة احدث ما توصل إلية الباحثون العالميون في المجالات المعرفية من قبل مركز متخصص في الجامعة.	3.96	.93	عالية
11	7	تتبنى الجامعة إبرام اتفاقيات شراكة لتبادل الباحثين مع أفضل الجامعات العالمية الرائدة.	3.91	.74	عالية
		المتوسط العام للبعد	4.09	0.59	عالية

البعد السادس : متطلبات خدمة المجتمع. والجدول رقم (30) يوضح ذلك . ويلاحظ من الجدول ما يلي:

أولاً: بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجة أهمية متطلبات خدمة المجتمع من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (3,73)، وبانحراف معياري بلغ (0,73) وتعتبر درجة أهمية عالية وفقا لمقياس الدراسة.

ثانياً: كان المدى بين أعلى متوسط حسابي وأقل متوسط حسابي (0,26) مما يشير إلى التقارب بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة.

ثالثاً: لم تحقق أي عبارة من عبارات بعد متطلبات خدمة المجتمع ، درجة أهمية (عالية جداً)، ودرجة أهمية (متوسطة) ، ودرجة أهمية (ضعيفة) ، ودرجة (غير متوفرة).

رابعا: أعلى متوسط حسابي للعبارة التي نصت على" تتبنى الجامعة تنظيم مؤتمرات دولية لنشر ثقافة (التسامح / السلام / الحوار بين إتباع الأديان) " بمتوسط حسابي بلغ (3,85) ، وبانحراف معياري (0,99)، بينما أقل متوسط حسابي للعبارة التي نصت على " تسهم الجامعة في وضع حلول بحثية للمشكلات البيئية حول العالم." بمتوسط حسابي قدره (3,59) وبانحراف معياري (0,82).

خامساً: جاءت فقرات هذا المجال في الدرجة عالية . إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين(3,85 - 3,59) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (3) التي نصت على" تتبنى الجامعة تنظيم مؤتمرات دولية لنشر ثقافة (التسامح / السلام / الحوار بين إتباع الأديان)" ، بمتوسط حسابي(3,85) وانحراف معياري (0,99) وبدرجة عالية ، وجاءت في الرتبة الثانية الفقرة رقم (1) التي نصت على" المشاركة من قبل الجامعة في وضع حلول بحثية لمشكلات الفقر حول العالم"، بمتوسط حسابي(3,83) وانحراف معياري (1,06) وبدرجة عالية ، وجاءت في الرتبة قبل الأخيرة الفقرة رقم (2) التي نصت على " تقدم الجامعة منح تعليمية بالمشاركة مع المنظمات الإنسانية العالمية "، بمتوسط حسابي (3,67) وانحراف معياري (0,92) وبدرجة عالية ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة رقم (5) التي نصت على " تسهم الجامعة في وضع حلول بحثية للمشكلات البيئية حول العالم." بمتوسط حسابي قدره (3,59) وبانحراف معياري (0,82) ، وبدرجة عالية.

سادساً: ومن خلال قراءة قيم الانحرافات المعيارية نلاحظ أنها أقل من العدد (1) باستثناء عبارة واحدة وهذه تشير إلى التجانس في الاستجابات بين أفراد عينة الدراسة (التشتت قليل).

الجدول (30)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة أهمية متطلبات خدمة المجتمع.

الترتيب	رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1	3	تتبنى الجامعة تنظيم مؤتمرات دولية لنشر ثقافة (التسامح / السلام / الحوار بين إتباع الأديان).	3.85	.99	عالية
2	1	المشاركة من قبل الجامعة في وضع حلول بحثية لمشكلات الفقر حول العالم.	3.83	1.06	عالية
3	6	تعمل الجامعة على المشاركة في برامج محو الأمية في مختلف دول العالم.	3.76	.94	عالية
4	4	تعاون الجامعة مع المنظمات الدولية المختلفة من هيئات ومؤسسات.	3.68	.83	عالية
5	2	تقدم الجامعة منح تعليمية بالمشاركة مع المنظمات الإنسانية العالمية.	3.67	.92	عالية
6	5	تسهم الجامعة في وضع حلول بحثية للمشكلات البيئية حول العالم.	3.59	.82	عالية
		المتوسط العام للبعد	3.73	0.73	عالية

البعد السابع : متطلبات التسويق الدولي للجامعات . والجدول رقم (31) يوضح ذلك . ويلاحظ من الجدول ما يلي:

أولاً: بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجة أهمية متطلبات التسويق الدولي للجامعات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (3,95) ، وبانحراف معياري بلغ (0,64) وتعتبر درجة أهمية عالية وفقا لمقياس الدراسة.

ثانياً: كان المدى بين أعلى متوسط وأقل متوسط (0,47) مما يشير إلى التقارب بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة.

ثالثاً: لم تحقق أي عبارة من عبارات بعد متطلبات التسويق الدولي للجامعات درجة أهمية (عالية جدا) ودرجة أهمية (متوسطة)، ودرجة أهمية (ضعيفة)، ودرجة (غير متوفرة).

رابعاً: أعلى متوسط للعبارة التي نصت على" تعمل الجامعة على تنظيم ملتقيات سنوية لتسويق خريجي الجامعة على الشركات والمؤسسات الدولية "، بمتوسط حسابي بلغ (4,13)، وبانحراف معياري (0,95)، بينما أقل متوسط حسابي للعبارة التي نصت على " العمل من قبل الجامعة على نشر (أنشطة / فعاليات) الجامعة الدولية في وسائل الإعلام العالمية المختلفة " بمتوسط حسابي قدره (3,66) وبانحراف معياري (1,00).

خامساً: جاءت فقرات هذا المجال في الدرجة عالية . إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين(4,13 - 3,66)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (7) التي نصت على" تعمل الجامعة على تنظيم ملتقيات سنوية لتسويق خريجي الجامعة على الشركات والمؤسسات الدولية" ، بمتوسط حسابي(4,13) وانحراف معياري (0,95) وبدرجة عالية ، وجاءت في الرتبة الثانية الفقرة رقم (8) التي نصت على" النشر في موقع الجامعة الالكتروني معلومات عن الجامعة بكل الأمور المتعلقة بالطلبة الدوليين."، بمتوسط حسابي(4,13) وانحراف معياري (0,83) وبدرجة عالية ، وجاءت في الرتبة قبل الأخيرة الفقرة رقم (5) التي نصت على " تقدم الجامعة المقررات التمهيدية في الجامعة لتوجيه الطلبة الدوليين" ، بمتوسط حسابي (3,80) وانحراف معياري (0,91) وبدرجة عالية ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة رقم (1) التي نصت على " العمل من قبل الجامعة على نشر (أنشطة / فعاليات) الجامعة الدولية في وسائل الإعلام العالمية المختلفة" ،بمتوسط حسابي قدره (3,66) وبانحراف معياري (1,00) ، وبدرجة عالية.

سادساً: ومن خلال قراءة قيم الانحرافات المعيارية نلاحظ أنها أقل من العدد (1) باستثناء عبارة واحدة وهذه تشير إلى التجانس في الاستجابات بين أفراد عينة الدراسة (التشتت قليل).

الجدول (31)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة أهمية متطلبات التسويق الدولي للجامعات.

الترتيب	رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1	7	تعمل الجامعة على تنظيم ملتقيات سنوية لتسويق خريجي الجامعة على الشركات والمؤسسات الدولية.	4.13	.95	عالية
1	7	النشر في موقع الجامعة الالكتروني معلومات عن الجامعة بكل الأمور المتعلقة بالطلبة الدوليين.	4.13	.83	عالية
3	6	تقوم الجامعة بزيارات (المدارس / الهيئات الحكومية / المؤسسات الدولية) في الدول المرسلة للبعثات من أجل تقديم معلومات عن الجامعات.	4.09	.90	عالية
4	4	تعمل الجامعة على افتتاح مكاتب دولية في الخارج تقوم بجذب الطلبة الدوليين.	4.07	1.07	عالية
5	3	تتبنى الجامعة تنظيم المعارض الدولية في الجامعة.	3.95	.73	عالية
6	9	احتواء صفحة الجامعة الالكترونية على صفحات مماثلة بلغات أجنبية.	3.94	.95	عالية
7	10	المشاركة في الملتقيات الدولية في العالم بهدف (الترويج لبرامج الجامعة / استقطاب الطلبة الدوليين).	3.91	.94	عالية
8	2	الاستفادة من شبكات التواصل الاجتماعي للتسويق العالمي لجميع الأمور المتعلقة بأنشطة وبرامج الجامعة الأكاديمية.	3.83	.89	عالية

9	5	تقدم الجامعة المقررات التمهيدية في الجامعة لتوجيه الطلبة الدوليين.	3.80	.91	عالية
10	1	العمل من قبل الجامعة على نشر (أنشطة / فعاليات) الجامعة الدولية في وسائل الإعلام العالمية المختلفة.	3.66	1.00	عالية
		المتوسط العام للبعد	3.95	0.64	عالية

البعد الثامن : متطلبات تمويل أنشطة التدويل . والجدول رقم (32) يوضح ذلك . ويلاحظ من الجدول ما يلي:

أولا: بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجة أهمية متطلبات تمويل أنشطة التدويل من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (3,90) ، وبانحراف معياري بلغ (0,68) وتعتبر درجة أهمية عالية وفقا لمقياس الدراسة.

ثانياً: كان المدى بين أعلى متوسط حسابي وأقل متوسط حسابي (0,48) مما يشير إلى التقارب بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة.

ثالثاً: لم تحقق أي عبارة من عبارات بعد متطلبات تمويل أنشطة التدويل درجة أهمية (عالية جداً) ، ودرجة أهمية (متوسطة) ، ودرجة أهمية (ضعيفة) ، ودرجة (غير متوفرة).

رابعا: أعلى متوسط حسابي للعبارة التي نصت على" تعمل الجامعة على توفير التمويل اللازم لاستقطاب الطلبة الأجانب " بمتوسط بلغ (4,05) ، وبانحراف معياري (0,80)، بينما أقل متوسط للعبارة التي نصت على " رصد اعتمادات مالية من قبل الجامعة لدعم استضافة باحثين زائرين من جامعات عالمية رائدة "بمتوسط قدره (3,57) وبانحراف معياري (1,11).

خامساً: جاءت فقرات هذا المجال في الدرجة عالية . إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين(4,05 - 3,57) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (2) التي نصت على" تعمل الجامعة على توفير التمويل اللازم لاستقطاب الطلبة الأجانب" ، بمتوسط حسابي(4,05) وانحراف معياري (0,80) وبدرجة عالية ، وجاءت في الرتبة الثانية الفقرة رقم (5) التي نصت على" تعمل الجامعة على رصد اعتمادات مالية للإنفاق على إبتعاث طلبة الجامعة إلى الجامعات

العالمية الرائدة."، بمتوسط حسابي(4,01) وانحراف معياري (0,92) وبدرجة عالية ، وجاءت في الرتبة قبل الأخيرة الفقرة رقم (7) التي نصت على " تعمل الجامعة على توفير الدعم المالي للأنشطة الموجه للطلبة الدوليين." ،بمتوسط حسابي (3,86) وانحراف معياري (0,77) وبدرجة عالية ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة رقم (8) التي نصت على " رصد اعتمادات مالية من قبل الجامعة لدعم استضافة باحثين زائرين من جامعات عالمية رائدة " ، بمتوسط حسابي قدره (3,57) وبانحراف معياري (1,11) ، وبدرجة عالية.

سادساً: ومن خلال قراءة قيم الانحرافات المعيارية نلاحظ أنها أقل من العدد (1) باستثناء عبارة واحدة وهذه تشير إلى التجانس في الاستجابات بين أفراد عينة الدراسة (التشتت قليل).

الجدول (32)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة أهمية متطلبات تمويل أنشطة التدويل.

الترتيب	رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1	2	تعمل الجامعة على توفير التمويل اللازم لاستقطاب الطلبة الأجانب.	4.05	.80	عالية
2	5	تعمل الجامعة على رصد أعتمادات مالية للإنفاق على إبتعاث طلبة الجامعة إلى الجامعات العالمية الرائدة.	4.01	.92	عالية
3	3	تمويل اشتراك الجامعة في قواعد المعلومات العالمية على اختلافها.	3.97	.89	عالية
4	1	تعمل الجامعة على توفير الدعم المالي (المؤتمرات / الندوات / المعارض) العلمية الدولية.	3.95	.82	عالية
5	4	توفير الدعم المالي لتمويل مشاريع الجامعة في البحوث الدولية المشتركة.	3.91	.92	عالية

6	6	تقوم الجامعة على توفير الدعم المالي لتمويل برامج التبادل الدولي ل(أعضاء هيئة التدريس / الطلبة).	3.87	.94	عالية
7	7	تعمل الجامعة على توفير الدعم المالي للأنشطة الموجه للطلبة الدوليين.	3.86	.77	عالية
8	8	رصد أعتمادات مالية من قبل الجامعة لدعم استضافة باحثين زائرين من جامعات عالمية رائدة.	3.57	1.11	عالية
		المتوسط العام للبعد	3.90	0.68	عالية

وتم ترتيب أبعاد محور أهمية متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهه نظر القادة الأكاديميين ، ترتيباً تنازلياً حسب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة التوافر والجدول رقم (**33**) يوضح ذلك.

جدول (33)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة أهمية متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية.

الترتيب	رقم البعد.	ترتيب الأبعاد تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية
1	1	متطلبات فلسفة الجامعة الدولية.	4.10	0.50	عالية
2	5	متطلبات تدويل البحث العلمي.	4.09	0.59	عالية
3	4	متطلبات تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية.	4.06	0.48	عالية
4	2	متطلبات الحراك الدولي والإعداد المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات.	3.99	0.50	عالية
5	7	متطلبات التسويق الدولي للجامعات.	3.95	0.64	عالية
6	3	متطلبات الحراك الدولي للطلبة.	3.93	0.58	عالية

7	8	متطلبات تمويل أنشطة التدويل.	3.90	0.68	عالية
8	6	متطلبات خدمة المجتمع.	3.73	0.73	عالية
المتوسط العام لدرجة أهمية متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية			3.97	0.49	عالية

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع:

السؤال الرابع ينص على : هل توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة **(**0.05 ≥ α**)** بين استجابات القادة الأكاديميين، حول درجة أهمية متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية الحكومية ، تعزى للمتغيرات الرئيسية التالية (المركز الوظيفي ، الرتبة العلمية ، التخصص العلمي)؟

وللإجابة على هذا السؤال وللكشف عن الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول تقديرهم لدرجة أهمية متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية الحكومية، تم استخدام اختبار (**T – Test**) لمتغير (التخصص العلمي). كما تم استخدام تحليل التباين الأحادي (**ANOVA**) لمتغيري (المركز الوظيفي، الرتبة العلمية) وكانت النتائج على النحو الآتي:

1 . متغير التخصص العلمي(علوم إنسانية، علوم طبيعية وتطبيقية). يوضح جدول (34) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة أهمية متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية الحكومية تبعاً لمتغير التخصص إذ بلغت قيمة ت (**1,09**) عند مستوى دلالة (**0,28**) وهي قيمة غير دالة إحصائياً.

جدول (34)

نتائج اختبار(t–test) للفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول تقديرهم لدرجة أهمية متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية الحكومية تبعا لمتغير التخصص العلمي.

مستويات المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
علوم إنسانية	**142**	**4,0**	**0,48**	**264**	**1,09**	**0,28**
علوم طبيعية وتطبيقية	124	**3,93**	0,49			

2 . متغير المركز الوظيفي (عميد، نائب عميد، رئيس قسم). يوضح جدول (35) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة أهمية متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية العامة تبعاً لمتغير المركز الوظيفي ، إذ بلغت قيمة ف (**0,12**) عند مستوى دلالة (**0,88**)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً.

جدول (35)

نتائج تحليل التباين الأحادي(ANOVA) للفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول تقديرهم لدرجة أهمية متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية تبعا لمتغير المركز الوظيفي.

	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
درجة أهمية متطلبات تدويل التعليم العالي.	**بين المجموعات**	**0,059**	**2**	**0,03**	**0,12**	**0,88**
	داخل المجموعات	**62,87**	**263**	**0,24**		

	المجموع	**62,93**	**265**			

3 . متغير الرتبة العلمية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد). يوضح الجدول (36) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة أهمية متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية العامة تبعا لمتغير الرتبة العلمية، حيث بلغت قيمة ف (0,79) عند مستوى دلالة (0,45)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً.

جدول (36)

نتائج تحليل التباين الأحادي(ANOVA) للفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول تقديرهم لدرجة أهمية متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية تبعا لمتغير الرتبة العلمية.

درجة أهمية متطلبات تدويل التعليم العالي	**مصدر التباين**	**مجموع المربعات**	**درجة الحرية**	**متوسط المربعات**	**قيمة ف**	**مستوى الدلالة**
	بين المجموعات	**0,38**	**2**	**0,19**	**0,79**	**0,45**
	داخل المجموعات	**62,55**	**263**	**0,24**		

	المجموع	**62,93**	**265**			

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الخامس:

السؤال الخامس ينص على: ما حاجة الجامعات الأردنية الحكومية لمتطلبات تدويل التعليم من وجهة نظر القادة الأكاديميين؟

للإجابة عن السؤال الخامس تم حساب المتوسطات الحسابية لمقدار الحاجة (الحاجة = درجة الأهمية – درجة التوافر)، لكل بعد من إبعاد متطلبات تدويل التعليم من وجهة نظر القادة الأكاديميين. ومن ثم ترتيب المتوسطات الحسابية تنازلياً وفق مقدار المتوسط الحسابي للحاجة ، لمعرفة مقدار الحاجة لكل بعد من أبعاد متطلبات تدويل التعليم .

البعد الأول: الحاجة لمتطلبات فلسفة الجامعة الدولية. والجدول رقم (37) يوضح ذلك. ويلاحظ من الجدول ما يلي:أولاً: بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجة الحاجة لمتطلبات فلسفة الجامعة الدولية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة(1,41). ثانياً: أعلى متوسط حسابي للحاجة العبارة التي نصت على" تأكيد فلسفة الجامعة على البعد الدولي من خلال الاستجابة العملية لتفعيل التعاون الدولي بين الجامعات مع تحديد واضح لهذا التعاون" ، بمتوسط حسابي للحاجة بلغ (1,69)، بينما أقل متوسط حسابي للحاجة للعبارة التي نصت على " تأكيد فلسفة الجامعة على الارتقاء بعلاقات الشراكة مع الجامعات الرائدة "، بمتوسط حسابي للحاجة قدره (1,27).

جدول (37)

البعد الأول: فلسفة الجامعة الدولية.

الرقم	الفقرة	متوسط الأهمية	متوسط التوافر	متوسط الحاجة
1	**تأكيد فلسفة الجامعة على مبادئ الحرية الأكاديمية.**	**4.31**	**2.85**	**1.46**

2	تأكيد فلسفة الجامعة على الجودة الأكاديمية وفق المعايير العالمية.	4.23	2.76	1.47
3	تأكيد فلسفة الجامعة على البعد الدولي من خلال الاستجابة العملية لتفعيل التعاون الدولي بين الجامعات مع تحديد واضح لهذا التعاون.	4.21	2.52	1.69
4	تأكيد فلسفة الجامعة على وعي القيادات التعليمية في الجامعات للمتغيرات العالمية السريعة.	4.13	2.76	1.37
5	تتبني الجامعة فلسفة توثيق العلاقات الثقافية مع الدول المختلفة إقليمياً ودولياً.	4.12	2.81	1.31
6	تأكيد فلسفة الجامعة على الارتقاء بعلاقات الشراكة مع الجامعات الرائدة.	4.09	2.82	1.27
7	تبني الجامعة فلسفة تشجعها على امتلاك الميزة التنافسية تؤهلها للعالمية.	3.95	2.65	1.30
8	تتبني الجامعة فلسفة إيجابية في خدمة المجتمع العالمي والوطني.	3.94	2.42	1.52
9	تأكيد فلسفة الجامعة على الدعم من خلال إعداد موارد بشرية على المستوى العالمي.	3.89	2.61	1.28
المتوسط العام للحاجة				1.41

البعد الثاني: الحاجة لمتطلبات الحراك الدولي والإعداد المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات. والجدول رقم (38) يوضح ذلك. ويلاحظ من الجدول ما يلي:أولاً: بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجة الحاجة لمتطلبات فلسفة الجامعة الدولية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة(1,49). ثانياً: أعلى متوسط حسابي للحاجة العبارة التي نصت على" تدعم الجامعة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في (المؤتمرات / الندوات / الأبحاث) العالمية "، بمتوسط حسابي للحاجة بلغ (1,61)، بينما أقل متوسط حسابي للحاجة للعبارة التي نصت على " تعمل الجامعة على استقطاب أعضاء هيئة تدريس من المتميزين دولياً للعمل بالجامعة "، بمتوسط حسابي للحاجة قدره (1,35).

جدول(38)

البعد الثاني: الحراك الدولي والإعداد المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات.

الرقم	الفقرة	متوسط الأهمية	متوسط التوافر	متوسط الحاجة
1	تدعم الجامعة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في (المؤتمرات / الندوات / الأبحاث) العالمية.	4.35	2.74	1.61
2	تبرم الجامعة اتفاقيات تعاونية ثنائية بين جامعات دولية تعطي الحق لكل طرف في الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس من الطرف الآخر.	4.03	2.45	1.58
2	تقوم الجامعة على أبتعاث (محاضرين/ معيدين) للحصول على درجات علمية من الجامعات العالمية الرائدة.	4.03	2.53	1.50
3	تضع الجامعة معايير دقيقة لأعضاء هيئة التدريس مرتبطة بجهودهم في التدويل مثل التعاقد ،الترقية ،التمديد تسهم في تطوير الجامعة.	3.99	2.60	1.39
4	تعمل الجامعة على التفاعل مع خبراء أجانب في مجال التدويل لعمل لقاءات مع أعضاء هيئة التدريس توضح كيفية تحقيق خطط التدويل للتعليم العالي.	3.94	2.43	1.51
5	تعمل الجامعة على استقطاب أعضاء هيئة تدريس من المتميزين دولياً للعمل بالجامعة.	3.93	2.58	1.35
6	تعمل الجامعة على تطوير سياسات ملائمة (توظيف / تمويل / اتصال) تساعد على عودة الأكاديميين المتميزين لوطنهم الأصلي.	3.84	2.33	1.51
7	تقدم الجامعة الحوافز المناسبة لأعضاء هيئة التدريس للمشاركة في التدويل ، وخصوصاً الذين لهم سمعة دولية في مجال تخصصهم.	3.81	2.34	1.47
	المتوسط العام للحاجة			1.49

البعد الثالث: الحاجة لمتطلبات الحراك الدولي للطلبة. والجدول رقم **(39)** يوضح ذلك. ويلاحظ من الجدول ما يلي: **أولاً:** بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجة الحاجة لمتطلبات الحراك الدولي للطلبة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة(1,44). ثانياً: أعلى متوسط حسابي للحاجة العبارة التي نصت على" تعقد الجامعة اتفاقيات تعاونية دولية متعددة الإطراف بين مجموعة من الجامعات تعطي للطلبة حرية التنقل بين هذه الجامعات للدراسة فيها "، بمتوسط حسابي للحاجة بلغ

(1,69)، بينما أقل متوسط حسابي للحاجة للعبارة التي نصت على " تقدم الجامعة برامج تثقيفية إرشادية للطلبة الدوليين الوافدين للالتحاق ببرامج تعليمية دولية في الجامعات"، بمتوسط حسابي للحاجة قدره (1,14).

جدول (39)

البعد الثالث: الحراك الدولي للطلبة

الرقم	الفقرة	متوسط الأهمية	متوسط التوافر	متوسط الحاجة
1	العمل من قبل الجامعة على جذب الطلبة الدوليين من خلال تقديم برامج تعليمية حديثة تتماشى مع حاجات هؤلاء الطلبة ، وكذلك احتياجات سوق العمل.	4.20	2.58	1.62
2	تعقد الجامعة اتفاقيات تعاونية دولية متعددة الإطراف بين مجموعة من الجامعات تعطي للطلبة حرية التنقل بين هذه الجامعات للدراسة فيها .	4.03	2.34	1.69
3	تعمل الجامعة على إنشاء إدارة خاصة بالتدويل تهتم برعاية الطلبة الدوليين من أجل توفير سبل الراحة لهؤلاء الطلبة.	4.01	2.63	1.38
4	تعمل الجامعة على تطبيق إستراتيجية لاستقطاب أفضل الطلبة الدوليين للدراسة بالجامعة.	3.90	2.38	1.52
5	تعمل الجامعة على أبتعاث طلبة الجامعة للحصول على دورات تدريبية في جامعات عالمية رائدة.	3.82	2.31	1.51
6	تحدد الجامعة رسوم دراسية تنافسية مناسبة تساعد على جذب الطلبة الدوليين إلى الجامعات.	3.80	2.56	1.24
7	تقدم الجامعة برامج تثقيفية إرشادية للطلبة الدوليين الوافدين للالتحاق ببرامج تعليمية دولية في الجامعات.	3.73	2.59	1.14
	المتوسط العام للحاجة			1.44

البعد الرابع: الحاجة لمتطلبات تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية. والجدول رقم **(40)** يوضح ذلك. ويلاحظ من الجدول ما يلي: أولاً: بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجة الحاجة لمتطلبات تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة(1,61). ثانياً: أعلى متوسط حسابي للحاجة العبارة التي نصت على" تعمل الجامعة على تقديم برامج دراسية تركز على

تخصصات مطلوبة دولياً"، بمتوسط حسابي للحاجة بلغ (1,79) ،بينما أقل متوسط حسابي للحاجة للعبارة التي نصت على" تولي الجامعة الاهتمام بحركة الترجمة من والى اللغة العربية لما له من أثر في تدويل التعليم العالي بالجامعات"، بمتوسط حسابي للحاجة قدره(1,44).

جدول (40)

البعد الرابع: تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية

الرقم	الفقرة	متوسط الأهمية	متوسط التوافر	متوسط الحاجة
1	تعمل الجامعة على تقديم برامج دراسية تركز على تخصصات مطلوبة دولياً	4.24	2.45	1.79
2	تعمل الجامعة على تقديم برامج أكاديمية متطورة لمنح الدرجات العلمية المشتركة مع الجامعات العالمية الرائدة في العالم.	4.12	2.44	1.68
3	تعمل الجامعة على المراجعة المستمرة للبرامج التعليمية من أجل العمل على تطويرها تماشياً مع التقدم والتغير الهائل	4.10	2.52	1.58
4	تعمل الجامعة لتأسيس مناهج دراسية من أجل تأهيل خريجين على المستوى العالمي.	4.08	2.58	1.50
5	تبنى الجامعة مناهج ذات طابع دولي لمساعدة الطلبة على احترام قيم المواطنة العالمية.	4.07	2.50	1.57
6	تقدم الجامعة برامج توجيهية تساعد على الفهم المتبادل بين الطلبة المحليين والدوليين.	4.06	2.32	1.74
7	الاهتمام من قبل الجامعة باللغات الأجنبية بما يحقق الفهم المشترك بين جميع الأطراف الدولية أثناء عملية التدويل ،	3.91	2.32	1.59
8	تولي الجامعة الاهتمام بحركة الترجمة من والى اللغة العربية لما له من أثر في تدويل التعليم العالي بالجامعات.	3.88	2.44	1.44
	المتوسط العام للحاجة			1.61

البعد الخامس: الحاجة لمتطلبات تدويل البحث العلمي. والجدول رقم (41) يوضح ذلك. ويلاحظ من الجدول ما يلي:أولاً: بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجة الحاجة لمتطلبات تدويل البحث العلمي من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة(1,54) . ثانياً: أعلى متوسط حسابي للحاجة العبارة التي

نصت على" تتبنى الجامعة تنظيم فعاليات علمية دولية (مؤتمرات، ندوات ، ورش عمل) بشكل دوري"، بمتوسط حسابي للحاجة بلغ (1,79) ، بينما أقل متوسط حسابي للحاجة للعبارة التي نصت على " العمل من قبل الجامعة على زيادة موجودات المكتبة من (الكتب /المجلات / الأبحاث) العالمية ، والعمل على متابعة كل حديث من هذه في الجامعات العالمية "، بمتوسط حسابي للحاجة قدره (1,30).

جدول (41)

البعد الخامس: تدويل البحث العلمي

الرقم	الفقرة	متوسط الأهمية	متوسط التوافر	متوسط الحاجة
1	العمل على إضفاء البعد العالمي على أنشطة البحث العلمي.	4.36	2.89	1.47
2	تتبنى الجامعة تنظيم فعاليات علمية دولية (مؤتمرات، ندوات ، ورش عمل) بشكل دوري.	4.23	2.44	1.79
2	تقوم الجامعة بالزيارات العلمية المتبادلة لمراكز البحوث في الجامعات	4.23	2.55	1.68
3	تتبنى الجامعة أبتعاث طلبة الدراسات العليا في الجامعة، لاستكمال جزء	4.13	2.52	1.61
4	نشر الأبحاث العلمية المتميزة لأعضاء هيئة التدريس في مجلات علمية	4.12	2.68	1.44
5	تتبنى الجامعة توفير قاعدة معلوماتية عالمية ثرية للاستفادة منها من قبل الباحثين.	4.04	2.66	1.38
6	تعمل الجامعة على انجاز مشاريع بحثية عالمية يساهم بها باحثين من جامعات مختلفة في العالم .	4.03	2.39	1.64
7	العمل من قبل الجامعة على زيادة موجودات المكتبة من (الكتب / المجلات / الأبحاث) العالمية ، والعمل على متابعة كل حديث من هذه	4.02	2.72	1.30
8	الاشتراك من قبل الجامعة في(شبكات، مصادر، قواعد)المعلومات	3.98	2.57	1.41
9	ترجمة احدث ما توصل إلية الباحثون العالميون في المجالات المعرفية من قبل مركز متخصص في الجامعة.	3.96	2.33	1.63
10	تتبنى الجامعة إبرام اتفاقيات شراكة لتبادل الباحثين مع أفضل الجامعات العالمية الرائدة.	3.91	2.40	1.51
	المتوسط العام للحاجة			1.54

البعد السادس: الحاجة لمتطلبات خدمة المجتمع. والجدول رقم (42) يوضح ذلك. ويلاحظ من الجدول ما يلي:أولاً: بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجة الحاجة لمتطلبات خدمة المجتمع من وجهة

نظر أفراد عينة الدراسة (1,65). ثانياً: أعلى متوسط حسابي للحاجة العبارة التي نصت على" المشاركة من قبل الجامعة في وضع حلول بحثية لمشكلات الفقر حول العالم."، بمتوسط حسابي للحاجة بلغ (1,86)، بينما أقل متوسط حسابي للحاجة للعبارة التي نصت على " تعاون الجامعة مع المنظمات الدولية المختلفة من هيئات ومؤسسات"، بمتوسط حسابي للحاجة قدره (1,35).

جدول (42)

البعد السادس: خدمة المجتمع.

الرقم	الفقرة	متوسط الأهمية	متوسط التوافر	متوسط الحاجة
1	تتبنى الجامعة تنظيم مؤتمرات دولية لنشر ثقافة (التسامح / السلام / الحوار بين إتباع الأديان).	3.85	2.07	1.78
2	المشاركة من قبل الجامعة في وضع حلول بحثية لمشكلات الفقر حول العالم.	3.83	1.97	1.86
3	تعمل الجامعة على المشاركة في برامج محو الأمية في مختلف دول العالم.	3.76	1.95	1.81
4	تعاون الجامعة مع المنظمات الدولية المختلفة من هيئات ومؤسسات.	3.68	2.33	1.35
5	تقدم الجامعة منح تعليمية بالمشاركة مع المنظمات الإنسانية العالمية.	3.67	2.05	1.62
6	تسهم الجامعة في وضع حلول بحثية للمشكلات البيئية حول العالم.	3.59	2.12	1.47
	المتوسط العام للحاجة			1.65

البعد السابع: الحاجة لمتطلبات التسويق الدولي للجامعات. والجدول رقم (43) يوضح ذلك. ويلاحظ من الجدول ما يلي:أولاً: بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجة الحاجة لمتطلبات التسويق الدولي للجامعات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (1,57). ثانياً: أعلى متوسط حسابي للحاجة العبارة التي نصت على" تعمل الجامعة على تنظيم ملتقيات سنوية لتسويق خريجي الجامعة على الشركات والمؤسسات الدولية"، بمتوسط حسابي للحاجة بلغ (1,97) ، بينما أقل متوسط حسابي

للحاجة للعبارة التي نصت على " الاستفادة من شبكات التواصل الاجتماعي للتسويق العالمي لجميع الأمور المتعلقة بأنشطة وبرامج الجامعة الأكاديمية. "، بمتوسط حسابي للحاجة قدره (1,10).

جدول (43)

البعد السابع: التسويق الدولي للجامعات.

الرقم	الفقرة	متوسط الأهمية	متوسط التوافر	متوسط الحاجة
1	تعمل الجامعة على تنظيم ملتقيات سنوية لتسويق خريجي الجامعة على الشركات والمؤسسات الدولية.	4.13	2.16	1.97
1	النشر في موقع الجامعة الالكتروني معلومات عن الجامعة بكل الأمور المتعلقة بالطلبة الدوليين.	4.13	2.36	1.77
2	تقوم الجامعة بزيارات (المدارس / الهيئات الحكومية / المؤسسات الدولية) في الدول المرسلة للبعثات من أجل تقديم معلومات عن الجامعات.	4.09	2.27	1.82
3	تعمل الجامعة على افتتاح مكاتب دولية في الخارج تقوم بجذب الطلبة الدوليين.	4.07	2.13	1.94
4	تتبنى الجامعة تنظيم المعارض الدولية في الجامعة.	3.95	2.43	1.52
5	احتواء صفحة الجامعة الالكترونية على صفحات مماثلة بلغات أجنبية.	3.94	2.55	1.39
6	المشاركة في الملتقيات الدولية في العالم بهدف (الترويج لبرامج الجامعة/ استقطاب الطلبة الدوليين).	3.91	2.40	1.51
7	الاستفادة من شبكات التواصل الاجتماعي للتسويق العالمي لجميع الأمور المتعلقة بأنشطة وبرامج الجامعة الأكاديمية.	3.83	2.73	1.10
8	تقدم الجامعة المقررات التمهيدية في الجامعة لتوجيه الطلبة الدوليين.	3.80	2.23	1.57
9	العمل من قبل الجامعة على نشر (أنشطة / فعاليات) الجامعة الدولية في وسائل الإعلام العالمية المختلفة.	3.66	2.53	1.13
	المتوسط العام للحاجة			1.57

البعد الثامن: الحاجة لمتطلبات تمويل أنشطة التدويل. والجدول رقم (44) يوضح ذلك. ويلاحظ من الجدول ما يلي:أولاً: بلغ المتوسط الحسابي العام لدرجة الحاجة لمتطلبات تمويل أنشطة التدويل

من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (1,51). ثانياً: أعلى متوسط حسابي للحاجة العبارة التي نصت على" تعمل الجامعة على توفير التمويل اللازم لاستقطاب الطلبة الأجانب"، بمتوسط حسابي للحاجة بلغ (1,72) ، بينما أقل متوسط حسابي للحاجة للعبارة التي نصت على "رصد أعتمادات مالية من قبل الجامعة لدعم استضافة باحثين زائرين من جامعات عالمية رائدة"، بمتوسط حسابي للحاجة قدره (1,19).

جدول (44)

البعد الثامن: تمويل أنشطة التدويل

الرقم	الفقرة	متوسط الأهمية	متوسط التوافر	متوسط الحاجة
1	تعمل الجامعة على توفير التمويل اللازم لاستقطاب الطلبة الأجانب.	4.05	2.33	1.72
2	تعمل الجامعة على رصد أعتمادات مالية للإنفاق على إبتعاث طلبة الجامعة إلى الجامعات العالمية الرائدة.	4.01	2.57	1.44
3	تمويل اشتراك الجامعة في قواعد المعلومات العالمية على اختلافها.	3.97	2.42	1.55
4	تعمل الجامعة على توفير الدعم المالي (المؤتمرات / الندوات / المعارض) العلمية الدولية.	3.95	2.30	1.65
5	توفير الدعم المالي لتمويل مشاريع الجامعة في البحوث الدولية المشتركة.	3.91	2.55	1.36
6	تقوم الجامعة على توفير الدعم المالي لتمويل برامج التبادل الدولي لـ(أعضاء هيئة التدريس / الطلبة).	3.87	2.38	1.49
7	تعمل الجامعة على توفير الدعم المالي للأنشطة الموجه للطلبة الدوليين.	3.86	2.16	1.70
8	رصد أعتمادات مالية من قبل الجامعة لدعم استضافة باحثين زائرين من جامعات عالمية رائدة.	3.57	2.38	1.19
	المتوسط العام للحاجة			1.51

تم ترتيب المتوسطات الحسابية لحاجة الجامعات الأردنية الحكومية لجميع متطلبات تدويل التعليم تنازلياً حسب الحاجة ، والجدول رقم (45) يوضح ذلك.

جدول (45)

المتوسطات الحسابية لحاجة الجامعات لمتطلبات تدويل التعليم من وجهة نظر القادة الأكاديميين مرتبة تنازلياً.

الترتيب	الإبعاد	متوسط الحاجة
1	متطلبات خدمة المجتمع.	1,65
2	متطلبات تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية .	1,61
3	متطلبات التسويق الدولي للجامعات.	1,57
4	متطلبات تدويل البحث العلمي.	1,54
5	متطلبات تمويل أنشطة التدويل.	1,51
6	متطلبات الحراك الدولي والإعداد المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات.	1,49
7	متطلبات الحراك الدولي للطلبة.	1,44
8	متطلبات فلسفة الجامعة الدولية.	1,41

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال السادس:

السؤال السادس ينص على: ما التصور المقترح لمتطلبات تدويل التعليم العالي لتحقيق التنافسية العالمية للجامعات الأردنية الحكومية؟

من خلال النتائج التي أظهرتها الدراسة ، وبعد مراجعة الأدب النظري، والدراسات المتعلقة بتدويل التعليم العالي، وتناول الباحث منطلقات بناء التصور، ومبرراته ، وأهدافه ، ومكوناته، وآليات مقترحة لتنفيذه، ومتطلبات تحقيقه ، في ضوء دراسة واقع الجامعات الأردنية

الحكومية والحاجة إلى الوصول بها إلى مصاف الجامعات العالمية المميزة ، في جميع أنشطتها المختلفة ، تم بناء هذا التصور شاملاً جميع عناصره المتعلقة بهذه الدراسة على النحو التالي :

التصور المقترح لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية لتحقيق التنافسية العالمية.

المقدمة:

تُعَدّ مؤسسات التعليم العالي عنصراً فعالاً من عناصر التّقدم والرُّقي في كافةِ المجتمعات وتعد عاملاً مهماً ؛ لإحداث التنمية الشاملة وصياغة المستقبل المشرق للأمة ، إنّ التعليم العالي أضحى متغيراً مستقلاً لعملية التنمية سواءً الاقتصادية أو الاجتماعية ، وأصبح شرطاً لإحداث التقدم في شتّى صوره الماديّة أو الثقافيّة ، ذلك أن التعليم العالي بمؤسساته المتنوعة يقع على عاتقه إعداد الكوادر البشرية المؤهلة اللازمة القادرة على الوفاء بمتطلبات التنمية الشاملة ودفع مسيرته إلى الأمام. وتحرص المجتمعات المعاصرة على تطوير نظمها التعليمية وتحقيق أعلى درجات الجودة في المُخْرج التعليمي في ظلَّ عصر التَّحديات العظمى التي لا سبيل لمواجهتها إلا بتطوير التعليم وتحسينه ، ولذا فإن دول العالم المتقدمة والنامية على السواء تعيد النَّظر في برامج التَّعليم وسياساته وطرقه وأساليبه بصرف النظر عن اختلاف القدرات والإمكانات المتاحة لدى كل منهما، عرفاناً بأن نقطة البداية الحقيقية لأَّي إصلاح يستهدف إقامة مجتمع عصريّ متطور قادر على الوفاء باحتياجات ومتطلبات الأفراد وهي تطوير التعليم وتحسينه ، ولاسيّما التّعليم الجامعيّ ، وتستمد المرحلة الجامعية أهميتها من كون الجامعات هي معقل الفكر الإنساني وبيوت الخبرة في شتى صنوف الآداب والعلوم والفنون ودائرة التطور والإبداع ، وقاطرة التنمية ومنارة التقدم في إطار التطور العلمي والتكنولوجي وآلية بناءٍ تنموي للإنسان والمعرفة والثقافة والمجتمع وصاحبة المسئولية في تنمية أهم ثروة يملكها المجتمع وهى الثروة البشرية.

ففي ظلَّ العولمة أصبحت المنافسة الدّولية بين مؤسسات التّعليم العالي من القضايا المهمة التي تعمل على تحسين أداء تلك المؤسسات والتي ينبغي الاهتمام بها ، فقد انتقل التنافس الذي تشهده الأسواق العالمية بين الشركات إلى مؤسسات التعليم العالي ، وهو تنافس من نوع جديد المحور الرئيسِ فيه هو الإبداع والتطوير ، مما يحتم على أية جامعة ترغب في التنافس عالمياً أن تعيد النظر في فلسفتها ونظامها وسياستها وفى كل ما من شأنه التأثير على قدرتها التنافسية . إن العولمة فرضت على التربية بشكل عام توجيه المجتمع ، نحو التفاهم والتضامن وتحمل المسئوليات ، وارتبطت هذه الظاهرة بالتغيرات والتطورات المتسارعة وخاصة التطورات التكنولوجية ، التي حدثت في العالم خلال الفترة القصيرة الماضية ، وكان لهذه التغيرات أثر

واضح على كافة مناحي الحياة المختلفة ، وبما أنَّ التعليم جزء رئيس في تطوير المجتمعات ، لم يكن بمعزلٍ عن هذهِ التغيرات التي تحدث في المجتمعات ، بل يُعَدُّ التعليم هو العامل الرئيس في إحداث هذه التغيرات المختلفة داخل المجتمعات المعاصرة . وبما أن للعولمة تأثيرات واضحة على المؤسسات التعليمية ومنها الجامعات ، فإن تأثيراتها عليها واضحة ، وخاصة على أدائها من خلال الدور الكبير التي تقوم به في تأهيل العنصر البشري القادر على مواجهة التغيرات بكل كفاءَة وفاعلية ، وتجعله قادراً على تحمل المسؤولية في ازدهار المجتمع وتقدمه ، ويكون قادراً على المنافسة الدولية. ومن هذا المنطلق أخذت الجامعات على عاتقها هذا الدور الكبير، مما يتطلب منها ، الاتجاه نحو التحول من الإطار المحلي الضيق إلى الإطار الأوسع العالمي ، ونتيجة لذلك أصبح على الجامعات أن تغير بشكل كامل فلسفتها ورسالتها بما يتماشى مع التنافس بين الجامعات في مجال التدويل العالمي. ونتيجة للعولمة بأبعادها المختلفة (الاقتصادية ، والسياسية ، والثقافية)، والتحديات التي فرضتها على جميع دول العالم ، وخاصة في النظام التعليمي، فإنها تَعدّ من أهم عوامل تدويل التعليم على اختلاف مستوياته ، وأن هناك ارتباط وثيق بين العولمة وتدويل التعليم لذلك ، جاء تدويل التعليم استجابة لتحديات العولمة.

إن العالمية أصبحت ضرورية لكفاءة التعليم العالي وجودته ، ولم يعد خياراً لكثير من المجتمعات في تعليمها العالي ، والعالمية تتطلب مهارات كثيرة ومنها الاستجابة السريعة للمتغيرات العالمية الحديثة. وإن تكون الجامعات منارة عالمية في جميع متطلباتها وأنشطتها المختلفة ، وان تعمل الجامعات على المراجعة المستمرة لبرامجها واستراتيجياتها المختلفة ، وأن تكون عالمية في جميع متطلبات تدويل التعليم (عالمية أعضاء هيئة التدريس ، عالمية في الحراك الطلابي ، عالمية في المناهج ، عالمية في البحث العلمي ، عالمية في التسويق للجامعات ، عالمية في الإدارة الجامعية) ، ومن ثَمَّ فإن التدويل يعتبر الأنموذج الذي تسعى له الجامعات في الوقت الحاضر للتعامل مع هذه التحديات الكبيرة ، وذلك بإضفاء البعد الدولي على الأهداف والرؤية المستقبلية لجميع أنشطة الجامعات المختلفة ، وبالتالي إيجاد مكان جامعي يتسم بالتنوع المختلف من جميع العالم من حيث نوعية الطلبة ، وأعضاء هيئة التدريس فيها، للوصول بها إلى مصاف الجامعات العالمية ، ولتحقق المنافسة الدولية من خلال السمعة الأكاديمية العالمية. ونتيجة لذلك يأتي التصور المقترح لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية لتحقيق التنافسية العالمية ، وذلك ليضمن إكساب الجامعات الميزة التنافسية والتميز في العالم ، والقدرة على استقطاب طلبة وأعضاء هيئة التدريس ، والباحثين على المستويين الإقليمي والعالمي في ظل متطلبات تدويل التعليم العالي وتحدياته.

لقد تم بناء هذا التصور بعد مراجعة الأدب النظري ، والدراسات المتعلقة بتدويل التعليم العالي . وتناول الباحث منطلقات بناء التصور، ومبرراته ، وأهدافه ، ومكوناته ، وآليات مقترحة لتنفيذه ، ومتطلبات تحقيقه ، في ضوء دراسة واقع الجامعات الأردنية الحكومية ، والحاجة إلى الوصول بها إلى مصاف الجامعات العالمية المميزة ، في جميع أنشطتها المختلفة. ولبناء التصور المقترح لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية لتحقيق التنافسية العالمية ، أشتمل التصور المقترح على ما يلي :**1**. أهداف التصور المقترح. **2**. المنهجية المتبعة في بناء التصور المقترح. 3. منطلقات التصور المقترح .**4**. مبادئ التصور المقترح . **5**. عناصر التصور المقترح. **6**. متطلبات تطبيق التصور المقترح. **7** . الصعوبات التي تواجه التصور وسبل التغلب عليها. وفيما يأتيَ توضيح لذلك :

أولاً : أهداف التصور المقترح. يهدف إلى ما يلي :

1. تفعيل سياسات التعليم العالي وتدويله.

2. مواكبة الجامعات (للمتغيرات الحديثة ، التجارب الدولية) في التطوير وذلك للنهوض بالجامعات على المستوى المحلي والدولي.

3. تشجيع الجامعات الأردنية الحكومية على التعاون والتشارك مع الجامعات العالمية المميزة في شتى المجالات.

4 . تحديد التطلعات المستقبلية التي تسهم في مساعدة الجامعات على الوصول إلى العالمية.

5. تفعيل حراك (أعضاء هيئة التدريس دولياً ، تفعيل الحراك الطلابي الدولي).

6. رفع مستوى(الجودة ، القدرة التنافسية) لمؤسسات التعليم العالي.

7.العمل على إيجاد بيئة جامعية تتسم بتنوع تركيبتيها الطلابية والتدريسية.

ثانياً : المنهجية.

لقد تم إتباع الخطوات الآتية لبناء التصور المقترح لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية للتحقيق التنافسية العالمية:

الخطوة الأولى : تمثلت في الأدب النظري حول موضوع تدويل التعليم في الجامعات ، والتي شملت الخلفية النظرية والمعرفية التي تم الاعتماد عليها في بناء إطار معرفي ومفاهيمي يساعد في فهم وتحليل موضوع تدويل التعليم من جميع جوانبه ، وتم في ذلك التطرق واستعراض

مفاهيم تدويل التعليم العالي ، ومبرراته ، ومداخلة ، والتجارب الدولية في تدويل التعليم العالي ، والدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

الخطوة الثانية : تم البحث عن نماذج لتدويل التعليم العالي ، وقام الباحث بالاطلاع على بعض النماذج التي لها علاقة مباشرة في موضوع الدراسة ، ولقد تم الاستفادة منها في بناء هذا التصور ، من حيث عناصرها التي لها علاقة مباشرة مع التعليم وبيئته في الجامعات الأردنية.

الخطوة الثالثة : تطوير استبانه للدراسة لمعرفة واقع التدويل في الجامعات ، ولقد تم توزيع الاستبانه على عينة الدراسة المتمثلة بالقادة الأكاديميين في الجامعات التالية (الجامعة الأردنية ، جامعة اليرموك ، جامعة موته) ، وذلك لمعرفة أرائهم حول توافر وأهمية تدويل التعليم العالي في الجامعات.

الخطوة الرابعة : تحليل نتائج الدراسة ، والعمل على بناء التصور بصورته الأولية ، بعد إفراز وتحديد جميع الأمور المتعلقة في هذا التصور.

الخطوة الخامسة : قام الباحث بتحكيم التصور المقترح من خلال عرضه على خبراء في الإدارة التربوية والملحق (**4**) يبين أسماء محكمين هذا التصور.

الخطوة السادسة : اعتماد التصور في صورته الأخيرة ، والتأكد من احتمالية تطبيقه في الجامعات ، والاستفادة منه في التأسيس لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية.

ثالثاً : منطلقات التصور المقترح:

يقصد بمنطلقات التصور المقترح : الأسس التي يُبني عليها التصور . ولضمان نجاح تطبيق الأهداف المرجوَّة من أتباع سياسة تدويل التعليم العالي على المستوى المحلي ، أو على المستوى العالمي ، فإنه توجد عدة منطلقات أساسية ، تؤخذ بعين الاعتبار عند وضع السياسات ، والخطط للتدويل التعليم ، وتتمثل فيما يأتي :

1. تحديات العولمة بجوانبها المختلفة وما أفرزته من آثار اجتماعية واقتصادية وثقافية على الدول والمجتمعات فرضت على مؤسسات التعليم العالي في الدول المختلفة الاتجاه نحو التدويل.

2. يعد التدويل من الآليات الفعالة في تحقيق تطوير التعليم العالي ، وزيادة قدرته على أداء رسالته وتحقيق أهدافه على المستويين المحلي والدولي ، فالتدويل يعد مؤشراً مهماً على جودة التعليم العالي وتأثره بأنظمة التعليم العالمية.

3. يستند التدويل على فلسفة تقوم على التضامن والتعاون وتحقيق المصالح المشتركة ، من منطلق أن أي مؤسسة للتعليم العالي لا يمكنها تحقيق أهدافها كاملة إلا من خلال التعامل مع نظرائها على المستوى الدولي.

4. إن (التعاون الجامعي ، التشارك الأكاديمي) سواء أكان تعاون محلي أو عالمي ، بين الجامعات المختلفة ، تعد من أهم الأساليب والوسائل الناجحة لتمكين الجامعات من رفع وتحسين (برامجها التعليمية ، تطوير أساليبها التربوية ، تفعيل الأنظمة المختلفة داخل الجامعة) ، مما يعود على الجامعة بالفائدة التي تؤهلها إلى العالمية.

5. تنامي المعرفة في الوقت الحاضر بشكل سريع ، وأصبح الحصول عليها وتبادلها سهلاً نتيجة الثورة الهائلة في التكنولوجيا الحديثة ، مما سهل الوصول إليها من قبل الجميع وأصبحت المعرفة عالميةً.

6. على الرّغم من سعي الجامعات حسب إجابة بعض القادة الأكاديميين المشمولين في عينة الدراسة ، إلى أن هناك جهوداً مبذولةً من القيادات الجامعية في تدويل التعليم العالي في بعض الأنشطة الجامعية ، غير إن هذه الجهود محدودة ومتفاوتة من جامعة إلى أخرى ، وذلك لغياب رؤية إستراتيجية واضحة لتطوير القدرة التنافسية للجامعات ، بم يتلاءم مع متطلبات التدويل في المستقبل . وهذا ما يدعو إلى القيام بدراسة علمية بهذا الموضوع ، تهدف إعداد رؤية إستراتيجية لتدويل التعليم العالي في المستقبل.

7. وجود عدد كبير من الطلبة العرب والأجانب في الجامعات الأردنية للدراسة ، وهذا محفز للجامعات النظر بعناية إلى تقديم برامج عالمية تنافس وتسعى إلى السمعة الأكاديمية الجيدة.

8. غياب الفلسفة المؤسسية الدولية للجامعات ، التي تجعل الجامعات قادرة على المنافسة العالمية ، وإن تكون ذاتِ طابع عالمي في جميع أنشطتنها المختلفة.

9. تواجد القيادات الجامعية والكوادر الإدارية القادرة على الاستفادة من التطورات الحديثة والتوجهات المعاصرة في إدارة الجامعات ، مما يجعلها قادرة على الانفتاح العالمي بشكل كبير ، وتعمل بكل جهد لتطوير الجامعات والوصول بها إلى مصاف الجامعات العالمية.

10. وجود آليات وسياسات مفهومة على الصعيد المحلي ، تراقب وتنظم مختلف جوانب التعليم بجميع أنماطه في مختلف دول العالم ، وذلك للعمل من أجل فتح وتسجيل جهات تعليمية أجنبية وترخيصها ، والتأكد كذلك من فاعلية البرامج الجديدة وملائمتها للمجتمع المحلي ، وكذلك التأكد

من مصداقية الجهات الدولية التي تقوم بتوفير هذه البرامج ، من أجل الحفاظ على الثقافة الوطنية بجميع جوانبها المختلفة.

11. ضرورة أخذ الجامعات الأردنية بمبدأ عمل الجامعات الريادية في العالم ، من حيث الأنظمة التي تجعل منها جامعات منتجة وبحثية ، مما يساعدها إلى التحول نحو الاقتصاد المعرفي ، وكذلك نحو الاتجاهات المعاصرة في التعليم .

12. ضعف المخرجات التعليمة للجامعات الأردنية ، وعدم مواءمة هذه المخرجات لمتطلبات سوق العمل الدولي ، لأسباب كثيرة منها : عدم امتلاك المخرج التعليمي لمهارات الاتصال والتواصل في مجتمع متطور يصبغ علية العالمية في أجزاه المختلفة.

13. مشاركة كل من له صلة بالقرارات التعليمية في صناعتها ، مع الأخذ في الاعتبار أن الاختلاف في وجهات النظر يثري عملية التطوير والتفعيل المنشودة للجامعة.

14. إفساح المجال للراغبين في التطوير من خلال: المشاركة في فرق عمل لتطوير أداء الجامعة ، والتركيز على العمل التطوعي.

15. من خلال الدراسة لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية ، تبين من نتائج هذه الدراسة إن هناك حاجة ضرورية لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات نتيجة الفجوة التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة بين درجة التوافر ودرجة الأهمية لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات . وقام الباحث بتحليل هذه الفجوة المتمثلة بالواقع (ضعف متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية) والمأمول المتمثل (بجامعات قادرة على المنافسة العالمية) . توصل الباحث من خلال هذه الفجوة إلى ضرورة إعادة البناء بشكل كامل للجامعات ، وذلك عن طريق التغير الجذري في منظومة الجامعات ، ومما يساعد في ذلك ، أن هناك استعداداً لقبول التغير من قبل القادة الأكاديميين ، وذلك كما تشير الدراسة إلى إن درجة أهمية متطلبات التعليم كانت عالية . ونسعى إلى إن تكون متطلبات تدويل التعليم موجودة مما تساعد الجامعات على المنافسة العالمية ، وتكون الجهود مستمرة في ذلك.

رابعاً :مبادئ التصور المقترح:

التعاون الدولي : يقوم التصور المقترح على العمل في التوسع في الاتفاقيات الدولية بين الجامعات الأردنية ، والجامعات الريادية المتقدمة في العالم ، لتقديم برامج تعليمية دولية مشتركة ، وكذلك العمل على زيادة الفرص المتاحة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس للابتعاث إلى الجامعات الدولية

في الدول المتقدمة ، وكذلك التعاون في المجالات البحثية والأكاديمية بين الجامعات ، أن يعزز التدويل إقامة شركات جامعية دولية لأغراض البحث وتبادل الطلاب ، لتوطيد أواصر التعاون الدولي ، على أن تعزز هذه الشركات بناء القدرات المعرفية الوطنية ، وتحقيق مصادر أكثر تنوعاً لإيجاد الباحثين المرموقين ، ولإنتاج معارف رفيعة المستوى على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وانضمامها إلى المنظمات والجمعيّات والمراكز العلميّة العالميّة ، ومشاركتها في نشاطاتها العلميّة والأكاديميّة والثّقافيّة ، وتبادل الخبرات ، والسّعي إلى التّكامل ، والمشاركة على شتّى الصعد التّعليميّة والبحثيّة.

التبادلية: يقوم هذا التصور على مبدأ التبادل الدولي بين الجامعات الأردنية والجامعات العالمية ، ويضم التبادل مايأتي :1. تبادل المنح الدراسية.2. تيسير الحراك الأكاديمي للأساتذة والطلبة بين الجامعات.3 .تبادل الخبرات والمعلومات بين مراكز البحث العلمي .4. المشاركة في المؤتمرات العالمية.4. تبادل المعلومات بين الجامعات الأردنية والجامعات العربية والعالمية.5. تبادل المطبوعات والنشرات الحديثة والكتب بأنواعها . 6. تبادل الدورات التدريبية للأساتذة والطلبة والإداريين. 7. تبادل البرامج الأكاديمية العالمية للاستفادة منها قدر المستطاع.

التنافسية : يدعم التصور المقترح لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية للتحقيق التنافسية العالمية ما يأتي : 1.الوصول بالتعليم العالي الأردني إلى مكانة عالية في التصنيفات الدولية للجامعات المميزة . 2. تأهيل القيادات الجامعية في مجال التدويل بإكسابهم الخبرات اللازمة لتدويل مؤسسات التعليم العالي ومنها الجامعات. 3. نشر ثقافة المساءلة والمحاسبة لتحديد مستوى الأداء داخل الجامعات ، والالتزام بالمعايير الدولية التي تحقق المنافسة العالمية بين الجامعات. 4. ويدعم التصور كذلك المعايير الدولية مثل الاعتماد الأكاديمي والتصنيفات الأكاديمية وجوائز التميز ، والصور الواضحة للمعايير الدولية التي على المؤسسات الأكاديمية التعامل معها ، وهذه تتطلب مستوى معين من الجودة في المدخلات والعمليات والمخرجات. 5. تبني مبادئ الميزة التنافسية ومفاهيمها وركائزها ، بالتكامل والاندماج ، مع فلسفة التعليم العالي

العالمي وثقافته.6. كذلك يدعم هذا التصور امتلاك الجامعات الأردنية الميزة التنافسية، لاستقطاب الطلبة والأساتذة الدوليين المميزين في دول العالم مما يعود بالسمعة الأكاديمية العالية للجامعات.

خامساً : عناصر التصور المقترح لمتطلبات تدويل التعليم :

من خلال مراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية والنتائج التي تم الوصول إليها ، تم تحديد عناصر التصور المقترح المتمثلة في **8** أبعاد رئيسة أرتكز عليها هذا التصور وهي كتالي :

1. متطلبات فلسفة الجامعة الدولية.
2. متطلبات الحراك الدولي والإعداد المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات.
3. متطلبات الحراك الدولي للطلبة.
4. متطلبات تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية.
5. متطلبات تدويل البحث العلمي.
6. متطلبات خدمة المجتمع.
7. متطلبات التسويق الدولي للجامعات.
8. متطلبات تمويل أنشطة التدويل.

وفيما يلي توضيح تفصيلي من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة من وجهه نظر القادة الأكاديميين للمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية :

1. متطلبات فلسفة الجامعة الدولية: أظهرت النتائج المتعلقة بالدراسة أن أهم متطلبات فلسفة الجامعة الدولية ، التي تعتبر من مكونات عناصر التصور المقترح للمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية هي: **(1)** تأكيد فلسفة الجامعة على مبادئ الحرية الأكاديمية. **(2)** تأكيد فلسفة الجامعة على الجودة الأكاديمية وفق المعايير العالمية. (3) تأكيد فلسفة الجامعة على البعد الدولي من خلال الاستجابة العملية لتفعيل التعاون الدولي بين الجامعات مع تحديد واضح لهذا التعاون. (4) تأكيد فلسفة الجامعة على وعي القيادات التعليمية في الجامعات للمتغيرات العالمية السريعة. (5) تتبني الجامعة فلسفة توثيق العلاقات الثقافية مع الدول المختلفة إقليمياً ودولياً.(6) تأكيد فلسفة الجامعة على الارتقاء بعلاقات الشراكة مع الجامعات الرائدة. **(7)** تبني الجامعة فلسفة تشجعها على امتلاك الميزة التنافسية تؤهلها للعالمية.**(8)** تتبني الجامعة فلسفة

إيجابية في خدمة المجتمع العالمي والوطني (**9**) تأكيد فلسفة الجامعة على الدعم من خلال إعداد موارد بشرية على المستوى العالمي.

2. متطلبات الحراك الدولي والإعداد المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات: أظهرت النتائج المتعلقة بالدراسة إن أهم متطلبات الحراك الدولي والإعداد المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات ، الذي يُعَدّ من مكونات عناصر التصور المقترح للمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية هي:(**1**) تدعم الجامعة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في (المؤتمرات / الندوات / الأبحاث)العالمية. (**2**)تبرم الجامعة اتفاقيات تعاونية ثنائية بين جامعات دولية تعطي الحق لكل طرف في الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس من الطرف الآخر.(**3**) تقوم الجامعة على أبتعاث (محاضرين / معيدين) للحصول على درجات علمية من الجامعات العالمية الرائدة. (**4**) تضع الجامعة معايير دقيقة لأعضاء هيئة التدريس مرتبطة بجهودهم في التدويل مثل (التعاقد / الترقية / التمديد) تسهم في تطوير الجامعة.(**5**) تعمل الجامعة على التفاعل مع خبراء أجانب في مجال التدويل لعمل لقاءات مع أعضاء هيئة التدريس توضح كيفية تحقيق خطط التدويل للتعليم العالي. (**6**) تعمل الجامعة على استقطاب أعضاء هيئة تدريس من المتميزين دولياً للعمل بالجامعة. (**7**) تعمل الجامعة على تطوير سياسات ملائمة (توظيف / تمويل / اتصال) تساعد على عودة الأكاديميين المتميزين لوطنهم الأصلي. (**8**) تقدم الجامعة الحوافز المناسبة لأعضاء هيئة التدريس للمشاركة في التدويل ، وخصوصاً الذين لهم سمعة دولية في مجال تخصصهم.

3. متطلبات الحراك الدولي للطلبة. أظهرت النتائج المتعلقة بالدراسة أن أهم متطلبات الحراك الدولي للطلبة ، التي تُعَدّ من مكونات عناصر التصور المقترح للمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية هي: (**1**) العمل من قبل الجامعة على جذب الطلبة الدوليين من خلال تقديم برامج تعليمية حديثة تتماشى مع حاجات هؤلاء الطلبة ، وكذلك احتياجات سوق العمل. (**2**) تعقد الجامعة اتفاقيات تعاونية دولية متعددة الإطراف بين مجموعة من الجامعات تعطي للطلبة حرية التنقل بين هذه الجامعات للدراسة فيها . (3) تعمل الجامعة على إنشاء إدارة خاصة بالتدويل تهتم برعاية الطلبة الدوليين من أجل توفير سبل الراحة لهؤلاء الطلبة.(**4**) تعمل الجامعة على تطبيق إستراتيجية لاستقطاب أفضل الطلبة الدوليين للدراسة بالجامعة. (**5**) تعمل الجامعة

على أبتعاث طلبة الجامعة للحصول على دورات تدريبية في جامعات عالمية رائدة.(**6**) تحدد الجامعة رسوم دراسية تنافسية مناسبة تساعد على جذب الطلبة الدوليين إلى الجامعات. (**7**) تقدم الجامعة برامج تثقيفية إرشادية للطلبة الدوليين الوافدين للالتحاق ببرامج تعليمية دولية في الجامعات.

4. متطلبات تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية. أظهرت النتائج المتعلقة بالدراسة إن أهم متطلبات تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية ،التي تُعَدّ من مكونات عناصر التصور المقترح للمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية هي:(**1**) تعمل الجامعة على تأسيس مناهج دراسية من أجل تأهيل خريجين على المستوى العالمي.(**2**) تعمل الجامعة على المراجعة المستمرة للبرامج التعليمية من أجل العمل على تطويرها تماشياً مع التقدم والتغير الهائل السريع في السوق العالمية .(**3**) تبنى الجامعة مناهج ذات طابع دولي لمساعدة الطلبة على احترام قيم المواطنة العالمية.(**4**) اهتمام الجامعة باللغات الأجنبية بما يحقق الفهم المشترك بين جميع الأطراف الدولية أثناء عملية التدويل ، وبما لا يؤثر على اللغة العربية. (**5**) تعمل الجامعة على تقديم برامج دراسية تركز على تخصصات مطلوبة دولياً.(**6**) تعمل الجامعة على تقديم برامج أكاديمية متطورة لمنح الدرجات العلمية المشتركة مع الجامعات العالمية الرائدة في العالم.(**7**) تقدم الجامعة برامج توجيهية تساعد على الفهم المتبادل بين الطلبة المحليين والدوليين.(**8**) تولي الجامعة الاهتمام بحركة الترجمة من والى اللغة العربية لما له من أثر في تدويل التعليم العالي بالجامعات.

5. متطلبات تدويل البحث العلمي. أظهرت النتائج المتعلقة بالدراسة إن أهم متطلبات تدويل البحث العلمي ، الذي يُعَدّ من مكونات عناصر التصور المقترح للمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية هي: (**1**) العمل على إضفاء البعد العالمي على أنشطة البحث العلمي.(**2**) تتبنى الجامعة تنظيم فعاليات علمية دولية (مؤتمرات، ندوات ، ورش عمل) بشكل دوري.(**3**) تقوم الجامعة بالزيارات العلمية المتبادلة لمراكز البحوث في الجامعات .(**4**) تتبنى الجامعة أبتعاث طلبة الدراسات العليا في الجامعة، لاستكمال جزء من بحوثهم إلى جامعات أجنبية وبإشراف علمي

مشترك.(**5**) نشر الأبحاث العلمية المتميزة لأعضاء هيئة التدريس في مجلات علمية عالمية.(**6**) تتبنى الجامعة توفير قاعدة معلوماتية عالمية ثرية للاستفادة منها من قبل الباحثين.(**7**) تعمل الجامعة على انجاز مشاريع بحثية عالمية يساهم بها باحثين من جامعات مختلفة في العالم . (**8**) تعمل الجامعة على زيادة موجودات المكتبة من (الكتب / المجلات / الأبحاث) العالمية ، والعمل على متابعة كل حديث من هذه في الجامعات العالمية. اشتراك الجامعة في (شبكات / مصادر / قواعد) المعلومات العالمية. (9) ترجمة احدث ما توصل إلية الباحثون العالميون في المجالات المعرفية من قبل مركز متخصص في الجامعة. (10) تتبنى الجامعة إبرام اتفاقيات شراكة لتبادل الباحثين مع أفضل الجامعات العالمية الرائدة.

6 . متطلبات خدمة المجتمع . أظهرت النتائج المتعلقة بالدراسة أن أهم متطلبات خدمة المجتمع ، التي تُعَدّ من مكونات عناصر التصور المقترح للمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية هي : (**1**) تتبنى الجامعة تنظيم مؤتمرات دولية لنشر ثقافة (التسامح / السلام / الحوار بين إتباع الأديان).(**2**) مشاركة الجامعة في وضع حلول بحثية لمشكلات الفقر حول العالم.(3) تعمل الجامعة على المشاركة في برامج محو الأمية في مختلف دول العالم. (**4**) تعاون الجامعة مع المنظمات الدولية المختلفة من هيئات ومؤسسات.(**5**) تقدم الجامعة منح تعليمية بالمشاركة مع المنظمات الإنسانية العالمية.(**6**) تسهم الجامعة في وضع حلول بحثية للمشكلات البيئية حول العالم.

7. متطلبات التسويق الدولي للجامعات. أظهرت النتائج المتعلقة بالدراسة إن أهم متطلبات التسويق الدولي للجامعات ، التي تُعَدّ من مكونات عناصر التصور المقترح للمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية هي: (**1**) تعمل الجامعة على تنظيم ملتقيات سنوية لتسويق خريجي الجامعة على الشركات والمؤسسات الدولية. (2) النشر في موقع الجامعة الإلكتروني معلومات عن الجامعة بكل الأمور المتعلقة بالطلبة الدوليين. (3) تقوم الجامعة بزيارات (المدارس / الهيئات الحكومية / المؤسسات الدولية) في الدول المرسلة للبعثات من أجل تقديم

معلومات عن الجامعات. **(4)** تعمل الجامعة على افتتاح مكاتب دولية في الخارج تقوم بجذب الطلبة الدوليين. (5) تتبنى الجامعة تنظيم المعارض الدولية في الجامعة. **(6)** احتواء صفحة الجامعة الالكترونية على صفحات مماثلة بلغات أجنبية. **(7)** المشاركة في الملتقيات الدولية في العالم بهدف (الترويج لبرامج الجامعة / استقطاب الطلبة الدوليين).**(8)** الاستفادة من شبكات التواصل الاجتماعي للتسويق العالمي لجميع الأمور المتعلقة بأنشطة وبرامج الجامعة الأكاديمية.**(9)** تقدم الجامعة المقررات التمهيدية في الجامعة لتوجيه الطلبة الدوليين.**(10)** العمل من قبل الجامعة على نشر (أنشطة / فعاليات) الجامعة الدولية في وسائل الإعلام العالمية المختلفة.

8. متطلبات تمويل أنشطة التدويل. أظهرت النتائج المتعلقة بالدراسة أن أهم متطلبات تمويل أنشطة التدويل، التي تُعَدّ من مكونات عناصر التصور المقترح لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية هي: **(1)** تعمل الجامعة على توفير التمويل اللازم لاستقطاب الطلبة الأجانب. **(2)** تعمل الجامعة على رصد أعتمادات مالية للإنفاق على إبتعاث طلبة الجامعة إلى الجامعات العالمية الرائدة. **(3)** تمويل اشتراك الجامعة في قواعد المعلومات العالمية على اختلافها. **(4)** تعمل الجامعة على توفير الدعم المالي (المؤتمرات / الندوات / المعارض) العلمية الدولية. **(5)** توفير الدعم المالي لتمويل مشاريع الجامعة في البحوث الدولية المشتركة. **(6)** تقوم الجامعة على توفير الدعم المالي لتمويل برامج التبادل الدولي لـ(أعضاء هيئة التدريس / الطلبة. **(7)** تعمل الجامعة على توفير الدعم المالي للأنشطة الموجه للطلبة الدوليين. **(8)** رصد أعتمادات مالية من قبل الجامعة لدعم استضافة باحثين زائرين من جامعات عالمية رائدة.

سادساً: متطلبات تنفيذ التصور المقترح:

فيما يلي بعض المتطلبات لتنفيذ التصور المقترح الذي يمكن من خلاله الوصول بالجامعات الأردنية إلى مصاف الجامعات العالمية ، وتجعلها قادرة على امتلاك ميزة تنافسية بين الجامعات العالمية، وتتمثل هذه المتطلبات فيما يلي:

1. قيادات جامعية قادرة على (صياغة رؤية ، عمل استراتيجي) يخلق التميز والتفوق للجامعة بما يمنحها (البقاء ، الاستمرار ، التطوير) ، يؤهلها لحيازة مزايا تنافسية تمكنها من فرض تميزها وتفوقها وتعزز وتدعم متطلبات العالمية في الجامعات.

2. الاهتمام من قبل الجامعات بالرؤية المستقبلية التي تجعلها في مصاف الجامعات العالمية وذلك عن طريق التميز في أمور كثيرة منها:(الإنفاق الهائل المخصص لتطوير البحث العلمي ، استقطاب أجود العلماء، برامج لتأهيل ذاتها وفق مؤشرات الجودة المعتمدة في مختلف التصنيفات العالمية).

3. ضرورة توفر الإرادة السياسية على مستوى الدولة في دعم الجامعات للوصول إلى التميز والعالمية وذلك بتوفير الإمكانات باختلافها سواء كانت المادية أو البشرية أو التشريعية. وهذا يُعَدّ من إسهامات الدولة للجامعات ، وهذا محفز للجامعات فقط ، وبالوقت نفسه تكون للجامعات (الاستقلالية الإدارية ، والأكاديمية ، والمالية) الكاملة بدون تدخل الدولة ، مما يعود عليها بالعمل بحرية ومرونة كاملة في جميع نشاطاتها البحثية وغيرها.

4. تعمل الجامعات على توفير التكنولوجيا الحديثة ، وذلك للتواصل المستمر مع الجامعات العالمية.

5. توفر إستراتيجية في الجامعات للبحث عن المصادر المادية والتمويل المستمر والدائم حتى يمكن للمؤسسات القيام بأدوارها بكفاءة وبما يضمن قدرتها على التحول نحو مجتمع المعرفة والاقتصاد المعرفي.

6. توفر قادة وكوادر إدارية وأكاديمية داخل الجامعات ، لديهم الاستطاعة والقدرة على التواصل مع الهيئات والجامعات العالمية ، لما لهذا التواصل فائدة كبيرة في إضفاء البعد الدولي على الجامعات.

7. توفير البيئة التي تحتضن عمليات وأنشطة المؤسسة وتوفر البنية المناسبة (من مباني، مختبرات، مصادر معرفة) يدعم أداء تلك العمليات والأنشطة ، ويوفر تعزيزًا مهمًا في الانصراف نحو الإبداع والابتكار.

8. تفعيل التحالفات الإستراتيجية مع الجامعات ومراكز البحث العالمية لتحسين القدرات الأكاديمية والبحثية والإدارية والتقنية.

9.الوعي بالمتغيرات البيئية (الخارجية ، الداخلية) وتأثيراتها على الجامعات ومستقبلها.

10. الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة وتجاربها في مجال تدويل التعليم وخاصة في البحث العلمي بالجامعات، وتقديم نظم متطورة للمكافآت والحوافز يصبح فيها التميز البحثي هو المعيار العلمي بالجامعات.

سابعاً : يمكن تطبيق التصور المقترح لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية من خلال ما يلي :

1. إبرام الاتفاقيات مع أكبر عدد من الجامعات المعروفة عالمياً فضلاً عن الوطنية التي تركز على الجوانب العلمية المختلفة ،من تبادل (الخبرات، أعضاء هيئة التّدريس، الطّلبة)، بالإضافة إلى (إجراء البحوث ، إقامة المؤتمرات المشتركة ، الإشراف على النشر المشترك، واستضافة النشاطات اللامنهجية الرياضية ، والثّقافية ، والفنية المشتركة بين مجموعة من الجامعات، وربطها بالشبكات الإلكترونية لتبادل الأنشطة التّعليمية والبحثية ، وتوفير خدمة حضور المحاضرات عن بعد، إتاحة دخول مكتبات الجامعات المنخرطة في الاتفاقيات المشتركة لطلبتها كافة ًوأعضاء الهيئة التدريسية ، ومناقشات الرسائل والأطاريح لطلبة الدراسات العليا).

2. تعدد الجنسيات من الطّلبة المنتسبين للجامعة ، إذ تتفاخر الجامعات كلما ارتفع عدد جنسيات الطلبة المنتمين لها مشجعين لكل منهم نشاطاتهم الثقافية والاجتماعية والوطنية لتكون ضمن جودة مخرجاتهم هو تنوع ثقافاتهم.

3. توفير خدمات التّعليم الإلكترونية وقياس مدى فعاليتها في مجال المحاضرات للطّلاب والباحثين والإشراف المشترك وإقامة النّدوات والمؤتمرات في الجامعة.

4. استقطاب مدرسين من جامعات لها اعتماد عالمي ، للعمل في الجامعة لفصل دراسي واحد أو أكثر؛ ليكونوا ضمن العناصر التي تقيم الجامعة بالإضافة لإتاحة الفرصة للطلبة والمدرسيين للإطلاع مكنوناتهم الثقافية والعلمية.

5. تفعيل مشاريع التفرغ العلمي للمدرسين وحثهم للعمل في الجامعات المعتمدة عالمياً لفصل دراسي واحد أو أكثر وذلك بتوفير التمويل اللازم والتشجيع علية من أعلى المستويات القيادية في الجامعات.

6. انضمامها إلى المنظمات والجمعيات والمراكز العلمية العالمية ، ومشاركتها في نشاطاتها العلمية والأكاديمية والثّقافية ، وتبادل الخبرات ، والسعي إلى التّكامل ، والمشاركة على شتّى الصعد التّعليمية والبحثية.

ثامناً: معوقات تطبيق التصور المقترح وسبل التغلب عليها.

1. قلة توافر صور التعاون المحلي والإقليمي والعالمي بين الجامعات، مما يعوق عملية تبادل الزيارات بين أعضاء هيئات التدريس والباحثين على اختلافهم.

2. ضعف الموارد المالية والبشرية اللازمة ، للمشاركة في عمليات التدويل بين الجامعات الأردنية والجامعات العالمية.

3. الضعف في السياسة التعليمية المتبعة ، لدى القيادات الجامعية لتطوير الجامعات والوصول بها إلى مصاف الجامعات العالمية.

4. قلة الاهتمام الكافي في مجال البحث العلمي لدى الجامعات . وكذلك عدم الاهتمام بتطوير وتحديث القوانين التي من شأنها تساعد الجامعات على إضفاء متطلبات تدويل على أنشطتها المتنوعة.

يمكن التغلب على هذه المعوقات التي قد تعترض تنفيذ التصور المقترح في الواقع من خلال إتباع السبل الآتية:

1. إيجاد قيادات جامعية وكوادر أكاديمية وإدارية قادرة على استيعاب التطورات الحديثة والتوجهات المعاصرة في إدارة الجامعات والاستفادة منها.

2. الاستعانة بخبراء مختصين في جميع المجالات من الجامعات العربية والأجنبية وتسخير خبرتهم ومعرفتهم في تطوير الأداء داخل الجامعات.

3. توفير مناخ صحي لتنمية العلاقات الجيدة بين أفراد المجتمع الجامعي من أكاديميين وإداريين من خلال تحديث وتطوير القوانين واللوائح المنظمة للعمل الجامعي، وبما يعزز ثقافة نشر البحث العلمي وتبادله بين أوساط المجتمع الجامعي.

4. رصد ميزانيات مناسبة للأبحاث المشتركة ، ولتبادل الزيارات العلمية بين أعضاء هيئة التدريس بين الجامعات الأردنية والجامعات العالمية ، وذلك للوصول إلى مصاف الجامعات المميزة في العالم.

5. توفير البيئة الجامعية بكل مستوياتها ؛ لاستقطاب أعضاء هيئة تدريس متميزين في الجامعات العالمية ، وكذلك استقطاب الطلبة الأجانب المتفوقين ، وتوفير الوسائل العلمية الحديثة.

6. إشراك المجتمع المحلي، والقطاع الخاص في وضع الحلول المناسبة لهذه المعوقات بأشراف من الجامعات، وذلك للاستفادة من خبراتهم المختلفة كل حسب موقعه ، مما يساعد الجامعات على المضي إلى العالمية.

الفصل الخامس

مناقشة النتائج

الفصل الخامس

مناقشة النتائج

يتناول هذا الفصل مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة وتفسيرها ، كما يعرض التوصيات التي انبثقت عن الدراسة ، وفيما يأتي عرض لمناقشة النتائج لأسئلة الدراسة.

مناقشة نتائج السؤال الأول:

ينص السؤال الأول على : ما درجة توافر متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر القادة الأكاديميين ؟ لقد أشتمل هذا السؤال على **8** أبعاد رئيسة. وتمت الإجابة عليهم من عينة الدراسة المتمثلة بالقادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية الحكومية التالية (الجامعة الأردنية ، وجامعة اليرموك ، وجامعة موته). وفي ضوء النتائج التي أوضحها الجدول رقم(21) السابق ، المتعلقة بهذه الأبعاد يتبين ما يلي : يتبين من نتائج هذا السؤال بأن المتوسطات الحسابية تراوحت مابين (2,08 -2,69) إذ إن أعلى متوسط حسابي كان للبعد الذي ينص على " متطلبات فلسفة الجامعة الدولية "، إذ جاء في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2,69) بانحراف معياري (0,50) وبدرجة توافر متوسطة ، وأن أقل متوسط حسابي كان للبعد الذي ينص على " متطلبات خدمة المجتمع" ، إذ جاء في الرتبة الأخيرة ، بمتوسط حسابي (2,08) بانحراف معياري (0,54) وبدرجة توافر ضعيفة. ونلاحظ أن المتوسط العام لدرجة "توافر متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية "بلغ (2,42) بانحراف معياري (0,51) ودرجة شيوعه ضعيفة . وهذا يقود إلى الاستنتاج بأن درجة توافر متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية ضعيفة. وقد يعود سبب هذه النتائج إلى عدم الاهتمام من قبل الجامعات بقضية تدويل التعليم ، وكذلك إن التعليم الجامعي يعاني من وجود ظواهر تعيق جهود التدويل ومنها ، انحصار الجامعات الحكومية في نطاق محلي ، وعدم بذل جهد كبير في تطبيق متطلبات تدويل التعليم العالي بجميعها ، وكذلك عدم الاهتمام بالمنافسة بين الجامعات على اختلافها ، وباستقطاب الطلبة ، أو أعضاء هيئة التدريس الأجانب ، وقد يعود السبب في ذلك إلى تباعد الفلسفة الجامعية عن المعطيات المعاصرة والتقدم العلمي والتكنولوجي التي تعد من أسباب ازدهار الجامعات ودخولها إلى معترك المنافسة العالمية بين الجامعات ، ومن الأسباب كذلك التي ظهرت من نتائج دراسة درجة التوافر عدم توفر التمويل اللازم والكافي لعملية التدويل، وكذلك

يعود السبب إلى عدم الأخذ بالتعليم الدولي واعتباره مكوناً رئيس في المناهج التعليمية داخل الجامعات مما يعود بالانفتاح والفائدة على الجامعات، ووصولها إلى مصاف الجامعات العالمية ، أن النهضة الحقيقية في المجتمع لا تتم بدون إعادة النظر في المناهج الدراسية من حيث المحتوى والهدف ؛لأن التعليم هو السبيل الوحيد للتحكم في مسار التنمية ورسم خريطة المستقبل ، ولقد أثبتت التجارب دائماً أن التقدم قرين العلم والمعرفة ، وأن رفاهية الشعوب لابد أن تعتمد على نظام تعليمي رشيد. وكذلك قد يعود السبب إلى عدم مواكبة الجامعات إلى التطور في الفلسفة العالمية للجامعات من حيث المشاركات الدولية في المؤتمرات والندوات العالمية حتى يكون لها دور مميز في العالم ، وعدم الاهتمام بالبحث العلمي وأعطاه الدور الكبير في الجامعة ، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس على البحث والعمل علية ، وعدم وضع القيود على اختلافها على البحث العلمي. وبشكل عام إن الفلسفة للجامعات تأخذ مبادئها من الفلسفة العامة للتعليم في الدولة ، وهذه الفلسفة بشكل عام لم تخضع لعمليات النهج العالمي ومواكبة التقدم الحاصل في التعليم رغم التعاطي مع العولمة . إن عالمنا اليوم عالم متطور ومتغير بشكل مستمر وسريع جداً، مما يتطلب إحداث التطوير والتغيير المؤسسي المناسب باستمرار لكي تستطيع الجامعات من العمل في بيئة إدارية صحية ومرنة وقادرة على التعامل مع المتغيرات سواء في بيئتها الداخلية أو الخارجية من أجل تنفيذ خططها وبرامجها المختلفة بنجاح ، مع ما يحدث في محيطها الخارجي ومجتمعها الذي تعمل فيه. إن المسؤولية الوطنية تُحتم على أصحاب القرار الرسمي والأهلي ذوي العلاقة وضع التعليم في سلم أولويات التنمية وبصورة حقيقية ودعمها بكل ما تحتاجه من المال والخبرات لأنه لا تنمية بدون تعليم. وتتفق نتيجة هذا السؤال عموماً مع نتيجة دراسة نصر ، 2007 ودراسة ليو دي ، 2012 ، ودراسة راماناثان وزملاؤه ، 2012.

مناقشة نتائج السؤال الثاني:

ينص السؤال الثاني على **:** هل توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة **($\alpha \leq 0.05$)** بين استجابات القادة الأكاديميين ، حول درجة توافر متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية الحكومية ، تعزى للمتغيرات الرئيسية التالية (المركز الوظيفي ، الرتبة العلمية ، التخصص العلمي)؟

1 . متغير التخصص العلمي (علوم إنسانية ، علوم طبيعية وتطبيقية). يوضح جدول (22) السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة توافر متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية الحكومية تبعاً لمتغير التخصص إذ

بلغت قيمة ت (0,34) عند مستوى دلالة (0,73) وهي قيمة غير دالة إحصائياً. وقد يرجع ذلك إلى ضعف درجة التوافر في متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية ، وذلك إن معظم استجابات القادة الأكاديميين سواء كانت في الكليات الإنسانية أو العلمية متوافقة مع بعض ، أي إن أتفاق القادة الأكاديميين في عدم تفعيل أو المبادرة إلى تدويل التعليم العالي في الجامعات يقودنا إلى الضعف الحاصل في مواكبة التطورات التكنولوجية والعلمية في الجامعات ، وعدم متابعة كل جديد في العالم يخص التعليم ، أو قد يقودنا نتيجة للإجابات إلى عدم الاهتمام من قبل هؤلاء بعملية التدويل بشكل عام ، أو إلى عدم القناعة بمبدأ تدويل التعليم العالي في ظل الظروف القائمة في الجامعات للأسباب كثيرة ، وكذلك قد يعود سبب الاتفاق إلى عدم المتابعة من قبل القادة الأكاديميين للمستجدات العصرية التي تخص التعليم والقبول بالأمر الواقع وعدم البحث والقناعة بدور الجامعات في الوصول للعالمية حتى يكون لها دور محوري في تطوير مجتمعها، مما ينعكس على الجامعات من السمعة الطيبة والأكاديمية على المستوى الوطني والعالمي. وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إلية دراسة العامري، 2012 التي أثبت أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير التخصص العلمي.

2 . متغير المركز الوظيفي (عميد، نائب عميد، رئيس قسم) يوضح جدول (23) السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة توافر متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية العامة تبعاً لمتغير المركز الوظيفي ، إذ بلغت قيمة ف (1,51) عند مستوى دلالة **(0,22)**، وهي قيمة غير دالة إحصائياً. وقد يرجع ذلك إلى ضعف درجة التوافر في متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية ، على جميع مستويات القيادة الإدارية في الجامعات ، دليلاً على الاتفاق أن متطلبات التدويل وتوفرها في الجامعات ليست على المستوى المطلوب ، وإنما بحاجة إلى تفعيل سياسات تعليمية قادرة على السير في الاتجاه ، نحو العالمية ، وكذلك قد يعود سبب الاتفاق هو أن تفعيل متطلبات وصول الجامعات إلى العالمية، يحتاج إلى إمكانيات كبيرة في جميع المجالات وهي غير موجودة الآن، ويتطلب وجودها قيادات علمية قادرة على مواكبة التطور الحاصل في مجتمعاتنا، فضلاً عن الحاجة إلى الدعم السياسي الحقيقي الذي يوفر للجامعات كل الدعم للوصول إلى مصاف الجامعات العالمية وتحقق المنافسة بين الجامعات في كل متطلبات تدويل التعليم . وهذه الدراسة يعتبر مجتمعها مشابه مع

مجتمع دراسة العامري ، 2012 ، واتفقت معها بوجود هذا المتغير ، وكذلك اتفقت بأنه لا يوجد هناك فروق.

3 . متغير الرتبة العلمية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد). يوضح جدول **(24)** السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة توافر متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية العامة تبعا لمتغير الرتبة العلمية، حيث بلغت قيمة ف (0,093) عند مستوى دلالة (0,91)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً. وهذا قد يعود السبب إلى إن الاتفاق في وجهات النظر بين القادة الأكاديميين تبعاً للرتبة العلمية يقودنا إلى القناعة التامة بأن متطلبات تدويل التعليم والوصول بالجامعات إلى العالمية بكل أنشطتها الأكاديمية والإدارية يتطلب جهدا كبيراً وعلى المستويات القيادية المختلفة وعلى الهيئات الإدارية والأكاديمية جميعها العمل للوصول إلى العالمية، وأن عدم وجود فروق بين استجابات عينة الدراسة تبعاً لمتغير الرتبة العلمية هو عدم التماس الحقيقية في التقدم والتطور داخل الجامعات ، والشعور بعدم التغير بجميع المجالات. وكما يعود السبب إلى ذلك هو الشعور بأن لا يوجد تغير ملحوظ على عضو هيئة التدريس في جميع الرتب العلمية الذي مر بها ومن ثم من التجربة العملية التي مر بها يشعر بعدم الجدية في تطوير الجامعات ، وعدم العمل للوصول إلى التميز في الجامعات . تتفق هذه الدراسة مع دراسة العامري ، 2012 التي تضمنت هذا المتغير ، واختلفت معها بأن هناك فروق.

مناقشة نتائج السؤال الثالث:

ينص السؤال الثالث على : ما درجة أهمية متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر القادة الأكاديميين ؟ لقد أشتمل هذا السؤال على **8** إبعاد رئيسة ، وتمت الإجابة عليهم من عينة الدراسة المتمثلة بالقادة الأكاديميين في الجامعات الأردنية الحكومية التالية (الجامعة الأردنية ، وجامعة اليرموك ، وجامعة موته). وفي ضوء النتائج التي أوضحها الجدول رقم(33) السابق ، المتعلقة بهذه الأبعاد يتبين ما يلي : يتبين من نتائج هذا السؤال بأن المتوسطات الحسابية تراوحت مابين (3,73 -4,10) إذ إن ّأعلى متوسط حسابي كان للبعد الذي ينص على " متطلبات فلسفة الجامعة الدولية "، إذ جاء في الرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4,10) بانحراف معياري (0,50) وبدرجة أهمية عالية ، وأن أقل متوسط حسابي كان للبعد الذي

ينص على " متطلبات خدمة المجتمع" ، إذ جاء في الرتبة الأخيرة ، بمتوسط حسابي (3,73) بانحراف معياري (**0.73**) وبدرجة أهمية عالية ونلاحظ أن المتوسط العام لدرجة " أهمية متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية " بلغ (3,97) بانحراف معياري (**0.57**) ودرجة شيوعه عالية. **وقد احتلت الرتبة الأولى** بعد **"** متطلبات فلسفة الجامعة الدولية" بدرجة أهمية عالية وبمتوسط حسابي (4,10) وقد يرجع السبب لدى استجابات عينة الدراسة لأهمية تبني الجامعات فلسفة دولية لما لها من أهمية كبرى في تدعيم البناء المؤسسي للإدارة التعليمية على اختلافها ، للنهوض بهذه المؤسسات والارتقاء بها إلى مصاف المؤسسات التعليمية العالمية ، والوصول بها إلى مراكز متقدمة على مستوى الجامعات العالمية ، مما ينعكس ذلك على تحسين جميع برامجها وأنشطتها المختلفة ، ويعود على هذه المؤسسات من فائدة كبيرة وسمعة دولية . وكذلك قد يعود السبب في ذلك إلى تبني عينة الدراسة أهمية هذا البعد أنها تعمل على تنمية وإعداد موارد بشرية ذات كفاءة عالية على المستوى الإقليمي والعالمي ، وكذلك قد يرجع الاهتمام بهذا البعد من عينة الدراسة ، بأنها عندما تتبنى الجامعات هذه الفلسفة تعمل على الارتقاء بعلاقات الشراكة والتعاون الدولي في المجال الأكاديمي ، وكذلك عند تبني هذه الفلسفة فإنها تعزز المنظومة الوطنية للتعليم الجامعي باعتباره منتجاً قابلاً للتسويق والمنافسة عالمياً. وهذا لا يأتي إلا بوعي القيادات التعليمية لهذه المتغيرات العالمية السريعة ، ويجب إن تتماشى مع هذه التطورات لمواكبة التقدم الهائل في جميع مناحي الحياة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة جيانج وكاربنتر،2013. وجاء في الرتبة الثانية بعد "متطلبات تدويل البحث العلمي" ، بدرجة أهمية عالية من عينة الدراسة ، وذلك قد يعود على إن للبحث العلمي أهمية كبرى في تقدم الدول وازدهارها ، وإدراكهم بأنه يجب إضفاء البعد العالمي على أنشطة البحث العلمي ، وتعزيز التعاون الدولي في مجال البحث العلمي ، وذلك عن طريق عقد اتفاقات دولية تعاونية في هذا المجال ، وكذلك الزيارات العلمية المتبادلة لمراكز بحوث الجامعات، وبرامج تبادل الباحثين والمحاضرين . وإيماناً من استجابات عينة الدراسة لأهمية هذا البعد هو التصور المستقبلي للجامعات بأن تكون جامعات بحثية تعتمد كلياً على تقديم البحوث والدراسات ذات القيمة العلمية التي تعود بالفائدة على الجامعات بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام.وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كوريل وزملاؤه، 2012ودراسة تايلور،2012 ،التي أكدت على أهمية البحث العلمي وتطويره وإضفاء البعد العالمي على جميع أنشطته **.** وجاء في الرتبة السابعة بعد "متطلبات تمويل

أنشطة التدويل**"، بمتوسط حسابي** (3,90) بدرجة أهمية عالية وقد يرجع السبب في اعتبار هذا البعد ذات أهمية عالية من القادة الأكاديميين ، إذ يُعدُّ من الركائز القوية في عملية التدويل ، ويُعدُّ من الأمور الرئيسة التي تساعد الجامعات للوصول للعالمية ، ويلاحظ إن معظم الجامعات ذات المستوي العالي تتميز بوفرة التمويل ، حتى تكون قادرة على تلبية احتياجاتها في جميع الأمور سواء كانت أكاديمية أو بحثية مثل (استقطاب الخبراء والباحثين الدوليين المميزين، واستضافة المؤتمرات الدولية ، وعقد الندوات العلمية العالمية ، ودعم أنشطة البحث العلمي في جميع الحقول العلمية) ، وكذلك قد يعود السبب إلى اختيار هذا البعد من عينة الدراسة بدرجة عالية ؛ لأنه يساعد الجامعات على تحقيق أهدافها على اختلافها ولا يوجد إمامها من معيقات مادية لتحقيق هذه الأهداف ، ومن أمثلة ذلك (رصد مخصصات مالية بكل سهولة لتمويل سفر الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، لحضور المؤتمرات والندوات العالمية ، وتقديم منح جامعية) ، وقد يعود ذلك إلى أن الجامعة تكون قادرة على إضفاء النشاط العالمي ، على الجامعة وتحقيق جميع المعطيات الضرورية التي تساعد الكادر العلمي على العمل لتطوير أنفسهم ، مما يعود بالفائدة على الجامعة بجميع النواحي ، وقد يعود ذلك إلى استطاعة الجامعات توفير التمويل الداخلي والخارجي للأنشطة التدويل حتى تكون الجامعات على أُهبة الاستعداد للمشاركات المحلية والخارجية دون الاستعانة بطرف آخر . وتتفق هذه النتيجة مع دراسة جيانج ، 2012. وجاء في الرتبة الأخيرة بعد "متطلبات خدمة المجتمع " بمتوسط حسابي (3,90) بدرجة أهمية عالية ، وقد يرجع السبب في استجابات عينة الدراسة ، إلى اعتبار أن خدمة المجتمع من وظائف الجامعة التي يجب الاهتمام بها من الجامعات وكذلك على الجامعات أن تسهم في حل مشكلات المجتمع سواء كانت داخلية أو خارجية ، وقد يعود السبب إلى تغير مفهوم خدمة المجتمع في الجامعات العالمية ، وكذلك قد يكون إيماناً من القادة الأكاديميين بأن خدمة المجتمع ، سواء كان المجتمع المحلي أو العالمي والمشاركة في البرامج المختلفة للمنظمات العالمية ، قد يساعد في حل كثير من المشكلات التي تواجهه الإنسانية في عصرنا الحاضر، وحصول هذا البعد على الترتيب الأخير في الأهمية قد يعود إلى اختلاف مفهوم بعد خدمة المجتمع بين القادة الأكاديميين رغم الاستجابات من قبل عينة الدراسة بأنه ذو درجة عالية من الأهمية في الوصول بالجامعات إلى مصاف الجامعات العالمية المميزة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ليو دي ، 2012 ، ويمكن تلخيص استجابات القادة الأكاديميين على جميع الأبعاد بدرجة أهمية عالية يعود إلى ذلك : إذ إن عملية تدويل التعليم لها فوائد كثيرة تعود على الجامعات بالفائدة مثل : إتاحة المزيد من فرص التدريب والمرونة في

وضع مناهج دراسية تتجاوب مع الواقع العالمي الجديد المبني على المعرفة المتزايدة في عصر العولمة ، التي تساعدهم على اكتساب الطلبة للمهارات وكفايات عالمية تؤهلهم للعمل في سوق عمل يتطلب مهارات خاصة ، والتعامل مع وسائل الاتصال الحديثة، والتفاعل مع الآخرين ، وكذلك فتح الباب أمام التنافس الإيجابي البناء للجامعات للوصول بها إلى العالمية المنشودة ، وتعزيز انتشار التكنولوجية الحديثة والاستفادة منها قدر الإمكان، وكذلك قد يعود إلى اقتناع القادة الأكاديميين بأن عملية تدويل التعليم تقود إلى تنوع البيئات الأكاديمية وإنتاج بيئات جديدة ، وزيادة فرص التعليم وفرص انتقال الطلبة وزيادة حركة أعضاء هيئة التدريس بين الجامعات العالمية ، لتزويدهم بالخبرات العلمية العالمية التي تعود بالفائدة على الجامعات . وكذلك قد يعود إلى إدراك عينة الدراسة بأن الحركة المتمثلة بين الطلبة الدوليين في الجامعات يعطي الجامعة قيمة أضافية ، وذلك بتحقيق مكاسب نقدية للجامعات تتمثل بزيادة المصروفات التي يدفعها الطلبة الدوليين، وكذلك الفائدة العلمية التي تستفيد منها الجامعات بتنوع الثقافات من استقطاب الطلبة الأجانب الذين ينتمون إلى ثقافات مختلفة. وقد يكون السبب كذلك في استجابات القادة الأكاديميين بدرجة أهمية عالية بأن استقطاب خبراء وعلماء مميزين من الجامعات العالمية في تخصصات مختلفة له دور كبير في زيادة الاحتكاك وتبادل المعلومات لدى أعضاء هيئات التدريس في الجامعات مما يزيد من الخبرات والتجارب لديهم.

مناقشة نتائج السؤال الرابع:

ينص السؤال الرابع على **:** هل توجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة **($\alpha \leq 0.05$)** بين استجابات القادة الأكاديميين ، حول درجة أهمية متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية الحكومية ، تعزى للمتغيرات الرئيسية التالية (المركز الوظيفي ، الرتبة العلمية ، التخصص العلمي)؟

1 . متغير التخصص العلمي (علوم إنسانية ، علوم طبيعية وتطبيقية). يوضح جدول (34) السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة أهمية متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية الحكومية تبعاً لمتغير التخصص إذ بلغت قيمة ت **(1,09)** عند مستوى دلالة **(0,28)** وهي قيمة غير دالة إحصائياً. وقد يرجع ذلك ، وذلك أن معظم استجابات القادة الأكاديميين سواء كانت في الكليات الإنسانية أو العلمية متوافقة مع بعض ، أي إن أتفاق القادة الأكاديميين على أهمية متطلبات تدويل التعليم دليل على أهميتها ، وكذلك بأن هذه المتطلبات يجب العمل عليها من قبل القيادات العلمية للوصول بالجامعات إلى مصاف

الجامعات العالمية في العالم ، ووجود استعداد لديهم بالأخذ بمبدأ التدويل، وإدراكهم بأن إضفاء البعد الدولي على جميع الأنشطة الأكاديمية ومناحي الجامعة المختلفة له دور كبير في تطويرها وازدهارها . تتفق مع دراسة العامري في تضمين هذا المتغير ، وتختلف معها في النتيجة.

2 . متغير المركز الوظيفي (عميد، نائب عميد، رئيس قسم) يوضح جدول (35) السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة أهمية متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية الحكومية تبعاً لمتغير المركز الوظيفي ، إذ بلغت قيمة ف **(0,12)** عند مستوى دلالة **(0,88)**، وهي قيمة غير دالة إحصائياً**.** وقد يرجع ذلك إلى إن الاتفاق من قبل القادة الأكاديميين على تنوع المسؤولية الإدارية لديهم ، دليل على أهمية متطلبات تدويل التعليم لما له من فائدة كبيرة على الجامعات الأردنية الحكومية ، على جميع المستويات الإدارية والأكاديمية وكذلك على باقي أنشطة الجامعات المختلفة.

3 . متغير الرتبة العلمية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد). يوضح جدول (36) السابق أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في درجة أهمية متطلبات تدويل التعليم العالي في الجامعات الأردنية الحكومية تبعاً لمتغير الرتبة العلمية، حيث بلغت قيمة ف (0,79) عند مستوى دلالة (0,45)، وهي قيمة غير دالة إحصائياً**.** وهذا قد يعود السبب إلى إن الاتفاق في وجهات النظر بين القادة الأكاديميين تبعاً للرتبة العلمية يقودنا إلى أهمية متطلبات تدويل التعليم بكل أبعادة المذكورة في أداة الدراسة، ولما لها من فوائدة تعود على أعضاء هيئات التدريس في الجامعات على اختلاف رتبهم العلمية ، مما يساعدهم على العمل بحرية كاملة في العمل من اجل تطوير أنفسهم في جميع المجالات العلمية التي تساعدهم على الوصول إلى الرتبة العلمية المختلفة . وتتفق هذه النتيجة مع دراسة العامري بما يخص متغير الرتبة العلمية.

مناقشة نتائج السؤال الخامس:

ينص السؤال الخامس على**:** ما حاجة الجامعات الأردنية الحكومية لمتطلبات تدويل التعليم من وجهة نظر القادة الأكاديميين؟ لقد تمت الإجابة من قبل عينة الدراسة على جميع إبعاد الدراسة (درجة التوافر ، درجة الأهمية) ، ومن الإجابات تم حساب الحاجة للمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية، ومن ثَمُّ تم استخراج المتوسطات الحسابية لجميع المتطلبات كما في الجدول (45) السابق . ولقد تم ترتيب الحاجة حسب المتطلب تنازلياً ، وكان أعلى متوسط للحاجة

هو "متطلب خدمة المجتمع " ، إذ بلغ (1,65) وأقل متوسط للحاجة "متطلب فلسفة الجامعة الدولية"، إذ بلغ (1,41) وقد ظهر من خلال الدراسة أن هناك حاجةً ضرورية لتدويل التعليم في الجامعات، للوصول بهذه الجامعات إلى العالمية. ومن خلال النتائج كانت المتوسطات قريبة من بعض، ويعود ذلك على إن متطلبات التدويل في الجامعات بحاجة إلى تفعيل ، وهذه الحاجة تُعدّ من أهم الأمور التي تودي وتدعم القيادات الجامعية على التحفيز من أجل أحداث التغير المنشود في الجامعات للوصول للعالمية . وكذلك من خلال نتائج الدراسة تبين إن درجة التوافر للمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية ، كانت بمستوى ضعيف في جميع مجالات التدويل التي تم بحثها، وبمستوى عالٍ في درجة الأهمية ، وهذا فرق واضح في متطلبات التدويل ، مما يتطلب إحداث تغير جذري في جميع أنشطة الجامعات بهدف مواكبة الجامعات العالمية الرائدة. ومن خلال نتائج الدراسة تبين إن الحاجة الملحة للجامعات هي إعادة النظر في جميع الأمور (خططها ، إستراتيجياتها ، وأنظمتها التعليمية)، للتحقق من رفع مكانتها العلمية وترسيخها ضمن متطلبات عالمية الجامعات. وقد يعود كذلك من خلال الدراسة إلى إن الحاجة في الجامعات للمتطلبات العالمية دليلاً واضح على عدم الاهتمام أو عدم القدرة للمواكبة هذه التغيرات السريعة في العالم ، ربما للأسباب كثيرة تعيق العمل بالوصول إلى مصاف الجامعات الرائدة في العالم ، وكباحث وتأسيساً على نتائج الدراسة بأن هناك فجوة كبيرة بين الواقع والمأمول في الجامعات ، والطريق الأهم لمواجهة تلك الفجوة في تحقيق متطلبات التدويل في الجامعات، هو رفع القدرة التنافسية لهذه الجامعات في التعليم سواء كان محلياً أو دولياً ، والجامعات أصبحت ملزمة ببناء قدرتها التنافسية والبحث عن التفوق والتميز عن المؤسسات الأخرى ، وهذه لا يتم إلا عن طريق الإيمان بحتمية التغيير في فلسفة ورؤية الجامعات. والسبيل نحو الوصول للميزة التنافسية العالمية ، وجسر الفجوة بين الواقع الحالي والتطلعات المستقبلية للجامعات يتمثل في: الوعي بالمتغيرات البيئية (الداخلية ، الخارجية) وتأثيراتها على مؤسسات التعليم العالي ومستقبلها. والاهتمام ببناء ميزة/ مزايا تنافسية للمؤسسة الأكاديمية تدعم مستقبل هذه المؤسسة ومكانتها العلمية والبحثية. والاهتمام بمبدأ العالمية في مؤسسات التعليم العالي(الجامعات)، ومضمونه القدرة على مقابلة المعايير الدولية لإدارة عمليات ومخرجات الجامعات، وتعزيز فرص تنافسية هذه المخرجات دولياً. وفي نهائية مناقشة السؤال الخامس نلخص أسباب وجود هذه الفجوة بين الواقع والمأمول في متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية ، ومن خلال الدراسة ، قد تعود هذه إلى : وجود العقبات والصعوبات التي تمثل قيوداً على قرارات الجامعات في التحول والتغير والتطوير، وذلك عندما يتم استخدام المؤسسات الأكاديمية كأدوات لتحقيق أهداف

سياسية أو اجتماعية، بعيدًا عن معايير العمل الأكاديمي المتعارف عليه. وهذا الأمر يفقد المؤسسات الأكاديمية الاستقلالية، وهو شرط مهم في التحول نحو الجامعات المميزة العالمية. كذلك قد يعود إلى إن الجامعات التي ترغب في الدخول إلى المنافسة والتنافس بين الجامعات، ينبغي عليها توفير متطلبات نجاح مثل هذا التوجه ، مثل توفر الكفاءات والمهارات والقدرات والموارد البشرية والفكرية والمادية والتقنية داخل الجامعات، وخلق مناخ تنظيمي محفز للقدرات الفردية والجماعية ، والتطوير والتحسين المستمر في العمليات الإدارية والتقنية . وهذا يقودنا إلى توفير مستلزمات مالية كبيرة لتوفير هذا التوجه للجامعات، وهذا من العقبات أمام الجامعات للتحقيق متطلبات تدويل التعليم.

مناقشة نتائج السؤال السادس:

ينص السؤال السادس على**:** ما التصور المقترح لمتطلبات تدويل التعليم العالي لتحقيق التنافسية العالمية للجامعات الأردنية الحكومية؟

من خلال بناء التصور الذي ذكر سابقاً في الفصل الرابع ، فقد اشتمل على جميع متطلبات بناء التصور (أهداف التصور المقترح ، المنهجية المتبعة في بناء التصور المقترح، منطلقات التصور المقترح ، مبادئ التصور المقترح ، عناصر التصور المقترح، متطلبات تطبيق التصور المقترح، الصعوبات التي تواجه التصور وسبل التغلب عليها). وهذا يعود إلى إن التصور المقترح، ارتكز على معطيات الدراسة جميعها ، مما يعطيه الشمولية، والقوة في الطرح ، وكذلك من خلال تطبيق هذا التصور قد يساعد الجامعات على التطوير ، من خلال المقترحات التي يمكن أن تساعد صناع القرار في تطوير أداء الجامعات ، بما يتلاءم مع معطيات العصر الحالي ، واستشراف معطيات المستقبل وحاجاته.

التوصيات

أظهرت النتائج (وفقاً لإجابات عينة الدراسة ودرجة موضوعيتها) ، التي أفرزتها هذه الدراسة عموماً بأن درجة توافر متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية ضعيفة ، وان درجة الأهمية للمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية عالية كذلك ، إضافة إلى وجود معوقات للأخذ بمبدأ تدويل التعليم في الجامعات ، وبناء على نتائج الدراسة فإنها توصي بما يلي :

- استناداً إلى نتائج السؤال الأول والتي بينت أن درجة توافر متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية ضعيفة. توصي الدراسة بتطوير السياسات الداعمة لمتطلبات تدويل التعليم على أعلى المستويات ، مما تساعد في الإسهام على تبني فلسفة مؤسسية دولية للجامعات تتماشى مع التطورات الهائلة في المجتمع. وكذلك مع الاتجاهات الدولية المعاصرة التي تتصف بالتميز والتغير المستمر. وهذه الفلسفة تنعكس ايجابيا على جميع الإبعاد التي من شأنها تدعم وصول الجامعات إلى العالمية.

- استناداً إلى نتائج السؤال الثالث والتي بينت أن درجة أهمية متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية عالية ، توصي الدراسة باعتماد أبعاد متطلبات تدويل التعليم والاهتمام بها والعمل من قبل القيادات الجامعية على اختلافها ، وبدعم سياسي من أعلى المستويات للوصول إلى مصاف الجامعات العالمية ، عن طريق تطبيق معايير تدويل التعليم في الجامعات بجميع أبعادة .

- استناداً إلى نتائج الحاجة إلى تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية ، توصي الدراسة برسم سياسات تعليمية هدفها الوقوف على متطلبات تدويل التعليم في الجامعات ، ومعرفتها بشكل جيد وذلك للتعزيز الايجابيات وتذليل الصعوبات ، التي تواجه الجامعات للوصول للعالمية ، والتركيز على المتطلبات التي بحاجة العمل عليها وذلك لتنميتها وتطويرها والأخذ بجهود المعنيين ومعرفتهم بذلك.

- توصي الدراسة بتبني التصور المقترح لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية لتحقيق التنافسية العالمية.

- استناداً إلى نتائج صدق وثبات الأدوات ، توصي الدراسة باعتماد أدوات الدراسة الحالية من اجل إجراء دراسات مشابه لموضوع الدراسة الحالية .

المراجع

المراجع العربية.

إبراهيم ، محمد نصحي (2009). مفهوم التنافسية في التعليم العالي ، متوفر على شبكة الانترنت على الموقع : **http://www.leadershipedu.net/vb/showthread.php?t=319**

الإبراهيمي ، عدنان بدري (2009). درجة فاعلية تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية لتحقيق الميزة التنافسية لجامعاتهم ، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس** ، الجمعية العلمية لكليات التربية في الجامعات العربية ، كلية التربية ، جامعة دمشق ، المجلد السابع ، العدد الثاني ، يوليو .

باسكرفيل ، ستيف وآخرون (2011). التعليم العالي في المملكة المتحدة والشراكة مع الجامعات في الخارج، وحدة أوروبا والشؤون الدولية للتعليم العالي بالمملكة المتحدة ، سلسلة البحوث: بريطانيا الرابط : **http://www.alukah.net/social/0/75054/#ixzz3LOXDpowd**

البدري ، كمال حنان (2009). **التعليم العالي التكنولوجي بين مشكلات الواقع وحتمية التطوير**، الدار العالمية.

برتون ، جيلز (2006). **التعليم العالي من العالمية إلى العولمة** (ترجمة السيد البهواشي ، وحمد الربعي ، وعبدالله الشبلي) القاهرة ، عالم الكتب.

البنك الدولي (2010). **التعليم العالي في مصر ، سلسلة مرجعيات لسياسات التعليم العالي** ، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، القاهرة.

بوشناق ، عمار (2002). **الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية : مصادرها ، تنميتها وتطويرها** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، الجزائر.

بوقحوص، خالد أحمد (2003). بعض الاتجاهات العالمية للتعليم العالي في ظل العولمة ، بحث منشور في **مجلة التربية** ، البحرين، العدد الثامن ، أبريل ، ص ص 31- 41.

التركي ، ابتسام علي ، البصام ، احلام خالد**(2010).** مقالة **:** العولمة وتدويل التعليم العالي في ظل توازن التأصيل الرابط **: http://www.alukah.net/social/0/75054/#ixzz3LgaBmbKD**

تشيلدرس ، ليزا (2010). **جامعة القرن الحادي والعشرين ، تطور ،إشراك أعضاء هيئة التدريس في التدويل** ، ترجمة وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية .

التويجري ، أحمد عثمان (2000). الدين والعولمة ، **المجلة العربية** ،العدد ،273.

الجابري ، محمد عابد (1999). العولمة والهوية الثقافية .. عشر أطروحات ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 248 ، ص 15 .

جبرا، جوزيف ، ودويفيدي ، أوتي (2011). **العولمة في عالمنا : تحديات موجهة للثقافة الإدارية** ، (ترجمة مشبب عايض القحطاني) ، الرياض ، معهد الإدارة العامة .

حاتوغ ، سوزي محمد علي (2006). **أنموذج مقترح لدور الإدارة الإستراتيجية في تحقيق الميزة التنافسية في برامج التعليم الفندقي والسياحي في كليات المجتمع الأردنية في ضوء واقعها والاتجاهات المعاصرة** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان، الأردن .

الحارثي، صلاح ردود (2002). **دور التربية الإسلامية في مواجهة التحديات الثقافية للعولمة** ، مكتب السوادي للتوزيع .

الحميد ، عبدالله محمد (2003). الدولة والعولمة والجامعة : الأبعاد السياسية والاقتصادية لأزمة الجامعات المعاصرة ، **مجلة اتحاد الجامعات العربية** ، عدد 42 ديسمبر.

حنفي، حسن والعظم ، صادق جلال (2002)**. ما العولمة؟ ، دار الفكر، دمشق.**

الحنيطي ، عبدالرحيم (2010). التنافسية في التعليم الجامعي، متوفر على شبكة الانترنت على الموقع التالي: **www.addustour.com/15843**

الخياري ، عبدالله (1998). **"**التعليم وتحديات العولمة" ، **مجلة فكر ونقد** ، العدد 12، الرباط – المغرب.

خليل ، نبيل (1999).**الميزة التنافسية في مجال الإعمال** ، مصر ، الدار الجامعية .

الداهري ، صالح حسن (2009). سيكولوجية العولمة وأثرها على الأنظمة والمضامين التربوية والتعليمية ومستقبل التعليم ، بحث مقدم **للمؤتمر العربي الدولي الأول : التعليم وتحديات المستقبل** ، جامعة سوهاج ، مصر.

داخل ، حسن جريو (2010). التعليم العالي في عصر العولمة ، متوفر على الرابط التالي : **http://www.philadelphia.edu.jo/philadreview/issue8/no8/4.pdf**

الدقي ، نور الدين (2008). **التعليم العالي العربي والعولمة : التحديات والرهانات** "المنتدى العربي الخامس للتربية والتعليم " المملكة المغربية : مؤسسة الفكر العربي ،2-4 إبريل.

الدهدار ، مروان حمودة (2006). **العلاقة بين التوجه الإستراتيجي لدى الإدارة العليا في الجامعات الفلسطينية وميزتها التنافسية** ، دراسة ميدانية على جامعات قطاع غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، دولة فلسطين.

ديلور ، جاك وآخرون (1998). **التعلم ذلك الكنز الكامن** ، تقرير اللجنة الدولية للتربية للقرن الحادي والعشرين ، ترجمة **جابر عبد الحميد جابر** ، القاهرة ، دار النهضة العربية.

رأولي ، دانييل ، وشيرمان هيربيرت (2006). **من التخطيط إلى التغيير،تطبيق الخطة على مستوى التعليم العالي** ترجمة ياسين كلاس ،مكتبة العبيكان،الرياض، السعودية.

الرقب ، صالح حسين (2008). **العولمة** ، غزة الجامعة الإسلامية .

رودز، فرانك (2011). صناعة المستقبل . قراءة انتقائية ، ترجمة واستعراض مليحان الثبيتي ، **المجلة السعودية للتعليم العالي** ، العدد 5.

زند ، حسين، وكرار ،أميمه (2009). "ضمان الجودة قي العالم العربي : مسا ر بولونيا نموذجا" ، **أعمال المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي** ، القاهرة ،31مايو -2يونيو.

السادة ، بربر علوي(2000). العولمة طريق الهيمنة ،**مجلة الوعي الإسلامي** ،العدد ، ص 6.

سالمي ، جميل (2010). **تحدي إنشاء جامعة عالمية المستوى** ، الرياض ، ترجمة ونشر مركز البحوث والدراسات بوزارة التعليم العالي.

سعد ، فواز(2011). التعليم العالي في بريطانيا ، صحيفة الشرق، رأي ، رابط الموضوع : **http://www.alukah.net/social/0/75054/#ixzz3LOXtgozQ**

السعود ، راتب (2014). دور القيادة التربوية في تحقيق الميزة التنافسية في الجامعات العربية ، ورقة قدمت في **الندوة الدولية الثالثة:التربية آفاق مستقبلية** ، جامعة الباحة ، السعودية.

سكوت ، بيتر (2007). **عولمة التعليم الجامعي،** (ترجمة خالد العامري) القاهرة ، دار الفاروق للنشر والتوزيع.

الشخيبي ، على السيد (2012). المحاسبية التعليمية ومقترحات تطبيقها في التعليم العالي المصري ، **مجلة بحوث ودراسات في جودة التعليم** ، تصدرها الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ، القاهرة ،العدد الأول.

الصائغ ، عبدالرحمن بن احمد (2007). **الواقع والتحديات والرؤى المستقبلية ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الأول حول الجامعات العربية: التحديات والأفاق المستقبلية الذي تنظمه المنظمة العربية للتنمية الإدارية،** والمنعقد في الرباط المملكة المغربية.خلال المدة من 9-2007/12/13م 1428 هـ.

الظاهر، نعيم إبراهيم (2009).**إدارة المعرفة** ،عالم الكتب الحديث وجدار للكتاب العالمي ،عمان.

العامري ، عبدالله بن محمد (2012). **متطلبات تدويل التعليم كمدخل لتحقيق الريادة العالمية للجامعات السعودية** ،أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ام القرى ،مكة المكرمة، السعودية.

عبد الباسط ، محمد دياب (2010). تطوير القدرة التنافسية للجامعات المصرية فى ضوء خبرات وتجارب جامعات بعض الدول المتقدمة ، **المؤتمر العلمي المستوى الثامن عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمة ، اتجاهات معاصرة في تطوير التعليم في الوطن العربي** ، المجلد الثالث ،6-7براير ، دار الفكر العربي.

عبد الجليل،مصطفى(2007).أثر العولمة والتخطيط الاستراتيجي على فاعلية الجامعات العربية،**مؤتمر إستراتيجية التعليم الجامعي العربي وتحديات القرن الـ 21**، المنامـة، البحرين.

عبد الرحمن ، إبراهيم حلمي (2009)." التنافسية في ظل العولمة "، **مجلة المدير العربي** ، العدد 138 ، ابريل.

العجمى ، محمد حسنين (2007)." التطور الأكاديمي والإعداد للمهنة الأكاديمية بالجامعات المصرية بين تحديات العولمة ومتطلبات التدويل " ، **مجلة كلية التربية جامعة المنصورة** ، عدد 52 ، الجزء الأول ، مايو.

عربيات ، سليمان (2007). إستراتيجية التعليم العالي في ظل العولمة، الرابط: **www.startimes . Com /f.aspx?t=4213311**

العيسى ، عبد الرزاق عبد الجلي (2013). تدويل الجامعات للوصول للعالمية ضمن أهدافنا ، الرابط **: http://www.almowatennews.com/index.php/2013-04-19-21-3003/5843-2013-12-17-15-07-02.html**

قاسم ، مجدي ومحمود ، فاطمة (2011). **مستقبل جودة التعليم "التدويل وريادة المشروعات والطريق إلى الجودة العالمية** ، القاهرة ، دار العالم العربي.

القحطاني ، سالم بن سعيد (2012). الريادة الإستراتيجية كمدخل لتطوير المنظمات الحكومية ، ورقة عمل مقدمة **للمؤتمر الثاني لمعاهد الإدارة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون لدول**

الخليج العربي ، المنعقد في معهد الإدارة العامة بالرياض خلال الفترة من 26- 28 محرم 1434هـ.

كاظم ، مازن عبدالحميد (2007). العولمة واستراتيجيات التعليم العالي المستقبلية ، **ندوة إستراتيجية التعليم الجامعي العربي وتحديات القرن الـ 21** ، البحرين ، المنامة .

الكيرعاني ، محمد بن كشيم(2010). مقترحات لتدويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية لمرحلة ما بعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ،**المؤتمر الدولي الخامس، مستقبل إصلاح التعليم العربي لمجتمع المعرفة تجارب ومعايير ورؤى**، المركز العربي للتعليم والتنمية، والجامعة العربية المفتوحة ،الجزء الأول ، القاهرة ، يوليو 2010.

الكيلاني ، ماجد عرسان (2008). التربية والعولمة ، دمشق ، مركز الناقد الثقافي المجلس الأعلى للجامعات **: وثيقة المؤتمر القومي للتعليم العالي وتوصياته** ، القاهرة ، في الفترة من 13-14 فبراير ، 2000.

المجلس الأعلى للتعليم (2011). البعثات الدراسية داخل قطر ، متاح على الموقع التالي: **http:// www.education . gov . qa/sec/hei/sc_ office/_in_ programs/#EC**

المجلس الأعلى للجامعات (2011). مؤسسات التعليم العالي الخاصة في مصر ، متاح على الموقع التالي **: http://www.scu . eun. eg/wps/portal**

مجلس أبو ظبي للتعليم (2011). قائمة مؤسسات التعليم العالي في أبوظبي ، متاح على الموقع التالي **: http://www.ades.ac.ae/ADEC%20Shared% Documents/attachments, __ (AR). Pdf L ist%20f%20Hight%20Education %20Institutionsi**

محمود ، حسين بشير ، وعبده ، محمد أحمد (2012). رأس المال الفكري للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ، **مجلة بحوث ودراسات في جودة التعليم** ، تصدرها الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ، القاهرة ، العدد الأول.

محمود ، يوسف سيد (2004). التحالفات والشراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية " مدخل لتطوير التعليم الجامعي " ، **مجلة دراسات في التعليم الجامعي** ، مركز تطوير التعليم الجامعي ، جامعة صنعاء ، العدد السادس ، يونيو.

مدكور ، علي أحمد (2000). **العالي في الوطن العربي –الطريق إلى المستقبل**، القاهرة ، دار الفكر العربي.

مصطفى ، أحمد سيد (2003). تنافسية التعليم الجامعي العربي في القرن الحادي والعشرين "دعوة للتأمل " ، **مجلة التربية** ، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم ، قطر ، العدد 144 ،المئة32.

المطيري ، منصور زويد (1999). العولمة في بعدها الثقافي ، **مجلة كلية الملك خالد العسكرية** ، العدد 58.

معايعة ، عادل سالم موسى (2008). إدارة المعرفة والمعلومات في مؤسسات التعليم العالي : تجارب عالمية ، **مجلة دراسات المعلومات** ، العدد الثالث ، سبتمبر.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (2008)**. خطة تطوير التعليم في الوطن العربي التربية والتعليم العالي والبحث العلمي** ، تونس.

نصر، أماني محمد حسن (2007). دراسة مقارنة لبعض الخبرات الأجنبية فى تدويل التعليم الجامعي وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية ، **مجلة دراسات في التعليم الجامعي** ، العدد الرابع عشر ، إبريل .

الوادي، محمود حسين والزعبي علي فلاح (2011). مستلزمات إدارة الجودة الشاملة كأداة لتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الأردنية دراسة تحليلية، **المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي**، المجلد الرابع ، العدد الثامن.

وزارة التعليم العالي السعودية أ : **التعليم العالي في اليابان ،الراصد الدولي** ، نشرة شهرية يصدرها مرصد التعليم العالي بوزارة التعليم العالي ، السنة الثانية ، العدد الثالث عشر ، يناير 2012،.

وزارة التعليم العالي السعودية ب **: تدويل التعليم العالي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معرفة تأثيرها في ميزانيات الدولة والأنفاق المؤسسي** ، الراصد الدولي ، نشرة شهرية يصدرها مرصد التعليم العالي ، العدد الرابع عشرة ، فبراير 2012.

اليونسكو (1998). إستراتجية تدويل التعليم العالي والبحث العلمي ، متاحة على الشبكة العالمية للإنترنت على الرابط التالي :

http://www.weghatnazar.com/article/article_details.asp?page=2&id=919&issue_id=78

اليونسكو(2004).التعليم العالي في مجتمع العولمة " وثيقة توجيهية "، متاحة على الشبكة العالمية للانترنت على الرابط التالي: **http/unesdoc.unesco.org/images/0018/001832/18377a.pdf**

اليونسكو (2009).نحو فضاء عربي للتعليم العالي:التحديات العالمية والمسئوليات المجتمعية، أعمال المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي ، القاهرة 31 مايو - 2 يونيو. على الرابط التالي **: http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001832/183277a.pdf**

المراجع الأجنبية.

Abdouli,Thuhami (2008), **Higher Education of Internationalization And Quality Assurance in North–South Cooperation** ,Tunisia of Souses.

Al-omari, A.A (2008), The international leadership competencies of Jordanian universities leaders.**Internation Journal of Appalled_ Educational Studie** . 1(1),53-69.Retrieved from Proust Education Journals. (Document ID :1647320871**)**.

Altbach, Philip, Reisberg, Liz& Rumbley, Laura (2009),**Trends in Global Higher Education**:Tracking an Academic Revolution, Published by the United Nations Educational.

Austraian Universities Quality Agency (AUQA), (2008). **Internationalization of Australian Universities** : Learning From Cyclel Audits Antony Stella and Colleen Liston Antony Stella and Colleen Liston August 2008.

Bartell,Marvin (2003),**Internationalization of universities:** university culture-based Framework ,Higher Education, No,45:pp.43- 70.

Bashshur, Munier. (2007) , **The Impact of Globalization on Higher Education and Research in the Arab States Selected proceedings ,** Regional Research Seminar , Morocco , 25-26 May.

Botham, Ron and Bob Downs (1999**)** Industrial Clusters : Scotland's Route to EconomicSuccess .18/11/2011,availableat:**www.tci- network.org/media/asset- public /resources/000/000/837/original/Botham-Downes-industrialclusters-Scotland.pdf.**

Bound, J., & Turner, S (2010), **American Universities in a Global Market**. Chicago, IL: University Of Chicago Press.

Bowry, C (2002), **Foreign students on campus**: Questioning the educational benefits. In C. Bowry, & S.T.Bond (Eds.)Connections and Complexitie: The Internationalization of Higher Education in Canada (pp. 55-77). New York, NY: Routlege.

Calof, J.C. & Beamish , p.(1995)**, Adapting to foreign market : Explaining Internalization, international Business Review**,4(2),115-131.

Childress K.,Lisa: planning for internationalization By Investing in Faculty, **Journal of International and Global Studies**,Vol.1,No.1,2009,pp. 30-49.

Coryell, J.E., Durodoye, B.A., Wright, R.R., Pate, P.E., & Nguyen, S. (2012), **Case studies of internationalization in adult and higher education: Inside the processes of four universities in the United States and the United Kingdom.**

Dalya Amanda & Barkeb Michelle (2010),Australian Universities , strategic goals of student exchange and participation rates in outbound exchange programmes , **Journal of higher Education Policy and Management**, Vol. 32, No.4. August.

De Wit, H. (2002**), Internationalization of Higher Education in the United States of America and Europe: A Historical,** Comparative, and Conceptual Analysis. Westport, CO: Greenwood.

De Witt, H. (2005), **Higher Education in Latin America: The International Dimension**. Washington, D.C.: World Bank Publications.

Dewey, patricia & Duff, Stephen: **Reason before passion: faculty views on internationalization in higher education,** High Educ No.58,2009 ,pp .491-504 .

Hatsopoulos, George n., et .al,(1990), U. S. Competitiveness : Beyond the Trade Deficit ". in King, Philip(editor), **International Economics and International Economic Policy**:a Reader, Macgraw – Hill, Singapora**,** 1990

Henry , M, et . al.,(2001) ,**The OECD, globalization and education, Policy**. Oxford : pergamon.

International Associatio of Universities (IA**U)** (2003)**, Internalization of higher education : practices and priorities** ,IAU Survey Report, 2003.

Jlang, N, & Carpenter, V (2013), A case study of issues of strategy implementation in Internationalization of higher education**. International_Journal of Educational management**. 27,(1),4-18**.**

Jones , z (2002 , **Organizational strategles for Internathonalization**: A case study of the University of Alberta . Ph .D . dissertations , University of Alberta (Canada) , Canada , Rterieeved from ProQuset Dissertations & Theses: Full Text. (Publication No AAT NQ68585).

Kerklaan ,V .and Moreira,G & Boersma,K. (2008).The Role of Language in the Internationailsation of Higher Education : an example from Portugal **, European Journal of Education**, Vol. 43,No.2.

Knight, J (1999) , Higher Education of Internathonalization, in : j, Knight & H.de Wit (Eds) **, Quality and Internathonalization in hight education** , Paris : OECD.

Knight, J (2004),Internationalization Remolded Definition,Approaches and Rationales**. Journal of Studies in International Education**,8, (1).5-31.

Knight, J (2006), **Internationalization**: **Concepts, complexities and challenges**. In J.J. Forest & P.G. Altbach (Eds.), International Handbook of Higher Education (pp**.** 207-227). Dordrecht, the Netherlands: Springer.

Kolesova , Elena (2011) , The phenomenon of Japanese - International Education, a Japanese Enclave in New Zealand , **Communication Journal of New Zealand**, Vol . 12, No , 1, JUNE,2011, PP. 57-67.

Liu, J, & Dai ,Z. (2012), **On the Internationalization higher education institutions in China.** higher education Studies**,** 2 (1), 60-64

Lombardi, John V (2011),"The Strategic Principles for Competitive Universities in the Twenty-First Century", The Center for Measuring University Performance, 12/10/2011**, http://thecenter.ufl.edu ,p**

Malaysia In World Competitiveness Yearbook (2009),"**Malaysia Productivity Corporation,** Selangor, Malaysia, 2009, p4

Masako , Shibata (2006), Assumptions and implications of cross- national attraction in education : The case of "learning from Japan**, Oxford Review of Education**, Vol. 32, NO. 5, November 2006, pp. 649-663.

Mazzarol , T.et al (2003) , The Third Wave : Future Trends In International Education ,**The International Journal of Educational Management ,** Vol .17 ,No .3 ,

Mitra ,Subrata (2010),**Internationalization of Education in India** Emerging Trends and Strategies, Asian Social Science Vol. 6,No.6**;**June.

Mok ,K.H (2013), The quest for an entrepreneurial university in East Asia : Impact on academic and administrators in higher education**. Asia-pacific Education Review**.

NAFSA, Association of International Educators. (2007). Internationalizing the Campus 2007. Washington, D.C.: NAFSA.

Nicolescu, Luminita and Pricopie, Remus and Popescu, Alina.(2009), Country Differences in the Internationalization OF Higher education – HOW can Countrries Lagging behind Diminish the Cap. **Review of International Comparative Management**. Vol December. 10, No . 5.

Ninomiya, A., knight , J., Watanabe, A (2009), The past , present , and future of Internationalization in Japan. **Journal of studies in International Education** , 13(2), 2009, pp .117-124.

OECD, (1997) ," **Industrial Competitiveness Benchmarking Business Environments in the Global Economy** " , OECD , Paris.

Paige, R.M. (2005), **Internationalization of higher education: Performance assessment and indicators**. Nagoya Koutou Kyouiku Kenkyu, 5, 99-122.

Qiang, Z. (2003) , Internationalization of higher education: towards a conceptual framework **"Policy Futures in education**, Vol. 1, No.2.

Ramanathan , S, Thambiah, S, & Raman, K (2012), A Perception-based analysis of Internationalization at Malaysian private universities **International Journal of Business and management,**7,(4),13-25**.**

Reid , **Education** , Others (2010), Internationalization in the UK **Higher Sector : A Competency – based Approach** . University of Stuart Warwick , The Center for Applied Linguistics .

Saarinen, T. (2012), Internationalization of Finnish higher education--Is language an issue? **International Journal of the Sociology of Language**, 216, 157-173.

Scholte, J.A (2005),**Globalization:A Critical Introduciton (2nd ed)**.London: Macmillan.

Soderqvist, M (2002), **Internathonalization and its Management at Higher - Education Institutions , Applying Conceptual, Content and Discourse Analysis** . Helsinki , Finland : Helsinki School of Business.

Tankosic, J. and Caric. M (2009), Developing A Conceptual Framework on Internatioalization of higher education in serbia**" (Internationalization and role of university networks – Proceeding of the conference on higher education and research).** Solvenia, 25-26 September,2009.

Taylor , M,P .(2012), The entrepreneurial university in the twenty- first century**.** **London Review of Education**,10 (3), 289-305.

Turrpin, TIM (2002), **Iredale , Robyn and Crinnion, Robyn: The Internationalization of higher education:Implications for Australia and its Education Clients**, No. 40, Kluwer Academic Publishers. Printed in the Netherlands, 2002, PP 327-340.

UNESCO & Council of Europe (2001),**Code of Good Practice in the Provision of Transnational Education**. Riga, Latvia: UNESCO-CEPES; Council of Europe.

Valiulis ,V .Algirdas (2006), The Internationalization of higher education: a New Stage of Individual Growth and University Development, **Global J . of Engng .Educ** , Vol. 10 , No .1

Watabe ,Y (2010), **Japanese approaches to organizational internationalization of universities** :A case study of three national university corporations. Ph.D. dissertation, University of Minnesota, United States -- Minnesota. Retrieved from ProQuest Dissertations & Theses: Full Text. (Publication No. AAT 3403428).

Wit ,Hans de (2007), **Institutional Strategies for Internationalization in the Context of the European Higher education and Research Area** , University of Applied Sciences, the Netherlands.

Yang. Rui (2002), University **Internationailsation its rationales and implications** , Intercultural Education , Vol. 13, NO . 1, 2002, 81-95.

الملاحق

ملحق (**1**) قائمة بأسماء محكمي أداة الدراسة مرتبة هجائياً حسب الرتبة العلمية.

الاسم	جهة العمل
أ.د .أنمار الكيلاني	الجامعة الأردنية
أ. د. راتب السعود	الجامعة الأردنية
أ.د. سلامة طناش	الجامعة الأردنية
أ.د. هاني عبد الرحمن الطويل	الجامعة الأردنية
د. أحمد بدح	جامعة البلقاء التطبيقية
د. بشار السليم	جامعة البلقاء التطبيقية
د. زيد العدوان	جامعة البلقاء التطبيقية
د. عاطف بن طريف	الجامعة الأردنية
د. منذر السويلمين	جامعة البلقاء التطبيقية

ملحق (2). أداتا الدراسة بصورتها الأولية

بسم الله الرحمن الرحيم

الدكتور ..... المحترم

تحية طيبة وبعد.....

يقوم الطالب بإجراء دراسة بعنوان : **" تصور مقترح لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الحكومية الأردنية لتحقيق التنافسية العالمية "**. وذلك كمتطلب للحصول على درجة الدكتوراه في الإدارة التربوية ، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة ، والإجابة عن أسئلتها ، تم تطوير أداة الدراسة (الاستبانة) التي نعرضها أمامكم.وإليكم أداة الدراسة (الاستبانة) مكونة من الأجزاء التالية :الجزء الأول : المعلومات الشخصية .الجزء الثاني : فقرات الأبعاد التي تقيس درجة التوفر ودرجة الأهمية لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الحكومية الأردنية لتحقيق التنافسية العالمية.علماً بأن الإجابة عن فقرات الاستبانة ستكون وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي ، مع العلم بأن الباحث قد قام بتطوير أداة خاصة بهذه الدراسة من خلال مراجعة الدراسات السابقة والأدب النظري في هذا الموضوع ، وبما أنكم المختصين والمهتمين بهذا المجال ، يسرني أن أضع بين أيديكم هذه الأداة في صورتها الأولية راجياً منكم التكرم بقراءة فقراتها وتحكيمها .

مع جزيل شكري وامتناني لكم على حسن تعاونكم.

عبدالله كريم القضاة

الجزء الأول : المعلومات الشخصية:

أرجو التكرم بتعبئة المعلومات التالية بوضع إشارة ( ) داخل المربع الذي يناسب إجابتك.

الجامعة	( )
الرتبة العلمية	☐ أستاذ ☐ أستاذ مشارك ☐ أستاذ مساعد

مقياس ليكرت الخماسي المستعمل في الاستبانة.

الدرجات	5	4	3	2	1
درجة التوفر	عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	غير متوفرة
درجة الأهمية	عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً

الجزء الثاني : الفقرات التي تقيس درجة التوفر ودرجة الأهمية لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الحكومية الأردنية لتحقيق التنافسية العالمية.

يعرف بارتل (Bartell, 2003): التدويل بأنه عملية تهدف إلى تضمين البعد الدولي داخل كلية أو نظام جامعي ، فهي رؤية مستمرة ذات وجهة مستقبلية متعددة الأبعاد ومتداخلة التخصصات ، تضم العديد من أصحاب المصلحة للعمل من أجل تغيير الحركة الداخلية لمؤسسة ما، للاستجابة والتكيف المناسبين لبيئة خارجية ومتنوعة ومتغيرة وعالمية.

ويعرف نايت (Knight ,2004) مصطلح تدويل التعليم العالي بأنه **"** عملية إضفاء البعد الدولي ، أو الكوني ، أو المتعدد الثقافات على أهداف ووظائف وآليات تقديم خدمات المنظومة بمؤسسات التعليم العالي**"**.

التنافسية ويعرفها إبراهيم **(2009)** بأنها مقدرة الجامعة على تقديم خدمة تعليمية وبحثية عالية الجودة ، مما ينعكس ايجابيا على مستوى خريجيها وأعضاء هيئة التدريس بها ، الأمر الذي يكسبهم قدرات ومزايا تنافسية في سوق العمل بمستوياته المختلفة ، وفي الوقت نفسه الوقت يعكس ثقة المجتمع فيها ومن ثم التعاون معها ، وزيادة إقبال الطلبة على الالتحاق بها .

الرقم	الفقرة	مناسبة الفقرة		انتماء الفقرة		التعديلات
		مناسبة	غير مناسبة	منتمية	غير منتمية	
البعد الأول : متطلبات فلسفة الجامعة الدولية.						
1	**تأكيد فلسفة الجامعة على وعي القيادات التعليمية في الجامعات للمتغيرات العالمية السريعة.**					
2	**تأكيد فلسفة الجامعة على الارتقاء بعلاقات الشراكة مع الجامعات الرائدة.**					
3	**تتبني الجامعة فلسفة توثيق العلاقات الثقافية مع الدول المختلفة .**					
4	**تبني الجامعة فلسفة تشجعها على امتلاك الميزة التنافسية تؤهلها للعالمية.**					
5	**تأكيد فلسفة الجامعة على مبادئ الحرية الأكاديمية.**					
6	**تأكيد فلسفة الجامعة على الجودة الأكاديمية وفق المعايير العالمية.**					
7	**تأكيد فلسفة الجامعة على البعد الدولي من خلال الاستجابة العملية لتفعيل التعاون الدولي بين الجامعات مع تحديد واضح لهذا التعاون.**					
8	**تأكيد فلسفة الجامعة على الدعم من خلال إعداد موارد بشرية على المستوى العالمي.**					
9	**تتبني الجامعة فلسفة إيجابية في خدمة المجتمع العالمي والوطني.**					
البعد الثاني: متطلبات الحراك الدولي والإعداد المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات.						
10	**تعمل الجامعة على التفاعل مع خبراء أجانب في مجال التدويل لعمل لقاءات مع أعضاء هيئة التدريس توضح كيفية تحقيق خطط التدويل للتعليم العالي.**					
11	**تبرم الجامعة اتفاقيات تعاونية ثنائية بين جامعات دولية تعطي الحق لكل طرف في الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس من الطرف الآخر.**					

12	تدعم الجامعة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في(المؤتمرات/الندوات/ الأبحاث) العالمية.					
13	تقدم الجامعة الحوافز المناسبة لأعضاء هيئة التدريس للمشاركة في التدويل،وخصوصاً الذين لهم سمعة دولية في مجال تخصصهم.					
14	تعمل الجامعة على استقطاب أعضاء هيئة تدريس من المتميزين دولياً للعمل بالجامعة.					
15	تقوم الجامعة على أبتعاث (محاضرين / معيدين) للحصول على درجات علمية من الجامعات العالمية الرائدة.					
16	تعمل الجامعة على تطوير سياسات ملائمة (توظيف / تمويل / اتصال) تساعد على عودة الأكاديميين المتميزين لوطنهم الأصلي .					
17	تضع الجامعة معايير دقيقة لأعضاء هيئة التدريس مرتبطة بجهودهم في التدويل مثل (التعاقد / الترقية / التمديد) تسهم في تطوير الجامعة.					
البعد الثالث : متطلبات الحراك الدولي للطلاب0						
18	تعمل الجامعة على أبتعاث طلبة الجامعة للحصول على دورات تدريبية في جامعات عالمية رائدة.					
19	تعقد الجامعة اتفاقيات تعاونية دولية متعددة الإطراف بين مجموعة من الجامعات ، تعطي للطلبة حرية التنقل بين هذه الجامعات للدراسة فيها.					
20	العمل من قبل الجامعة على جذب الطلبة الدوليين من خلال تقديم برامج تعليمية حديثة تتماشى مع حاجات هؤلاء الطلبة ، وكذلك احتياجات سوق العمل					
21	تحدد الجامعة رسوم دراسية تنافسية مناسبة تساعد على جذب الطلبة الدوليين إلى الجامعات .					
22	تقدم الجامعة برامج تثقيفية إرشادية للطلبة الدوليين الوافدين للالتحاق ببرامج تعليمية دولية في الجامعات .					
23	تعمل الجامعة على إنشاء إدارة خاصة بالتدويل تهتم برعاية الطلبة الدوليين من أجل توفير سبل الراحة لهؤلاء الطلبة.					
24	تعمل الجامعة على تطبيق إستراتيجية لاستقطاب أفضل الطلبة الدوليين للدراسة بالجامعة.					
البعد الرابع : متطلبات تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية 0						
25	تعمل الجامعة على المراجعة المستمرة للبرامج التعليمية من أجل العمل على تطويرها تماشياً مع التقدم والتغير الهائل السريع في السوق العالمية					

26	تعمل الجامعة على تقديم برامج دراسية تركز على تخصصات مطلوبة دولياً.					
27	تولي الجامعة الاهتمام بحركة الترجمة من والى اللغة العربية لما له من أثر في تدويل التعليم العالي بالجامعات.					
28	تعمل الجامعة لتأسيس مناهج دراسية من أجل تأهيل خريجين على المستوى العالمي.					
29	الاهتمام من قبل الجامعة باللغات الأجنبية بما يحقق الفهم المشترك بين جميع الأطراف الدولية أثناء عملية التدويل ، وبما لا يؤثر على اللغة العربية .					
30	تبنى الجامعة مناهج ذات طابع دولي لمساعدة الطلبة على احترام (التعددية الثقافية / قيم الحوار/التسامح/ التعايش السلمي).					
31	تقدم الجامعة برامج توجيهية تساعد على الفهم المتبادل بين الطلاب المحليين والدوليين.					
32	تعمل الجامعة على تقديم برامج أكاديمية متطورة لمنح الدرجات العلمية المشتركة مع الجامعات العالمية الرائدة في العالم.					
البعد الخامس : متطلبات تدويل البحث العلمي 0						
33	العمل على إضفاء البعد العالمي على أنشطة البحث العلمي .					
34	نشر الأبحاث العلمية المتميزة لأعضاء هيئة التدريس في مجلات علمية عالمية.					
35	تتبنى الجامعة أبتعاث طلبة الدراسات العليا في الجامعة، لاستكمال جزء من بحوثهم إلى جامعات أجنبية وبإشراف علمي مشترك.					
36	تقوم الجامعة بالزيارات العلمية المتبادلة لمراكز البحوث في الجامعات					
37	تعمل الجامعة على انجاز مشاريع بحثية عالمية يساهم بها باحثين من جامعات مختلفة في العالم .					
38	ترجمة احدث ما توصل إلية الباحثون العالميون في المجالات المعرفية من قبل مركز متخصص في الجامعة.					
39	تتبنى الجامعة إبرام اتفاقيات شراكة لتبادل الباحثين مع أفضل الجامعات العالمية الرائدة.					
40	تتبنى الجامعة توفير قاعدة معلوماتية عالمية ثرية للاستفادة منها من قبل الباحثين.					

41	العمل من قبل الجامعة على زيادة موجودات المكتبة من (الكتب / المجلات / الأبحاث) العالمية ، والعمل على متابعة كل حديث من هذه في الجامعات العالمية.					
42	الاشتراك من قبل الجامعة في (شبكات/ مصادر / قواعد) المعلومات العالمية.					
43	تتبنى الجامعة تنظيم فعاليات علمية دولية (مؤتمرات ، ندوات ، ورش عمل) بشكل دوري.					
البعد السادس : متطلبات خدمة المجتمع						
44	المشاركة من قبل الجامعة في وضع حلول بحثية لمشكلات الفقر حول العالم.					
45	المشاركة من قبل الجامعة في الحملات الطبية الدولية.					
46	تقدم الجامعة منح تعليمية بالمشاركة مع المنظمات الإنسانية العالمية.					
47	تتبنى الجامعة تنظيم مؤتمرات دولية لنشر ثقافة (التسامح / السلام / الحوار بين إتباع الأديان).					
48	تعاون الجامعة مع المنظمات الدولية المختلفة من هيئات ومؤسسات.					
49	تساهم الجامعة في وضع حلول بحثية للمشكلات البيئة حول العالم.					
50	تعمل الجامعة على المشاركة في برامج محو الأمية في مختلف دول العالم					
البعد السابع : متطلبات التسويق الدولي للجامعات0						
51	العمل من قبل الجامعة على نشر (أنشطة / فعاليات) الجامعة الدولية في وسائل الإعلام العالمية المختلفة.					
52	الاستفادة من شبكات التواصل الاجتماعي للتسويق العالمي لجميع الأمور المتعلقة بأنشطة وبرامج الجامعة الأكاديمية.					
53	تتبنى الجامعة تنظيم المعارض الدولية في الجامعة.					
54	تعمل الجامعة على افتتاح مكاتب دولية في الخارج تقوم بجذب الطلاب الدوليين.					
55	تقدم الجامعة المقررات التمهيدية في الجامعة لتوجيه الطلبة الدوليين					
56	تقوم الجامعة بزيارات (المدارس / الهيئات الحكومية / المؤسسات الدولية) في الدول المرسلة للبعثات من أجل تقديم معلومات عن الجامعات.					

57	تعمل الجامعة على تنظيم ملتقيات سنوية لتسويق خريجي الجامعة على الشركات والمؤسسات الدولية.					
58	النشر في موقع الجامعة الالكتروني معلومات عن الجامعة بكل الأمور المتعلقة بالطلبة الدوليين.					
59	احتواء صفحة الجامعة الالكترونية على صفحات مماثلة بلغات أجنبية.					
60	المشاركة في الملتقيات الدولية في العالم بهدف (الترويج لبرامج الجامعة/استقطاب الطلبة الدوليين) .					
	البعد الثامن : متطلبات تمويل أنشطة التدويل0					
61	تعمل الجامعة على توفير الدعم المالي(المؤتمرات / الندوات / المعارض) العلمية الدولية.					
62	تعمل الجامعة على توفير التمويل الإزم لاستقطاب الطلبة الأجانب.					
63	تمويل اشتراك الجامعة في قواعد المعلومات العالمية على اختلافها.					
64	توفير الدعم المالي لتمويل مشاريع الجامعة في البحوث الدولية المشتركة.					
65	تعمل الجامعة على رصد إعتمادات مالية للإنفاق على إبتعاث طلبة لجامعة إلى الجامعات العالمية .					
66	تقوم الجامعة على توفير الدعم المالي لتمويل برامج التبادل الدولي ل (أعضاء هيئة التدريس / الطلبة).					
67	تعمل الجامعة على توفير الدعم المالي للأنشطة الموجه للطلبة الدوليين.					
68	رصد إعتمادات مالية من قبل الجامعة لدعم استضافة باحثين زائرين من جامعات عالمية رائدة .					
	البعد التاسع : متطلبات الجودة والقدرة التنافسية الدولية0					
69	تعمل الجامعة على تأهيل القيادات الجامعية في مجال التدويل بإكسابهم الخبرات اللازمة لتدويل مؤسسات التعليم العالي.					
70	تعمل الجامعة على الارتقاء بمكانة التعليم العالي في التصنيفات الدولية بالوفاء بالمعايير التي يحتكم إليها في تصنيف الجامعات على المستوى الدولي.					

71	**السعي من قبل الجامعة على إقامة نظم جامعية قوية لاعتماد الشهادات على المستوى الدولي من خلال تطبيق الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن.**					
72	**تعمل الجامعة على نشر ثقافة (المساءلة /المحاسبة) لتحديد مستوى الأداء في المؤسسة التعليمية بتحقيق قدرتها على الالتزام بمعايير التدويل.**					

ملحق (**3**). أداتا الدراسة بصورتها النهائية.

بسم الله الرحمن الرحيم

عطوفة الدكتور عميد كلية : **المحترم**

عطوفة الدكتور نائب عميد كلية : **المحترم**

عطوفة رئيس قسم : **المحترم**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

يقوم الباحث بدراسة علمية بعنوان : **" تصور مقترح لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الحكومية الأردنية لتحقيق التنافسية العالمية"**. دراسة من وجهه نظر القادة الأكاديميين (عمداء /نواب عمداء /رؤساء أقسام) . وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الإدارة التربوية ، من قسم الإدارة التربوية والأصول بكلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية . وقد قام الباحث بإعداد هذه الاستبيان من قسمين : الأول عبارة عن بيانات شخصية لشخصكم الكريم ، ومثال توضيحي لتعبئة الاستبيان. والقسم الثاني يتناول محاور الاستبيان والتي تقيس : (1) درجة توفر متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الحكومية الأردنية . (2) درجة أهمية متطلبات تدويل التعليم في الجامعات الحكومية الأردنية .

وبحكم خبرتكم ومعرفتكم في هذا المجال يأمل الباحث التكرم بمنحه جزءاً من وقتكم الثمين لقراءة عبارات الاستبيان والإجابة على درجة توافرها ودرجة أهميتها ودرجة موافقتكم عليها حسب كل بعد من إبعاد الدراسة . وذلك بوضع علامة ( ) أمام ما يقابل وجهة نظرك في عبارات الاستبيان.

علماً أنه سيتم التعامل مع المعلومات في هذا الاستبيان بسرية تامة وبما تقتضيه أخلاقيات البحث العلمي ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

وتقبلوا التقدير بكل ما فيه من إعزاز وإجلال على مشاركتكم الواعية لتحقيق أهداف الدراسة العلمية.

الباحث : عبدالله كريم القضاة

رقم الهاتف : 0777320897

القسم الأول : المعلومات الشخصية:

أرجو التكرم بتعبئة المعلومات التالية بوضع إشارة ( ) داخل المربع الذي يناسب إجابتك.

1. الجامعة	
2. المركز الوظيفي	☐ عميد ☐ نائب عميد ☐ رئيس قسم
3. الرتبة العلمية	☐ أستاذ ☐ أستاذ مشارك ☐ أستاذ مساعد
4.التخصص العلمي	☐ علوم إنسانية نظرية ☐ علوم طبيعية تطبيقية

مثال توضيحي لتعبئة الاستبيان:

البعد الخامس : متطلبات تدويل البحث العلمي .										
درجة التوفر					**العبارات**	**درجة الأهمية**				
عالية جدا	**عالية**	**متوسطة**	**ضعيفة**	**غير متوفرة**		**عالية جدا**	**عالية**	**متوسطة**	**ضعيفة**	**ضعيفة جدا**
			✓		**العمل على إضفاء البعد العالمي على أنشطة البحث العلمي.**		✓			

مقياس ليكرت الخماسي المستعمل في الاستبيان.

الدرجات	**5**	**4**	**3**	**2**	**1**
درجة التوفر	**عالية جداً**	**عالية**	**متوسطة**	**ضعيفة**	**غير متوفرة**
درجة الأهمية	**عالية جدا**	**عالية**	**متوسطة**	**ضعيفة**	**ضعيفة جداً**

البعد الأول :متطلبات فلسفة الجامعة الدولية.										
درجة التوفر					العـبـــــــــــارات	درجة الأهمية				
عالية جدًا 5	عالية 4	متوسطة 3	ضعيفة 2	غير متوفرة 1		عالية جدا 5	عالية 4	متوسطة 3	ضعيفة 2	ضعيفة جدا 1
					تأكيد فلسفة الجامعة على وعي القيادات التعليمية في الجامعات للمتغيرات العالمية السريعة.					
					تأكيد فلسفة الجامعة على الارتقاء بعلاقات الشراكة مع الجامعات الرائدة.					
					تتبني الجامعة فلسفة توثيق العلاقات الثقافية مع الدول المختلفة إقليمياً ودولياً.					
					تبني الجامعة فلسفة تشجعها على امتلاك الميزة التنافسية تؤهلها للعالمية.					
					تأكيد فلسفة الجامعة على مبادئ الحرية الأكاديمية.					
					تأكيد فلسفة الجامعة على الجودة الأكاديمية وفق المعايير العالمية.					
					تأكيد فلسفة الجامعة على البعد الدولي من خلال الاستجابة العملية لتفعيل التعاون الدولي بين الجامعات مع تحديد واضح لهذا التعاون.					
					تأكيد فلسفة الجامعة على الدعم من خلال إعداد موارد بشرية على المستوى العالمي.					
					تتبني الجامعة فلسفة إيجابية في خدمة المجتمع العالمي والوطني.					
البعد الثاني: متطلبات الحراك الدولي والإعداد المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات.										
					تعمل الجامعة على التفاعل مع خبراء أجانب في مجال التدويل لعمل لقاءات مع أعضاء هيئة التدريس توضح كيفية تحقيق خطط التدويل للتعليم العالي.					
					تبرم الجامعة اتفاقيات تعاونية ثنائية بين جامعات دولية تعطي الحق لكل طرف في الاستعانة بأعضاء هيئة التدريس من الطرف الآخر.					
					تدعم الجامعة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في (المؤتمرات / الندوات / الأبحاث) العالمية.					
					تقدم الجامعة الحوافز المناسبة لأعضاء هيئة التدريس للمشاركة في التدويل ، وخصوصاً الذين لهم سمعة دولية في مجال تخصصهم.					
					تعمل الجامعة على استقطاب أعضاء هيئة تدريس من المتميزين دولياً للعمل					

					بالجامعة.				
					تقوم الجامعة على أبتعاث (محاضرين / معيدين) للحصول على درجات علمية من الجامعات العالمية الرائدة.				
					تعمل الجامعة على تطوير سياسات ملائمة (توظيف / تمويل / اتصال) تساعد على عودة الأكاديميين المتميزين لوطنهم الأصلي .				
					تضع الجامعة معايير دقيقة لأعضاء هيئة التدريس مرتبطة بجهودهم في التدويل مثل (التعاقد / الترقية / التمديد) تسهم في تطوير الجامعة.				
البعد الثالث : متطلبات الحراك الدولي للطلبة :									
					تعمل الجامعة على أبتعاث طلبة الجامعة للحصول على دورات تدريبية في جامعات عالمية رائدة.				
					تعقد الجامعة اتفاقيات تعاونية دولية متعددة الإطراف بين مجموعة من الجامعات ، تعطي للطلبة حرية التنقل بين هذه الجامعات للدراسة فيها.				
					العمل من قبل الجامعة على جذب الطلبة الدوليين من خلال تقديم برامج تعليمية حديثة تتماشى مع حاجات هؤلاء الطلبة ، وكذلك احتياجات سوق العمل .				
					تحدد الجامعة رسوم دراسية تنافسية مناسبة تساعد على جذب الطلبة الدوليين إلى الجامعات .				
					تقدم الجامعة برامج تثقيفية إرشادية للطلبة الدوليين الوافدين للالتحاق ببرامج تعليمية دولية في الجامعات .				
					تعمل الجامعة على إنشاء إدارة خاصة بالتدويل تهتم برعاية الطلبة الدوليين من أجل توفير سبل الراحة لهؤلاء الطلبة.				
					تعمل الجامعة على تطبيق إستراتيجية لاستقطاب أفضل الطلبة الدوليين للدراسة بالجامعة.				
البعد الرابع : متطلبات تدويل المناهج والبرامج الأكاديمية :									
					تعمل الجامعة على المراجعة المستمرة للبرامج التعليمية من أجل العمل على تطويرها تماشياً مع التقدم والتغير الهائل السريع في السوق العالمية				
					تعمل الجامعة على تقديم برامج دراسية تركز على تخصصات مطلوبة دولياً.				
					تولي الجامعة الاهتمام بحركة الترجمة من والى اللغة العربية لما له من أثر في تدويل التعليم العالي بالجامعات.				

					تعمل الجامعة لتأسيس مناهج دراسية من أجل تأهيل خريجين على المستوى العالمي.					
					الاهتمام من قبل الجامعة باللغات الأجنبية بما يحقق الفهم المشترك بين جميع الأطراف الدولية أثناء عملية التدويل ، وبما لا يؤثر على اللغة العربية .					
					تبنى الجامعة مناهج ذات طابع دولي لمساعدة الطلبة على احترام قيم المواطنة العالمية.					
					تقدم الجامعة برامج توجيهية تساعد على الفهم المتبادل بين الطلبة المحليين والدوليين.					
					تعمل الجامعة على تقديم برامج أكاديمية متطورة لمنح الدرجات العلمية المشتركة مع الجامعات العالمية الرائدة في العالم.					
البعد الخامس : متطلبات تدويل البحث العلمي :										
					العمل على إضفاء البعد العالمي على أنشطة البحث العلمي .					
					نشر الأبحاث العلمية المتميزة لأعضاء هيئة التدريس في مجلات علمية عالمية.					
					تتبنى الجامعة أبتعاث طلبة الدراسات العليا في الجامعة، لاستكمال جزء من بحوثهم إلى جامعات أجنبية وبإشراف علمي مشترك.					
					تقوم الجامعة بالزيارات العلمية المتبادلة لمراكز البحوث في الجامعات .					
					تعمل الجامعة على انجاز مشاريع بحثية عالمية يساهم بها باحثين من جامعات مختلفة في العالم .					
					ترجمة احدث ما توصل إلية الباحثون العالميون في المجالات المعرفية من قبل مركز متخصص في الجامعة.					
					تتبنى الجامعة إبرام اتفاقيات شراكة لتبادل الباحثين مع أفضل الجامعات العالمية الرائدة.					
					تتبنى الجامعة توفير قاعدة معلوماتية عالمية ثرية للاستفادة منها من قبل الباحثين.					
					العمل من قبل الجامعة على زيادة موجودات المكتبة من (الكتب / المجلات / الأبحاث) العالمية ، والعمل على متابعة كل حديث من هذه في الجامعات العالمية.					
					الاشتراك من قبل الجامعة في (شبكات / مصادر / قواعد) المعلومات العالمية.					

					تتبنى الجامعة تنظيم فعاليات علمية دولية (مؤتمرات ، ندوات ، ورش عمل) بشكل دوري.					
البعد السادس : متطلبات خدمة المجتمع										
					المشاركة من قبل الجامعة في وضع حلول بحثية لمشكلات الفقر حول العالم.					
					تقدم الجامعة منح تعليمية بالمشاركة مع المنظمات الإنسانية العالمية.					
					تتبنى الجامعة تنظيم مؤتمرات دولية لنشر ثقافة (التسامح / السلام / الحوار بين إتباع الأديان)					
					تعاون الجامعة مع المنظمات الدولية المختلفة من هيئات ومؤسسات.					
					تساهم الجامعة في وضع حلول بحثية للمشكلات البيئة حول العالم.					
					تعمل الجامعة على المشاركة في برامج محو الأمية في مختلف دول العالم.					
البعد السابع : متطلبات التسويق الدولي للجامعات										
					العمل من قبل الجامعة على نشر (أنشطة / فعاليات) الجامعة الدولية في وسائل الإعلام العالمية المختلفة.					
					الاستفادة من شبكات التواصل الاجتماعي للتسويق العالمي لجميع الأمور المتعلقة بأنشطة وبرامج الجامعة الأكاديمية.					
					تتبنى الجامعة تنظيم المعارض الدولية في الجامعة.					
					تعمل الجامعة على افتتاح مكاتب دولية في الخارج تقوم بجذب الطلبة الدوليين.					
					تقدم الجامعة المقررات التمهيدية في الجامعة لتوجيه الطلبة الدوليين					
					تقوم الجامعة بزيارات (المدارس / الهيئات الحكومية / المؤسسات الدولية) في الدول المرسلة للبعثات من أجل تقديم معلومات عن الجامعات.					
					تعمل الجامعة على تنظيم ملتقيات سنوية لتسويق خريجي الجامعة على الشركات والمؤسسات الدولية.					
					النشر في موقع الجامعة الالكتروني معلومات عن الجامعة بكل الأمور المتعلقة بالطلبة الدوليين.					
					احتواء صفحة الجامعة الالكترونية على صفحات مماثلة بلغات أجنبية.					
					المشاركة في الملتقيات الدولية في العالم بهدف (الترويج لبرامج الجامعة / استقطاب الطلبة الدوليين).					
البعد الثامن : متطلبات تمويل أنشطة التدويل										

					تعمل الجامعة على توفير الدعم المالي(المؤتمرات / الندوات / المعارض) العلمية الدولية.						
					تعمل الجامعة على توفير التمويل اللازم لاستقطاب الطلبة الأجانب.						
					تمويل اشتراك الجامعة في قواعد المعلومات العالمية على اختلافها.						
					توفير الدعم المالي لتمويل مشاريع الجامعة في البحوث الدولية المشتركة.						
					تعمل الجامعة على رصد اعتمادات مالية للإنفاق على إبتعاث طلبة الجامعة إلى الجامعات العالمية الرائدة.						
					تقوم الجامعة على توفير الدعم المالي لتمويل برامج التبادل الدولي ل (أعضاء هيئة التدريس / الطلبة).						
					تعمل الجامعة على توفير الدعم المالي للأنشطة الموجه للطلبة الدوليين.						
					رصد اعتمادات مالية من قبل الجامعة لدعم استضافة باحثين زائرين من جامعات عالمية رائدة .						

ملحق (**4**) المكاتبات الرسمية.

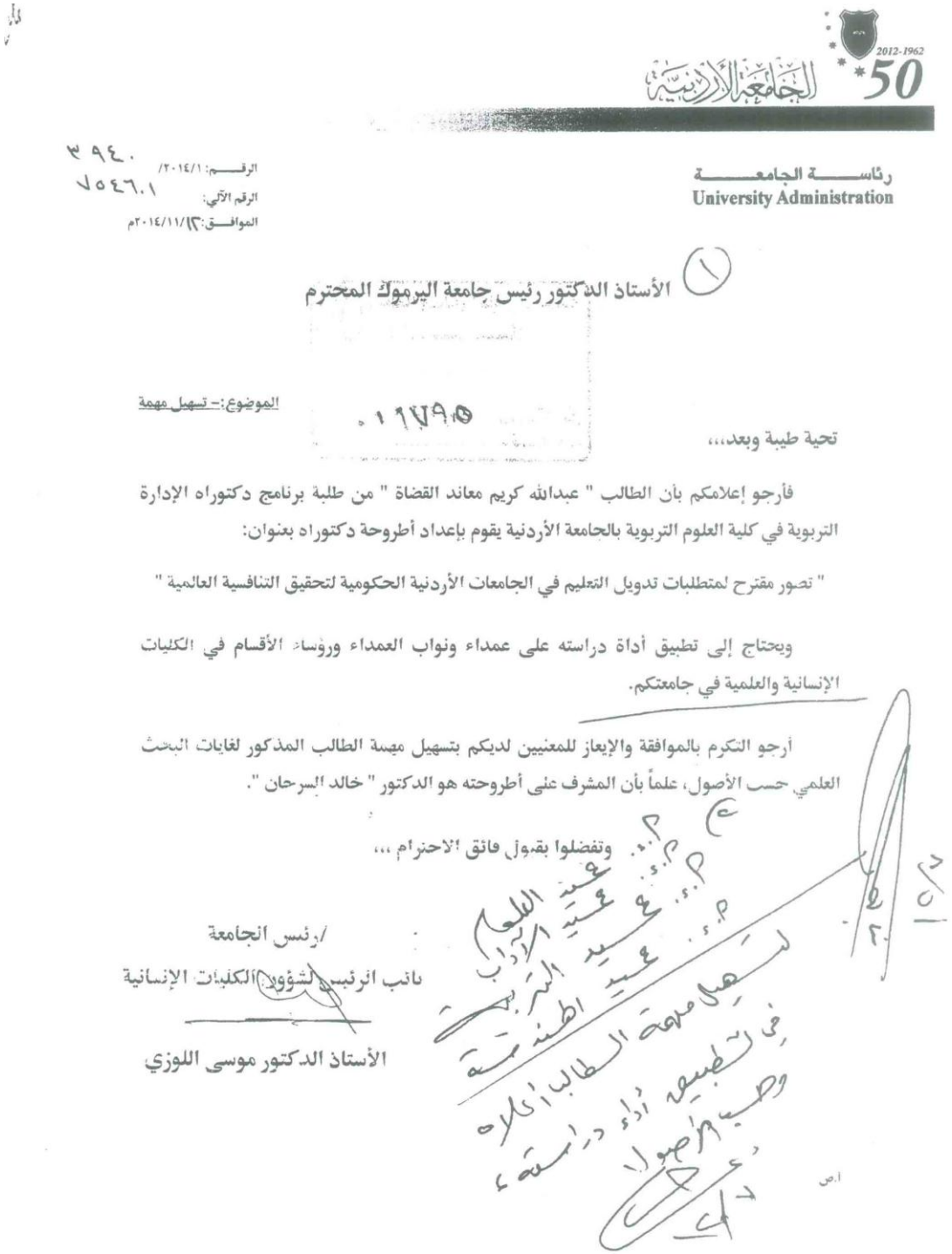

الجامعة الأردنية 50 2012-1962

رئاسة الجامعة
University Administration

الرقم: ٣٩٤٠/١/٣٠١٤
الرقم الآلي: ٧٥٤٦.١
الموافق: ١٣/١١/٢٠١٤م

(١) الأستاذ الدكتور رئيس جامعة اليرموك المحترم

الموضوع:- تسهيل مهمة

٠١١٧٩٥

تحية طيبة وبعد،،،

فأرجو إعلامكم بأن الطالب " عبدالله كريم معاند القضاة " من طلبة برنامج دكتوراه الإدارة التربوية في كلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية يقوم بإعداد أطروحة دكتوراه بعنوان:

" تصور مقترح لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية لتحقيق التنافسية العالمية "

ويحتاج إلى تطبيق أداة دراسته على عمداء ونواب العمداء ورؤساء الأقسام في الكليات الإنسانية والعلمية في جامعتكم.

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز للمعنيين لديكم بتسهيل مهمة الطالب المذكور لغايات البحث العلمي حسب الأصول، علماً بأن المشرف على أطروحته هو الدكتور " خالد السرحان ".

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس الجامعة
نائب الرئيس لشؤون الكليات الإنسانية

الأستاذ الدكتور موسى اللوزي

ا.ص

هاتف- ٥٣٥٥٠٠٠ (٦-٩٦٢) فرعي- ٢١١٢٠ فاكس- ٥٣٥٥٥١١ (٦-٩٦٢) فرعي- ٢١٠٣٥ عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel.: (962-6)5355000 Ext.: 21120 Fax: (962-6)5355511 Ext: 21035 AMMAN 11942 JORDAN
E-mail: admin@ju.edu.jo
http://www.ju.edu.jo

الجامعة الأردنية
THE UNIVERSITY OF JORDAN
2012-1962 50

رئاسة الجامعة
University Administration

الرقم: ٢٠١٤/١/ ٣٩٤٠
الرقم الآلي: ٧٥٤٦٠١
الموافق ١٩/ ٢٠١٤/١١م

الأستاذ الدكتور رئيس جامعة مؤتة المحترم

الموضوع:- تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد،،،

فأرجو اعلامكم بأن الطالب " عبدالله كريم معاند القضاة " من طلبة برنامج دكتوراه الإدارة التربوية في كلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية يقوم بإعداد أطروحة دكتوراه بعنوان:

" تصور مقترح لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية لتحقيق التنافسية العالمية "

ويحتاج الى تطبيق أداة دراسته على عمداء ونواب العمداء ورؤساء الأقسام في الكليات الإنسانية والعلمية في جامعتكم.

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز للمعنيين لديكم بتسهيل مهمة الطالب المذكور لغايات البحث العلمي حسب الأصول، علماً بأن المشرف على أطروحته هو الدكتور " خالد السرحان ".

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

/رئيس الجامعة
نائب الرئيس لشؤون الكليات الإنسانية

الأستاذ الدكتور موسى اللوزي

أ.ص

هاتف- ٥٣٥٥٠٠٠ (٦- ٩٦٢) فرعي- ٢١١٢٠ فاكس- ٥٣٥٥٥١١ (٦-٩٦٢) فرعي- ٢١٠٣٥ عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel.: (962-6)5355000 Ext.: 21120 Fax: (962-6)5355511 Ext: 21035 AMMAN 11942 JORDAN
E-mail: admin@ju.edu.jo
http://www.ju.edu.jo

The University of Jordan
2013

الجامعة الأردنية
THE UNIVERSITY OF JORDAN
رئاسة الجامعة
University Administration

الرقم: ٢٠١٤/١/ ٣٩٤٠
الرقم الآلي: ٧٥٤٦٠١
الموافق: ١٣/١١/٢٠١٤م

لمن يهمه الأمر

الموضوع:- تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد،،،

فأرجو إعلامكم بأن الطالب " عبدالله كريم معاند القضاة " من طلبة برنامج دكتوراه الإدارة التربوية في كلية العلوم التربوية بالجامعة الأردنية يقوم بإعداد أطروحة دكتوراه بعنوان:

" تصور مقترح لمتطلبات تدويل التعليم في الجامعات الأردنية الحكومية لتحقيق التنافسية العالمية "

ويحتاج إلى تطبيق أداة دراسته على عمداء ونواب العمداء ورؤساء الأقسام في الكليات الإنسانية والعلمية في الجامعة الأردنية.

أرجو التكرم بالموافقة والإيعاز للمعنيين لديكم بتسهيل مهمة الطالب المذكور لغايات البحث العلمي حسب الأصول، علماً بأن المشرف على أطروحته هو الدكتور " خالد السرحان ".

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

/رئيس الجامعة
نائب الرئيس لشؤون الكليات الإنسانية
الأستاذ الدكتور موسى اللوزي

نسخة / إلى أ. د. عميد كلية العلوم التربوية
أ.ص

هاتف: ٥٣٥٥٠٠٠ (٦-٩٦٢) فرعي: ٢١١٢٠ فاكس: ٥٣٥٥٥١١ (٦-٩٦٢) فرعي- ٢١٠٣٥ عمان ١١٩٤٢ الأردن
Tel.: (962-6) 5355000 Ext.: 21120 Fax: (962-6) 5355511 Ext: 21035 AMMAN 11942 JORDAN
E-mail: admin@ju.edu.jo
http://www.ju.edu.jo

ملحق (**5**) قائمة بأسماء محكمي التصور المقترح مرتبة هجائياً حسب الرتبة العلمية

الاسم	جهة العمل
أ . د أنمار مصطفى الكيلاني	الجامعة الأردنية
ا . د سلامة طناش	الجامعة الأردنية
أ . د محمد الزبون	الجامعة الأردنية
أ د "محمد امين" القضاة	الجامعة الأردنية
د. احمد بدح	جامعة البلقاء التطبيقية
د. بشار السليم	جامعة البلقاء التطبيقية
د. صالح العبابنة	الجامعة الأردنية
د. عدنان العضايلة	جامعة البلقاء التطبيقية
د . عطية الشيخ	جامعة البلقاء التطبيقية
د . نذير العبادي	جامعة البلقاء التطبيقية

A CONCEIVED PROPOSAL TO THE REQUIREMENTS OF INTERNATIONALIZATION OF EDUCATION IN JORDANIAN UNIVERSITIES TO ACHIEVE GLOBAL COMPETITIVE.

By

Abdullah Krayem AL-quatah

Supervisor

Dr . Khalid Ali AL- Sarhan

ABSTRACT

The aim of this study to build a perception requirements of the internationalization of education in Jordan's public universities to achieve global competitiveness. to achieve the objective of this study an instrument consist of 67 paragraph was developed. Population of this Study consisted of academic leaders in public universities totaling (633), sample of **(** 290) academic leader were chosen from public universities(University of Jordan, Yarmouk , and university of Mutah) .

To answer the study questions the arithmetic averages and standard deviations was extracted, data analyzing, the following findings concluded: The degree of internationalization of education available in the Jordanian public universities requirements from the perspective of academics leaders weak .it's arithmetic average (2.44). All the study's dimensions are weakly availability, the highest average for the dimension of the International University philosophy requirements it's mean (2.69) and the lowest average for the internationalization of community service its mean (2.10). No statistically significant differences at the level of $\alpha \geq 0.05$ depending on the main study variables (Career Center, Academic Rank, scientific specialization), whether the degree of availability and the requirements of the degree of importance of the internationalization of education in Jordan's public universities. The degree of importance of the internationalization of education in Jordan's public universities from the perspective of academic leaders found high, it's mean (3.97). All the dimensions of studies found a high degree of importance, the highest average for the International University philosophy requirements it's mean (4.10) and the lowest arithmetic average

for the internationalization of community service it's mean (3.73). There is a need for the requirements of the internationalization of education in Jordan's public universities from the perspective of academic leaders. the highest arithmetic average of the need to" the internationalization of community service dimension" (1.65) and lowest arithmetic average of the need to " the International University philosophy dimension " (1.41).

Depending on the findings of this study, the researcher recommends the Jordanian public universities to adopt this concept in all its dimensions. As well as the development of this proposal perception through feedback when studied and applied.